

الحركة الوطنية الفلسطينية

١٩٧٠ - ١٩٤٨

الطبعة الاولى
كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥

C.2
48652

عبد القادر ياسين
أحمد صادق سعد

الحركة الوطنية الفلسطينية

١٩٤٨ ١٩٧٠

الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين

حقوق الطبع محفوظة
للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين

تقديم

تتمثل قيمة هذا الكتاب في انه يتصدى بالبحث والتحليل لفترة حية من تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩٤٨-١٩٧٠) وهي فترة ما زلنا نعيش تفاصيلها واثارها ، ولا شك ان ما ينتظر من تطورات في المستقبل سيكون وثيق الصلة بمكونات هذه المرحلة وخصائصها . تفسره ويفسرها في آن .

وبفضل المنهج المادي الجدلي الذي تبناه الباحثان احمد صادق سعد وعبد القادر ياسين ، نجحا في تناول احداث المرحلة موضوعيا ، رغم ان زمنا كافيا لم ينقضي ليوفر البعد اللازم للنظر بموضوعية لتفاصيل ما تزال حية في الازهان . كما ساعد هذا المنهج على الربط بين التفاصيل ربطا يميزه الوعي الشديد بحقيقة القوى الفاعلة والمتصارعة في هذه الفترة . ومكوناتها ، ان نلاحظ ان خيطا منهجيا واحدا يشد جزئيات الاحداث والوقائع التاريخية ، بحيث لا نراها متناثرة بشكل تقابعي معزول عن المسببات والنتائج ، وانما هي محتواه ضمن تلك النظرة المنهجية الواعية . وقد ساعد هذا كثيرا في توضيح ما يمكن وراء وقائع الفترة وتقلباتها .

ومن هنا ، فان هذا الكتاب ، باعتماده المنهج المادي الجدلي يساهم مساهمة فعالة في رؤية المقاومة الفلسطينية في سياقها التاريخي كحلقة في سلسلة النضال الفلسطيني التي لم تنقطع

يوما من الايام . فانطلاقة المقاومة عام ١٩٦٥ لم تكن الا تتويجا
لتلك الحركة الوطنية الدائبة والمستمرة في التصدي للاحتلال
ولقوة الامبريالية والرجعية التي تقف وراءه . ولا يفقد الباحثان
ابدا الرؤية التاريخية للمقاومة كحركة متصلة وديناميكية . ومن
ثم يدحضان « المناج الخاطيء » الذي يتعامل مع المقاومة
الفلسطينية « وكأنها نبت شيطاني منبتة الصلة بما سبقها من
كفاح وتضحيات » . فالمقاومة الفلسطينية سلسلة من الحلقات
المتصلة قد تضعف احيانا نتيجة لعدد من العوامل الموضوعية
غير انها لم تنفرط ابدا .

ويعتبر هذا الكتاب مسحا اوليا ، موضوعيا وممتازا ،
لخريطة الاحداث والقوى الفاعلة في هذه المرحلة ، موضوع
البحث ، ومدخلا لا بد منه يفتح السبيل بعد ذلك للدراسات
التفصيلية والاكاديمية التي تنتظرها المكتبة الفلسطينية . ونرجو
أن يتمكن الباحثان ، بما يتميزان به من قدرة وتمكن ، من امداد
المكتبة الفلسطينية بعدد من الدراسات المستقلة الرافعة التي
تحيط احاطة دقيقة بتفاصيل هذه المرحلة التي اقتضت شمولية
البحث عدم التوقف عندها بالقدر الكافي .

القاهرة

مريد البرغوثي

المقدمة

حتى تتسم خطى كفاحنا باليقين ، لا بد من ان نلـوذ بحصن
تاريخنا الوطني ، يقينا من رياح الانحراف ، ويدفع عنا كواسر
المساومين والمزايدين والجهلة .

قبل أن تضل اقدامنا ، علينا الالتفات الى الماضي ، نستكشف
ما حولنا وأمامنا .

ولعل مما يحز في النفس ، ان تاريخنا الوطني حتى نكبة
١٩٤٨ ، لم يكتب بعد كما يجب ، في حين ظل بعد النكبة خارج
نطاق محاولات الباحثين والكتاب .

وهذا الكتاب يغطي الفترة الواقعة ما بين النكبة ومذبحة
أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، التي نفذتها السلطة الاردنية ضد جماهير
شعبنا الفلسطيني في شرقي الاردن .

في تلك الفترة مر كفاحنا الوطني بمراحل ثلاث :

١ - مرحلة التغيب : وفيها بذلت الانظمة العربية قصارى
جهدها لتغيب الشعب العربي الفلسطيني عن ميدان الكفاح ،
مستهدفة طي القضية الفلسطينية والمساومة عليها مع الاستعمار
والصهيونية . واذا كانت جذور هذا «التغيب» تمتد الى عام ١٩٣٦ ،
حين تدخل بعض الملوك والامراء للعرب (عبدالله ، عبد العزيز بن

سعود ، الامام يحيى ، غازي ،) لتصفية الثورة الفلسطينية لحساب الاستعمار البريطاني ، واذا كان هذا الدور قد تكرر على أيدي الجامعة العربية ، التي دأبت - منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ - على مصادرة حق الشعب الفلسطيني في التعبير عن نفسه ، وانتزعت الجامعة هذا الحق لنفسها ، الا ان مرحلة التغيب الفعلي بدأت من عام النكبة ، ١٩٤٨ ، وانتهت بعد ان وضعت الرصاصة الاولى للثورة الفلسطينية ، في مطلع ١٩٦٥ ، حدا لها .

ومن الاهمية بمكان ، الاشارة هنا الى مناهج خاطيء ، يتعامل مع المقاومة الفلسطينية وكأنها نبت شيطاني ، منبته الصلة بما سبقها من كفاح وتضحيات ، مما يظهر الكفاح الوطني الفلسطيني وكأن بدايته جاءت في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ . وفي هذا ظلم كبير للشعب الفلسطيني ولحركته الوطنية .

ومعروف ان مقاومة الشعب الفلسطيني لم تنقطع ، حتى بعد وقوع النكبة . وان ظلت مبعثرة ينقصها الاستمرار والكثير من أسباب الانتصار ، كالتنظيم والتخطيط . على أن قيام منظمات المقاومة وضع حدا لهذا التبعثر ، وابتدأت مرحلة جديدة من كفاح الشعب الفلسطيني ، تميزت بالتأطير ، ووضعت حدا للعفوية والتشردم .

٢ - مرحلة الكفاح على جبهتين : وهي المرحلة التي امتدت من انطلاقة «فتح» في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ ، وانتهت بحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . وتميزت بحرب ضروس خاضتها الحلقة الضيقة من الفدائيين الفلسطينيين ضد الكيان الصهيوني من جهة ، وضد معظم الانظمة العربية من جهة اخرى . فمعظم الانظمة العربية لم تسلم بحق هؤلاء الفدائيين في الكفاح والاستشهاد من أجل وطنهم المغتصب ، وشنت ضدهم حربا نفسية شرسة ، بداية بالتشويه والافتراء ، وانتهاء بحملات الاعتقال والتقتيل !

٣ - مرحلة ضرب الجذور : أدت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الى افلات الشعب الفلسطيني من قبضة الانظمة العربية التي تراخت بفعل الهزيمة . وكشفت تلك الحرب - من ضمن ما كشفت - عن أن تلك الانظمة لم تكن تجيد الا قهر الشعب واذلاله ، شعبها ومن لاذ ببلادها من الفلسطينيين ، وهدفت هذه الانظمة بممارسة القهر ، الحفاظ على مكاسبها وأطماعها الخاصة الضيقة . ومن الناحية السياسية ، زادت قناعة قطاعات عريضة من الشعب الفلسطيني بجدوى العمل الفدائي ، بعد خيبة أمل هذه القطاعات في الجيوش العربية النظامية اثر الهزيمة ، لذا تدفقت جماهير الشعب الفلسطيني الى العمل الفدائي تغذيه وتعززه . وضربت الحركة الفدائية جذورها في أوساط الشعب الفلسطيني ، الا أن تضافر الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية ، و «تطنيش» اللارجعيين من الحكام العرب ، ادى الى نجاح النظام الاردني في توجيه ضربة قاسية الى العمل الفدائي الفلسطيني ، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وتموز (يوليو) ١٩٧١ .

على أن العمل الفدائي نفسه لم يكن منزها عن الخطأ . بل سقط في بعض الاخطاء ، وتمكنت منه سلبيات عجز عن التخلص منها ، سهلت للرجعية مهمتها الاجرامية . وكان يمكن تجنب معظم هذه الاخطاء والسلبيات ، اذ ان الحركة الوطنية الفلسطينية سبق وان انزلت اثناء الاحتلال البريطاني لفلسطين (١٩١٨ - ١٩٤٨) . ولو أن الحركة الفدائية وعت واستوعبت خبرات وتجارب الكفاح الوطني الفلسطيني ، لما تكررت المأساة بكل هذا الدم والدمار .

ولا تتسع مثل هذه المقدمة للحديث عن سلبيات واخطاء حركة المقاومة حتى مذبحه ايلول (سبتمبر) . ويكفي الاشارة الى سبل العلاج ، في خطوط عريضة ، بعيدا عن الاسهاب والتفاصيل . ان ارتكاز كفاحنا الوطني على الحق أمر يعزز هذا الكفاح ، لكنه لا يضمن - وحده - الانتصار ، ولا يكفي لانجاز مهام في مثل

صعوبة وتعقيد مهامنا الكفاحية . فكفاحنا يتطلب الاسترشاد بنظرية
ثورية ، والتفهم العميق للواقع المحلي والعربي والعالمي ، وصولا
الى استراتيجية توفر لنا الوضوح الفكري ، وتعيننا على اتباع
تكتيكات صائبة ، مستندين الى وحدة وطنية راسخة بين كافة
فصائلنا الثورية مرتبطين ب جماهيرنا الفلسطينية ، معززين بفصائل
الثورة العربية وجماهيرها العريضة ، واضعين - قبل كل هذا -
واجب بناء تنظيم ثوري على رأس جدول اعمال الثورة .

وبعد ،

نحن لا نزعم الكمال في هذا العمل . الذي لا يعدو ان يكون
اساسا لدراسة اكايدمية موسعة لتاريخنا الوطني ، فيما بين النكبة
والمذبحة .

القاهرة ١-١-١٩٧٥

عبد القادر ياسين

الفصل الأول



تكوينات ما بعد النكبة

التقسيم

في الثامن عشر من شباط (فبراير) ١٩٤٧ ، أعلن ارنست
بيفن ، وزير الخارجية البريطاني ، احالة قضية فلسطين الى الامم
المتحدة . وقد تمت الاحالة فعلا في الثاني من نيسان (ابريل) من
السنة ذاتها .

وبعد مناقشة قصيرة اجرتها الجمعية العمومية للامم
المتحدة ، تقرر ارسال لجنة من الامم المتحدة الى فلسطين والبلاد
العربية ومعسكرات المهاجرين اليهود ، لجمع المزيد من حقائق
الموقف . وبدأت اللجنة المذكورة ممارسة مهامها في حزيران
(يونيو) ، وعادت لتقدم تقريرها الى الجمعية العمومية في تشرين
الاول (اكتوبر) من السنة نفسها . وجاء في توصيات اللجنة :
ضرورة خروج الانجليز من فلسطين ، ورأت اغلبية اللجنة ضرورة
تقسيم فلسطين بين العرب واليهود . في حين رأت الاقلية قيام دولة
ديمقراطية ثنائية القومية في فلسطين .

وفي التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ،

أقرت الجمعية العمومية تقسيم فلسطين ، بأغلبية ٢٢ صوتاً ضد ١٢ وامتناع عشرة أصوات عن التصويت (١) .

وقد تحكم قرار الاتحاد السوفياتي بالموافقة على التقسيم عوامل متباينة . فمن ناحية كان الاتحاد السوفياتي لا يتعامل مع اليهود باعتبارهم أمة بل كطائفة دينية ، كما كان يدين الصهيونية باعتبارها حركة رجعية وعميلة للامبريالية . ومن ناحية أخرى كان للمذابح التي نظمها العهد النازي لليهود أبان الحرب العالمية الثانية وبدء المنظمات الصهيونية بعمليات عسكرية ضد المحتلين الانجليز في فلسطين ، ووقوع البلاد العربية - في معظمها - تحت حكم رجعي عميل للاستعمار - كان لهذه العوامل الثلاثة أثرها المعاكس للعاملين الاولين . وازاء كل هذه العوامل المتناقضة ، وازاء تمسك السوفيات بضرورة خروج الانجليز واستقلال فلسطين ، فقد وافق الاتحاد السوفياتي على تقسيم فلسطين « كاساس لاستقلال فلسطين » ولعدم امكانية تعايش العرب واليهود في دولة واحدة آنذاك . وقد بين المندوب السوفياتي في الامم المتحدة انه يتطلع الى أن الوحدة الاقتصادية بين الدولتين ، العربية واليهودية في فلسطين ، ستعيد للبلاد وحدتها ، وستقوم في فلسطين - بالتالي - دولة ديمقراطية موحدة (٢) .

هذا في حين كانت الامبريالية الاميركية تطمع - من وراء تأييدها للتقسيم - في وراثة مركز الامبريالية الانجليزية في الشرق . مما دفع بالامبريالية الاميركية - بالاشتراك مع الحركة الصهيونية - الى استخدام سلاح الرشاوى وشتى انواع الضغوط واغراءات مع وفود وحكومات الدول المختلفة . حتى وصل الامر الى حد توزيع معاطف الفراء الثمينة على زوجات مندوبي أمريكا اللاتينية في الامم المتحدة ثمنا لاصوات أزواجهن (٣) .

الاحتكام للسلاح

فجر الثلاثين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، انطلقت

الرصاصات الاولى للصدام المسلح من مدينة القدس، ومنها انتقلت
الشرارة الى بقية المدن والقرى والمستوطنات وطرق المواصلات .
واشتعلت البلاد من اقصاها الى اقصاها وجرت صدامات دامية بين
العرب الفلسطينيين وبين المستوطنين اليهود . وتدفقت الجماهير
العربية الفلسطينية الى ميدان الكفاح للحفاظ على تراثها ، وان كان
ينقصها الكثير من السلاح والعتاد ، مقابل تمتع رجال العصابات
الصهيونية (الهاجاناه ، الارغون ، شترين) بالمؤير من الاسلحة
والذخائر .

وشكلت الهيئة العربية العليا « الجهاد المقدس » وعينت له
القيادات في محاولة منها لتنظيم الكفاح الوطني وتأييره . كما
تشكلت في المدن والقرى العربية الفلسطينية « اللجان القومية » ، على
قرار لجان ثورة ١٩٣٦ القومية ، لتنظيم الكفاح وترتيب أمور
المدنيين .

وفي أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ ، نشرت صحيفة
«البوست» الفلسطينية احصاء للخسائر في الارواح ، منذ بدء
الصدام وحتى تاريخ نشر الاحصاء . فقالت أنها بلغت ٢٢٠٠ اصابة
بينها ١٢٠٠ اصابة قاتلة . منهم ٧٢١ قتل عربي و ٤٠٨ قتل
يهودي و ١٢ شرطي بريطاني و ١٩ بريطاني آخر . في حين أصيب
بجراح ١١٧١ عربيا و ٧٤٩ يهوديا و ٣٧ شرطيا بريطانيا و ٧٦
جنديا بريطانيا و ١٣ آخرين (٤) .

وفي الثامن من آذار (مارس) ١٩٤٨ ، أصدر المكتب العربي
بالقدس بيانا بالخسائر خلال معارك المائة يوم السابقة على صدور
البيان . فكانت على الوجه التالي : ٧١٣ قتل عربي و ٨٦٣ قتل
يهودي و ٩٥ قتل بريطاني (٥) .

وحتى أول نيسان (ابريل) ١٩٤٨ بلغت الخسائر - حسب بيان
آخر للمكتب العربي - كما يلي : ٩٦٣ قتل عربي منهم ٢٤٩ مناضل
و ٧١٤ مدني . في حين قتل ١١٦٩ يهوديا منهم ٦٢٥ من رجال

العصابات المسلحة و ٥٤٤ مدنيا ، وفي الفترة نفسها قتل ١١٠
بريطاني ٠ (٦)

وفي التاسع من نيسان (ابريل) ١٩٤٨ استشهد عيد القادر
الحسيني ، أبرز قادة «الجهاد المقدس» ، وكان قد دخل معركة
القسطل فيما يشبه الانتحار ، بعد أن عزت الاسلحة والذخائر ، التي
تلكأت الدول العربية في ايصالها الى فلسطين ، منذرة بشتى
الاعذار ٠ ويعتبر هذا التاريخ بداية حالة الهبوط التي اصابته حركة
الكفاح المسلح الفلسطيني ، والتي وصلت ذروتها بدخول الجيوش
العربية فلسطين ، في الخامس عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨ ٠ حيث
انقضت قيادات تلك الجيوش - وبالذات المصرية والاردنية - على
المناضلين العرب الفلسطينيين فتتزع منهم أسلحتهم ، وتحول بينهم
وبين القتال ٠ حتى لا يعرقلوا خطط الملك عبدالله الذي كان يطمح
في ضم الجزء العربي المتبقي من فلسطين الى مملكته ، وحتى لا يقفوا
في وجه القوات المصرية ، التي أنفذها الملك فاروق في نطاق منافسة
الملك عبدالله ٠ وان كان هذا لم يمنع المقاتلين الفلسطينيين في
المناطق الشمالية من فلسطين من التعاون مع الجيشين السوري
واللبناني ، اللذين لم يكن لهما موقف قيادتي الجيشين المصري
والاردني ٠

وبعد أقل من شهر واحد ، وفي ١١ - ٦ - ١٩٤٨ ، قبلت
الدول العربية عقد هدنة عسكرية من الجانب الاسرائيلي ، تمتد
لاربعة أسابيع ٠

وفي هذه الاثناء قام الوسيط الدولي ، الكونت فولك برنادوت ،
بتقديم مشروعه القاضي بتوحيد الجزء العربي من فلسطين مع شرقي
الاردن ، على ان تقوم في الجزء الباقي من فلسطين دولة يهودية
يربطها بالدولة العربية اتحاد فيدرالي ٠ وأقر مجلس الامن مشروع
برنادوت هذا ، في الرابع من تموز (يوليو) ١٩٤٨ ٠

وبعد اربعة اسابيع تجدد القتال . الا ان ميزانه كان قد انقلب
لمصلحة القوات الاسرائيلية ، التي استغلت الاسابيع الاربعة للهدنة
في التزود بالمزيد من الاسلحة والذخائر ، وتعزيز قواتها بالمئات من
المقاتلين الجدد . وعليه أخذت القوات العربية تتراجع وتخلي
العديد من المدن والقرى ، وقبيلت البلاد العربية بالهدنة الثانية في
الثامن عشر من تموز (يوليو) . الا ان الجيش الاسرائيلي اندفع
مخترقا جبهة الجيش المصري ، بعد أن صممت جبهات الجيوش
العربية الاخرى ، ولم يوقف الجيش الاسرائيلي تقدمه الا يوم
الثامن من كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ .

وقامت الدول العربية بتوقيع اتفاقيات هدنة مع اسرائيل -
فيما بين شباط (فبراير) وتموز (يوليو) ١٩٤٩ . بعد أن سلمت أكثر
من ثلاثة ارباع فلسطين لقمة سائغة للاسرائيليين . اي أن
الاسرائيليين اضافوا ٦٧٠٠ كم^٢ الى الاراضي التي كانت مخصصة
للدولة اليهودية حسب قرار التقسيم (٧) .

وضم النظام الاردني ٥٠٠ كم^٢ من فلسطين اليه ، وهو
الذي عرف فيما بعد باسم «الضفة الغربية» . في حين أقامت مصر
في قطاع غزة (٢٥٨ كم^٢) ادارة مصرية عسكرية . وبذا تبخرت
الدولة العربية الفلسطينية المقترحة وتقطعت أوصالها .

لقد كان بين الدول العربية واسرائيل فرق شاسع في القدرات
العسكرية . وكان من الممكن تغطية هذا الفرق بسياسة تحريرية
تقدمية ، توحد صفوف الجماهير العربية والفلسطينية وتعبئها ،
سياسة تعزل يهود فلسطين عن القيادة الصهيونية المتحالفة مع
الامبريالية الاميركية . غير أن الدول العربية اتبعت السياسة
المعاكسة تماما ، فكانت هزيمتها السياسية والعسكرية في آن واحد .

فالحركة الوطنية الفلسطينية كانت قد فقدت أحسن عناصرها خلال ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ التي خرجت منها منهوكة القوى ومفتتة . ودخلت الدول العربية الحرب ، تحت ضغط الجماهير العربية ، ولكنها لم تنسق جهودها ، وكانت سياستها خاضعة للاستعمار البريطاني ، وتتحكم بها مطامع شخصية كمطامع الملك عبد الله في أن يكون له جزء من فلسطين . ولقد تصورت الحكومة المصرية أن «حملة فلسطين» ليست إلا نزهة تستخدم فيها الأسلحة الانجليزية المتوفرة في قاعدة قناة السويس . ولم تستطع قيادة الحركة الوطنية في تلك الظروف توحيد جهود الجماهير التي كانت مستعدة ومتحمسة .

ويكمن السبب الاساسي لهزيمة الحركة الوطنية العربية في فلسطين في طبيعة قيادتها شبه الاقطاعية في ذلك الوقت ، تلك الطبيعة التي جعلتها تزرع في الشعب الفلسطيني الثقة في امكانيات الدول العربية لا في امكانيات الشعب الفلسطيني . واذا بالحوادث المتتالية تكشف عن الاهداف الرجعية التي ترمي اليها الحكومات العربية القائمة في ذلك الوقت ، وان سترتها بالثوب العربي وبعض الشعارات الملتهبة بالوطنية .

فمنذ العاشر من أيار (مايو) ١٩٤٨ زارت بعثة الفيلق العربي الاردني - وعلى رأسها الجنرال جون باجوت جلوب - الزعماء الفلسطينيين الموالين للملك عبد الله ، وخاصة الشيخ محمد علي الجعبري ، رئيس بلدية الخليل ، ورشدي المشوا ، رئيس بلدية غزة . وفي الخامس عشر من الشهر نفسه احتل الفيلق العربي أريحا ، واحكم قبضته على القسم الشرقي من فلسطين ، قبل أن يبدأ عملياته العسكرية .

وكانت تقديرات الجنرال جلوب لتوازن القوى العسكرية ، في
١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ ، كما يلي (٨) :

١٠ر٠٠٠ جندي	مصر
» ٤ر٥٠٠	الفيلق العربي
» ٢ر٠٠٠	سوريا
» ١ر٠٠٠	لبنان
» ٣ر٠٠٠	العراق
٢١ر٥٠٠ جندي	المجموع

وفي مواجهتهم كان حجم القسوات الاسرائيلية يصل الى
٦٥ر٠٠٠ جندي . وكانت الدلائل كلها تشير الى أن القيادات
العسكرية تبحث بالحاح عن طريق الهزيمة ٠٠٠ فقد أرسلت
السعودية ٥٠٠ بندقية غير صالحة للاستعمال ، واكتشفت ٣٠٠
بندقية أخرى مع القوات المصرية في حالة فاسدة ، بالاضافة الى
عدد ضخم من المسدسات والعيارات النارية .

أما جيش الانقاذ ، فقد خاض القليل من المعارك ، فبعد القتال
حول صفد (١٠ أيار) هاجم الجيش المذكور المنارة في تشرين الاول
(أكتوبر) الا انه مني بهزيمة أفقدته قوته الاساسية .

أما الجيش المصري ، فقد بذل مقاتلوه ما استطاعوا ، الا ان
تعفن النظام الملكي تغلب على البطولات الفردية وأبطل مفعولها .
وفي بدء العمليات أغار الطيران المصري على تل أبيب وريشون
ليزيون ، ودخلت القوات المصرية غزة وبئر السبع ، قبل ان تتراجع
الى قطاع غزة .

ووقع الشيء نفسه للفيلق العربي ، الذي استولى في البداية
على القدس ، ثم فوجيء بالامدادات والخدمات البريطانية تسحب

منه ، بدعوى تنفيذ قرار مجلس الامن في التاسع والعشرين من أيار (مايو) القاضي بوقف القتال . مما يسر للاسرائيليين أمر الاستيلاء على مدن الناصرة واللد والرملة .

وفي منتصف تموز (يوليو) استولى الاسرائيليون على بئر السبع ، ودارت في تشرين الاول (اكتوبر) معركة الفالوجة بين المصريين والاسرائيليين ، انتهت بانسحاب المصريين ، وتلا ذلك انسحاب الجيش المصري من المجدل وأسدود ، والتمركز في قطاع غزة .

تشقت جغرافي وانتهيار التكوين الطبقي

انتهت الحرب بتشيتت معظم الشعب العربي الفلسطيني وتمزيق أوصال الدولة العربية المقترحة وتحطيم التكوين الطبقي القائم ، ليتحول الشعب بعدها الى لاجئين لا يكادون يجدون ما يقتاتون به .

ويتضح من بيانات وكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم . أن ٣٨٦٪ من مجموع اللاجئين المسجلين ، في حزيران (يونيو) ١٩٥٧ كانوا يقيمون في معسكرات تحت اشرافها (١) :

الدولة	عدد المعسكرات	عدد اللاجئين في المعسكرات	النسبة المئوية من اللاجئين الذين في المدن
المملكة الاردنية	٢٥	١٧١٥٧٩	٢٣٫٢٪
قطاع غزة	٨	١٢٣٧٧٠	٥٦٪
لبنان	١٦	٤٥١٤٣	٤٤٪
سوريا	١٠	٢٠١٠٦	٢١٫٧٪
المجموع	٥٩	٣٦٠٥٩٨	

وفي عام ١٩٦٨ كان الفلسطينيون موزعين على الاقطار المختلفة طبقا للجدول التالي (١٠) :

العدد الاجمالي	فلسطينيون غير مسجلين كلاجئين	لاجئون مسجلون لدى وكالة الغوث	القطر
٣١٢ر٠٠٠	٣١٢ر٠٠٠		اسرائيل
٤٠٥ر٠٠٠	٨٨ر٢٢٤	٣١٦ر٧٧٦	قطاع غزة
١ر٢١٢ر٠٠٠	٤٩٠ر٣١٣	٧٢٢ر٦٨٧	الاردن
١٥٠ر٠٠٠	٥ر٦١٠	١٤٤ر٣٩٠	سوريا
١٦٨ر٠٠٠	٧ر٢٧٧	١٦٠ر٧٢٣	لبنان
٥٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠		السعودية
٩٥ر٠٠٠	٩٥ر٠٠٠		الكويت
١٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠		امارات الخنيج
٤٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠		بلاد عربية اخرى
١٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠		المهجر
٢ر٤٥٣ر٠٠٠	١ر١٠٩ر٤٢٤	١ر٣٤٤ر٥٧٦	المجموع

وهناك بعض المعلومات (١١) تحدد عدد الفلسطينيين في اسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية بما يلي : ٢٤٨ر١٠٠ و ٢٧٢ر٠٠٠ و ٦١٠ر٠٠٠ على التوالي أي ما مجموعه ١ر٤٦٣ر٠٠٠ ، وهو ما يساوي نحو ٥٩ ٪ من المجموع الكلي للفلسطينيين * وهذا يعني ان اغلبيية عرب فلسطين مركزة الان في ظل الحكم الاسرائيلي ، في حين تشتت الباقي في مختلف ارجاء الوطن العربي *

ويلاحظ ان نسبة اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث كانت تبلغ ٥٤ ٪ تقريبا من مجموع الفلسطينيين عام ١٩٦٨ ، وانها كانت مرتفعة بشكل خاص في سوريا (٩٦ ٪) ولبنان (٩٥ ٪) ثم قطاع

غزة (٧٥٪) فالاردن (٦٠٪) . ولقد كان عدد اللاجئين عام ١٩٤٩ يبلغ نحو ٢٢٧٦٠٠٠ ، منهم ٦٥٢٠٠٠ محتاجا ، وارتفع حجم المحتاجين الى ضعفين . ولهذه النسبة الكبيرة من اللاجئين المحتاجين (اكثر من النصف على العموم) تأثير ضخم على الحركة الوطنية الفلسطينية ، وذلك لانهم يجمعون بين الفقر المدقع والهبوط الى ادنى درجات السلم الاجتماعي من جهة ، وبين ضعف الارتباط بالانتاج من جهة اخرى .

وقد رحل الى الاردن والقسم الشرقي من فلسطين عام ١٩٤٨ ما يقرب من ٦٠٠٠٠٠ عربي فلسطيني . وفي عام ١٩٦١ كان ٤٧٠٠٠٠ منهم يعيشون في ستة معسكرات كبيرة هي (١٢) :

الزرقاء وبها	١٢٠٠٠٠ نسمة
» عمان	١١٠٠٠٠ »
» اربد	٣٠٠٠٠ »
» القدس	٥٠٠٠٠ »
» الخليل	٧٠٠٠٠ »
» أريحا	٩٠٠٠٠ »

وهذه التركزات السكانية هي اقرب الى المدن منها الى المعسكرات او القرى ، وان ظلت تفتقر الى الحياة الحضرية الاقتصادية والطبيعية للمدينة .

وفي ١٩٦٧ - قبيل العدوان - كان ٥٠٪ من اللاجئين من الفتيان والفتيات ، تقل اعمارهم عن ١٧ سنة ، أي انهم لم يولدوا على ارض آبائهم . وكان نحو ٧٪ من اللاجئين ينحدرون من أصول فلاحية ، وما يقرب من ٩٣٪ منهم من المسلمين (١٣) . ولسيادة الطابع الفلاحي هذا أهمية كبرى ، سنعود اليها فيما بعد . كما يلعب الدين الاسلامي دورا كبيرا ، باعتباره التراث الاساسي

لعرب فلسطين ، بما يتضمنه من الحدث على الجهاد ، والمحافظة على الشرف ، وضرورة استعادة الكرامة ، وتمجيد الاستشهاد * ومن جهة اخرى ، فمما لا شك فيه ان الرجعية العربية نجحت ، في احيان كثيرة ، في ستر حقيقة بعض مشاريعها المشبوهة برداء الدين *

أن ما يقرب من نصف مليون من اللاجئين قد وصلوا ، اذن ، الى سن الرشد في المخيمات والمعسكرات ، حيث لم تتوفر لهم فرصة اكتساب أي حرفة ، لانهم يعيشون بجانب اباء بلا عمل على الاغلب * فلم يتعلم هذا الشباب ، الا النزر اليسير ، من انضباط العمل المثمر ، واصبح بالتالي ليس عاطلا فحسب بل غير قادرا على العمل الى حد كبير ، وان كان قد اقبل على التعليم في مدارس وكالة الغوث بنهم شديد *

وظلت تتكرر في تقارير وكالة الغوث الى الامم المتحدة الفقرة التالية : « نعود فنؤكد ان رغبة اللاجئين في العودة الى وطنهم لا زالت قوية ٠٠ (١٤) »

وفي عام ١٩٥٨ تم استيعاب حوالي ٢٥٠٠٠٠ لاجيء فسي أعمال دائمة في الدول التي يقيمون فيها ، منهم ما يقرب من ٧٠٠٠٠ لاجيء حسنوا احوالهم المعيشية بمعونة وكالة الغوث ، وتم استيعاب حوالي ٦٠٠٠٠ في اعمال التدريب والتعليم ، وحوالي ٥٠٠٠٠ انتظمت حياتهم بالتأهيل المهني ، وتم استيعاب حوالي ٢٥٠٠٠ لاجيء في الزراعة * والحق نحو ١٠٠٠٠٠ بأعمال مؤقتة : منهم حوالي ٤٧٠٠٠٠ في التأهيل المهني وحوالي ٢١٠٠٠٠ في التربية والتعليم ، وحوالي ١٨٠٠٠٠ في الزراعة * وعدد مماثل في التجارة والصناعة ، وحوالي ١٧٠٠٠٠ في أعمال البحث وعملات التجارب وحوالي ١٤٠٠٠٠ هاجروا لدول أخرى او عادوا لاسرائيل ، وحوالي ٣٥٠٠٠ حاولوا تحسين احوالهم بمعونة وكالة الغوث (بناء على تقدير الدوائر الرسمية الاسرائيلية تم في الواقع استيعاب

أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ لاجئ في الدول العربية ، حوالي نصفهم في الأردن ، ونحو ٥٠.٠٠٠ في سوريا ، ومثلهم في لبنان ، وعدد يتراوح بين ٢٠.٠٠٠ و ٣٠.٠٠٠ في السعودية والعراق وامارات الخليج وما وراء البحار (١٥) .

والاغنياء بين اللاجئين نسبتهم ضئيلة جدا . وهم يملكون أموالا في البلاد الأجنبية ، ومعظم هؤلاء يتركزون في لبنان ، لكونه مركزا للتجارة والتحويل ، حيث يلعب هؤلاء الفلسطينيون الاغنياء دورا اقتصاديا وسياسيا هاما في أوساط الفلسطينيين . كما أن هناك عددا - يقرب من الثلث - قد وجد طريقا للعمل والرزق ، وخاصة في السعودية والكويت . وإذا كانت نسبة البطالة قد قدرت بخمسين في المائة للذكور وتسعين في المائة للإناث ، فدخل الرجال تبدو من الجدول التالي (١٦) بالنسبة لمجموع المشتغلين :

النسبة المئوية للمشتغلين طبقا للدخل السنوي

القطر	أقل من ٢٠٠ دينار	٢٠٠ - ١٠٠٠ دينار	أكثر من ١٠٠٠ دينار
الأردن	٦٦	٢٠	١٤
غزة	٧٠	٢٠	١٠
سوريا	٦٢	٣٨	-
لبنان	٥٠	٢٧	٢٣
السعودية	—	٧١	٢٩
الكويت	—	٦٠	٤٠
بلاد عربية أخرى	٤٠	٤٠	٢٠
المتوسط	٦١	٢٥	١٤

مما يبين ان ثلثي العاملين هم من ذوي الدخل المتدني جدا ،
وان اعلى نسبة منهم تقطن قطاع غزة ثم الاردن فسوريا .

وتعطينا الرسالة الجامعية القيمة التي قدمتها أميرة
حبيبي (١٧) ، فكرة عن التكوين الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين :
فنسبة ٢٨٪ من اللاجئين الجدد و ٢٤٪ من اللاجئين القدامى من
المزارعين (*) ، بينما نسبة العمال وأصحاب الدكاكين ٤٤٪ و ٢٢٪
على التوالي . ويعزى انخفاض نسبة العمال وأصحاب الدكاكين
بين اللاجئين القدامى الى انهم فقدوا ما يملكون من أدوات ومهارة
حرفية منذ أمد طويل .

وكذلك نجد ان ٣٩٪ من اللاجئين لا يملكون ارضا . ومن بين
الذين يملكون ، فان ثلثيهم تقريبا (٦٢٪) كانوا يملكون ما بين ٥
و ٤٠ دونما ، اي مساحة صغيرة . وهكذا يتضح ان الاغلبية
الساحقة مكونة من صغار المزارعين ومن الفقراء المعدمين . ومع
ذلك فما يقرب من ٨٠٪ من اللاجئين كانوا يقيمون في بيوت يملكونها
في الضفة الغربية (قبل ١٩٦٧) ، مما يبرز ان الصفة الغالبة فيهم
كونهم ليسوا عمالا زراعيين متجولين او غير متجولين أصلا ، بل
نوعا من البورجوازية الصغيرة الريفية أو القروية .

وقد كان لهذا التكوين الاجتماعي الفلاحي والقروي الصغير
دور كبير في تشكيل الخلفية الفكرية لعرب فلسطين ، وهي التي
كانت لها أهمية بارزة في الحركة الوطنية الفلسطينية قبل قيام
اسرائيل وبعده بقليل ، والتي عاقت الى حد ما تكوين التشكيلات
والقيادات الحزبية المعبرة عن الذاتية الفلسطينية القومية . فلم
تكن الحدود الفاصلة بين تلك القومية وبين التيار القومي العربي

العام غير واضحة فحسب ، بل مهدت هذه الحالة الطريق أمام الارتكاز السياسي والعاطفي على فعالية الدول العربية ازاء العدو ، والتوقع مدة طويلة حتمية انتصار هذه الدول على الاشكال الفردية والمشتتة التي اخذتها هجرة العرب أمام الزحف الكبير للصهيونية وانقاذها فلسطين من براثنها (١٨) . ويقسر هذا أيضا الاشكال الفردية والمشتتة التي اخذتها هجرة العرب أمام الزحف الاسرائيلي المسلخ في الحروب الثلاثة في أغلب المناطق ، وكذلك التكوينات المبعثرة للمقاومة الوطنية الفلسطينية حتى عام ١٩٦٤ تقريبا . فرغم وجود الرغبة في القتال لاستعادة الحقوق المقتصبة، الا ان الحركة الاجتماعية الناتجة عنها ظلت مدة غير قصيرة دون الوصول الى المستوى المتقدم الذي تستطيع معه القيادة العمالية الاشتراكية وحدها الارتقاء بالحركة اليه . واخيرا ، فما من شك أن القمع الرسمي الذي مارسته الانظمة العربية ازاء الحركة الوطنية الفلسطينية كان له دور غير هين في تأخير تطورها وابقائها بأشكال ضيقة مدة طويلة .

فالدراسة الإحصائية التي اعتمدت عليها أميرة حبيبي تبين ان ٢١٪ فقط من اللاجئين المقيمين على اسئلتها يشعرون بأن الهزيمة كانت نتيجة لمشاكل داخلية عربية ، وان ٢٢٪ منهم فسروا هزيمة العرب عام ١٩٦٧ بعدم وجود غطاء جوي ، و ٢٨٪ أرجعوها الى وجود خونة في صفوف العرب . كما كان ٨٧٪ من اللاجئين الجدد يتوقعون انتصار العرب في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، بينما كان اللاجئين القدامى أقل تفاؤلا بسبب التجربة التي مروا بها عام ١٩٤٨ . بل ان ٥٥٪ من اللاجئين الجدد و ٤٤٪ من اللاجئين القدامى لم يكونوا مستعدين للحرب ، ففاجأتهم ، اي انهم لم يكونوا مدركين للطبيعة العدوانية الاستعمارية للصهيونية (١٩) . ولا شك ان الخط التهادني الاساسي التي سارت عليه القيادات الفلسطينية السابقة ، واغلب الانظمة العربية آنذاك ، لعب دورا كبيرا في

انخفاض الوعي الفلسطيني لطبيعة العدو ، وبالتالي في تضخيم
الرعب الذي داخل نفوس سكان فلسطين عند الانتصار العسكري
الاسرائيلي عام ١٩٦٧ .

واذا كانت الفواصل شبه العشائرية والريفية والتشتت
الجغرافي قد جزأت المجتمع العربي الفلسطيني أفقيا ، فإن الفوارق
الطبقية الشديدة ، بين الفقراء وصغار الفلاحين والحرفيين من
جهة ، وبين بقايا الاقطاع والبورجوازية الكبيرة من جهة اخرى .
لعبت دورا عازلا اضافيا في التجزئة الاجتماعية والتفكك
السياسي (٢٠) . ولم يتحول ذلك التناقض الطبقي الى دافع
للتطور الفكري والنضج السياسي النسبي الا بعد ان بدأت النشاطات
الاقتصادية الجديدة تشد المجتمع الفلسطيني العربي الى الامام مرة
اخرى ، وان ظلت هذه النشاطات بعيدة الى حد ما عن نسبة كبيرة
من اللاجئين المقيمين في المخيمات .

ففي بعض مناطق الهجرة الفلسطينية - وخاصة الاردن -
اخذت بعض الارتباطات الاقتصادية تتصل بين معسكرات اللاجئين
والمدن ، واستوعبت عجلة الاعمال المختلفة جزءا من الفلسطينيين .
وفي الوقت نفسه اخذت الروابط المتخلفة في التلاشي بسبب فقدان
اساسها المادي ، وتحولت المخيمات الى شبه مجتمع جديد ، كادت
تختفي فيه الفوارق الطبقية وانحسر تأثيرها ، بسبب المستوى
العام الضعيف للمستوى المعيشي . وظلت التجمعات الفلسطينية
في غزة وسوريا ولبنان محتفظة بجنسيتها الفلسطينية ، في حين
انطوت تلك الموجودة في الاردن تحت لواء الجنسية الاردنية ، ومع
ذلك فالرغبة في العودة ما فتئت الحلقة الاقوى التي ربطت بين
الجميع .

وبعد عشر سنوات تقريبا من الحرب الفلسطينية الاولى ، بدأت
مخيمات اللاجئين تتحول الى وحدات اجتماعية ذات طابع خاص ،

تبادل فيها افرادها خبراتهم وخيبة آمالهم في القيادات السابقة
وعداؤهم لنموذج التقدم الرأسمالي (الأمريكي والاسرائيلي بعد
البريطاني) ، وتخصبت فكرياتهم بالبذور الاشتراكية (٢١) على
أشكال مختلفة ، وخاصة الطوباوية المعبرة عن البورجوازية
الصغيرة .

(١) قطاع غزة

هذا القطاع عبارة عن شريط ساحلي ، بطول أكثر بقليل من
٤٠ كيلومتر ، وعرض نحو ٦ كيلومترات في المتوسط . وقد أتبع
بالإدارة المصرية منذ عام ١٩٤٨ . وأبان الانتداب البريطاني ، كانت
غزة ذات أهمية تجارية ، إذ تقع في ملتقى ثلاثة طرق ، أحدها
يؤدي إلى العقبة جنوبا ، والثاني إلى دمشق وبيروت شمالا ،
والثالث إلى مصر في الجنوب الغربي . وفي ١٩٤٧ كانت هذه
المدينة سوقا رائجة ، باعتبارها مركز تجميع وتصدير منتجات
منطقتي غزة وبئر السبع من الموالح والقمح والذرة والشعير . كما
كانت فيها بعض الصناعات الصغيرة ، وكان يؤمها بعض سكان
جنوب فلسطين كمصيف . وكان حجم سكان القطاع حينذاك حوالي
٩٠.٠٠٠ نسمة (٢٢) .

وتغيرت الظروف بعد ضم القطاع إلى مصر عام ١٩٤٨ ، إذ
أصبح ملحقا بالاقتصاد المصري الأكثر تقدما . كما أن تركيز الجنود
والموظفين المصريين ووكالة غوث اللاجئين وقوات الطوارئ الدولية
(بعد حرب ١٩٥٦) في القطاع ، كل ذلك أدى إلى خلق نوع من
السوق الحرة فيه ، وإلى نمو التبادل الخارجي . ومن ناحية أخرى ،
كان لتدفق اللاجئين المعدمين على القطاع أثره في توسيع سوق
اليد العاملة وتخفيض أجورها ، وتسهيل التطور الرأسمالي
في القطاع . ونجد أن إجمالي الأرض المزروعة قد زادت بنسبة
٥٠٪ تقريبا في الفترة ما بين ١٩٤٨ - ٤٩ إلى ٥٩ - ١٩٦٠ ، في

حين زادت الارض المزروعة بالري بنسبة ٨٠٪ في الفترة نفسها (٢٣) *
وتضاعفت ارض مزارع الموالح بنسبة ٣٠٠٪ تقريبا ، وقفزت الى
ما يقرب من ١٦ ضعفا في عام ١٩٦٦ ، وهذا دليل على اتساع
انتشار الاساليب والمنتجات الزراعية التي تتضمن استعمال
رأسمال مكثف وارتباطا اوثق بسوق السلع *

وفي السنوات الاولى للادارة المصرية بالقطاع ، انكشفت
الصناعة الحرفية ، وخاصة النسيج ، ثم ما لبث ان حلت محلها
بعض الصناعات الكمالية للملابس الجاهزة بأسماء وماركات
أجنبية * وتضاعفت الواردات الى أربعة أمثال ، والصادرات الى
ثمانية في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦١ ، فزادت ودائع البنوك حتى
بلغت ، عام ١٩٦٦ ، ١٣٦ مليون جنيه * ووصل عدد المحلات
التجارية الى عشرة آلاف محل (٢٤) * وكان لحصيلة الاموال التي
يحولها الفلسطينيون المغتربون الى القطاع ، دور بارز في تنشيط
الاستثمار وخاصة في مجالات البناء والتجارة والزراعة الكثيفة
الرأسمالية *

وفي عام ١٩٦٠ ، كان نصف القوة العاملة من السكان
الاصليين مرتبطين بالزراعة ، وكانت البطالة بين هؤلاء السكان
تصل الى ٣٥٪ ، بينما وصلت هذه النسبة الى ٨٣٪ بين
اللاجئين (٢٥) * أما باقي اللاجئين ، فكان نحو نصفهم من العمال
المهرة وشبه المهرة ، في حين كان نصفهم الاخر من المهنيين والتجار
والمزارعين * وكان هؤلاء اللاجئون يعيشون في مخيمات ضخمة ،
ومعروف أن اقساما كبيرة منهم كانت تعيش على المعونة التافهة
التي كانت تصرفها لهم وكالة الغوث في صورة انصبة صغيرة
من الطعام والوقود والملابس *

غير أن هذه الاوضاع البالغة السوء ، لم تكن لتعبر دون أن يفيد
البعض منها * فمنذ عام ١٩٥٩ « لاحظت بعثة وزارة الشؤون
الاجتماعية ان تشكيل الجمعيات التعاونية لا يخدم اصحاب المصالح

الحقيقية في التعاون ؛ من صفار الزراع و صفار الملاك . وانما تخضع الجمعيات ، وقدار ، لحساب كبار الملاك والمزارعين في المنطقة ، وتوجه سياستها وخدمتها لصالحهم » (٢٦) .

فما عدا قلة من كبار الملاك والتجار ، اصبح باقي السكان - من لاجئين وسكان اصليين - على حافة المجاعة ، وخاصة السكان الاصليون الذين لا يتلقون معونة من وكالة الغوث .

وفي عام ١٩٥٥ ، كانت أجور العمال المهرة ونصف المهرة قد انخفضت من ١٠٠ قرش يوميا الى ٣٠ قرشا تقريبا ، وتدنت أجور العمال غير المهرة من ٣٠ - ١٠ قروش تقريبا . وقامت الحكومة الاردنية ببحت دل على ان متوسط الاجر الشهري في مجال الزراعة كان يساوي ما قيمته ١٧٥٠ دولار في عمان ، و ١٢٦٠ دولار في الخليل و ١١٢٠ في قطاع غزة ، للعمال غير المهرة (٢٧) اي أن الاجور في غزة كانت أشد انخفاضا منها في أي منطقة أخرى بالاردن .

ولقد عاش سكان القطاع ولاجئوه تحت ادارة غير ديمقراطية، تابعة أساسا لوزارة الحربية المصرية ، وكانت السياسة الرسمية لتلك الادارة تقضي بأن تنصب مشاريع التنمية الاقتصادية لخدمة السكان الاصليين فقط ، باعتبار اللاجئين مشكلة مؤقتة (٢٨) . ومع ذلك فقد ربطت الروح الوطنية شعب غزة بمصر العربية أكثر مما ربطت الضفة الغربية بالاردن ، الامر الذي كان له دور في تخصيص مقاومة الاحتلال الاسرائيلي بعد حرب ١٩٦٧ . أضف الى ذلك أن الادارة الاسرائيلية تسببت في المزيد من البطالة ، وعطلت التجارة الخارجية ، ووقوفت صرف مرتبات اغلب الموظفين ، وشنت الحملات الارهابية الشرسة ، مما أشعل الحركة الوطنية في القطاع وميزها عن غيرها من المناطق المحتلة .

(٢) في الاردن

كان عدد سكان شرقي الاردن قبيل عام ١٩٤٨ نحو ٤٦٥٠٠٠ نسمة ، وزاد عدد الخاضعين للحكم الهاشمي بعد ذلك الى ما يقرب من ١٣٧٠٠٠٠ نسمة ، يعيش منهم نحو ٨٠٠٠٠٠ - أي أكثر من النصف - في الضفة الغربية وينقسم هؤلاء بدورهم الى ٤٣٠٠٠٠ من السكان الاصليين و ٢٧٠٠٠٠ لاجئاً ، أما في شرق الاردن ، فقد تواجد ما يقرب من ١٠٣٠٠٠٠ لاجئاً ، وفي عام ١٩٦١ قدر التعداد الرسمي سكان الاردن بنحو ١٧٠٠٠٠٠ نسمة ، منهم ما يقرب من نصف مليون لاجئ معدم .

وتركزت غالبية الزيادة التي حدثت ، في المدن والمناطق المتاخمة لها ، تلك التي تضخمت بصورة غير ناضجة اقتصادياً ، بفعل النسبة الكبيرة من العاطلين الدائمين والذين لم يعد ممكناً تشغيلهم ، فبلغ تعداد اللاجئين في عمان ٤٥٠٠٠٠ ، أي ما يقرب من خمس اجمالي السكان عام ١٩٦٨ ؛ وبالقُدس القديمة ٨٧٠٠٠٠ وبيت لحم ٥٨٦٠٠٠ ، واريحا ٦٧٠٠٠٠ ونابلس ٢٣٠٠٠٠ ، والخليل ٣٨٠٠٠ الخ (٢١)

وبعد ان كانت امانة شرق الاردن بلداً جرداء ، ذات اقتصاد قبلي ، اعطى لها ضم الضفة الغربية منطقة تساهم بحوالي ٢٦ ٪ من اجمالي الناتج المحلي ، وذات نشاط زراعي وحرفي على مستوى أعلى . واتسعت - بهذا الضم - دائرة المعارضين للحكم الهاشمي اتساعاً كبيراً .

ولكن التبعية للاستعمار - الذي اُخلصت له الفئة الاردنية الحاكمة - منعت عن الاقتصاد الاردني فرصة النمو الصحيح ؛ فدار ذلك النمو حول التجارة الخارجية اساساً . فبعد ان كانت قيمة الصادرات السلعية ١٥ مليون دينار عام ١٩٥٢ ، نراها وقد ارتفعت الى ١٠٤ مليون عام ١٩٦٦ ، أي ما يقرب من سبعة

اضعاف ٠ كما زادت قيمة الواردات من ١٧ مليون دينار أردني الى ٦٨ مليوناً في الفترة نفسها ، أي نحو أربعة اضعاف (٣٠) ٠

ولم تتأثر التجارة الخارجية الاردنية بصورة حادة من اقتطاع الضفة الغربية بعد ذلك ، إذ بقيت الصادرات في حدود ١٤٧ مليون عام ١٩٦٩ و ١٢٢ مليون عام ١٩٧٠ ٠ كما ظلت الواردات بما قيمته ٦٥٨ مليوناً على التوالي ، مع ارتفاع العجز في الميزان التجاري الى ٣٥٦ مليون دينار في عام ١٩٧٠ (٣١) ٠ ذلك ان كتلة البورجوازية التجارية الاردنية والفلسطينية كانت قد ركزت اعمالها في عمان واستمرت تجني الربح من التعامل مع الاسواق الاجنبية كما كانت قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ٠ ولم يكن « للدعم العربي » - الآتي من السعودية والكويت وليبيا - ليصيب في شيء البورجوازية التجارية بفضل الدعم البريطاني ثم الامريكي ٠ وكانت الطبقة الوسيطة (الكومبرادورية) التي تطبعت بها تلك البورجوازية التجارية بفضل الدعم البريطاني ثم الامريكي ٠ وكانت انجلترا وامريكا المصدرين الاول والرابع ، على التوالي ، للواردات الاردنية ، فأتى لبنان وسوريا - جارا الاردن - في الترتيب الثاني والثالث بعد ذلك ٠

صحيح ان الفئات العليا من البورجوازية الوطنية الاردنية قد تضررت نسبياً من العدوان ، وخاصة في مسألة ضيق السوق الداخلي ، غير ان ميزانية الدولة والإنفاق الذي يتم من خلالها ازداد عما كان عليه في سنوات ما قبل العدوان ٠ وهذه الزيادة ليست من حيث النمو الرقمي وحسب ، وانما من حيث ضيق الرقعة التي اخذت تنفق هذه الموازنة ٠ وقد قامت السلطة بدفع تعويضات للعديد من الشركات عن الاضرار التي لحقت بها نتيجة الاحتلال ٠ وتشير معدلات الربح في معظم الشركات الكبيرة الى ان هذه الشركات تحقق ارباحاً متزايدة ، مثال ذلك الاسمنت والمصفاة ٠ كما ان الفئة البيروقراطية من هذه الطبقة قد حققت مكاسب كبيرة على

حساب المعونة العربية والانفاق الحكومي المتزايد . ولم يختلف الامر كثيرا ، بالنسبة لكبار التجار ، حيث ادت زيادة الانفاق الحكومي ، والمنظمات الفدائية وتزايد عدد السكان بسبب النزوح وتركز المساعدات لهم من الضفة الشرقية ، وارتفاع الاسعار ، الى زيادة في ارباح هذه الفئة من التجار . يضاف الى ذلك ان ارتفاع اجور المساكن قد اضاف ارباحا اخرى لهذه الفئات التي تستثمر قسما من أموالها في امتلاك العمارات السكنية . ولذلك فان هذه الفئات العليا من البورجوازية الوطنية خاصة ، لم تكن لديها قضايا داخلية حادة تجعلها تطرح وتناضل من اجل حكومة الوحدة الوطنية . وهي في الوقت نفسه ، وللأسباب السابقة ، تخشى من تحول الحركة الجماهيرية الى النضال الداخلي كي لا تتعرض مصالحها المؤمنة حاليا ، للاخطار . ومن هنا كان تجاوبها مع المنظمات الفدائية التي كانت تفصل بين مهمات النضال ضد الاحتلال والمهمات الداخلية ، التي يسهل حلها تشديد ذلك النضال . ومما يؤكد عدم اهتمامها بحل هذه المهمات موقف بعض ممثليها اثناء وجودهم في السلطة ، ذلك الموقف المتسم باللامبالاة والذيلية لمثلي كبار الملاكين العقاريين وكبار الرأسماليين (٣٢) .

ولكن هذا لا ينفي كره هذه الفئات للاحتلال ورغبتها في ازالته ، لأسباب اقتصادية وسياسية ؛ حيث يمثل هذا الاحتلال خطرا مستمرا عليها وعلى مستقبل نموها كما تتصوره هي . كذلك تخيفها الاطماع الصهيونية التوسعية ولا تثق بطبقة كبار الملاكين العقاريين التي تفرط في مصالحها من خلال تسوية استسلامية . يضاف الى هذا كون المشكلة برمتها تمثل قضية قومية ترتبط بها ، وتتأثر ايضا ، الفئات العليا من البورجوازية . وبالتالي فليس هناك استبعاد لامكانياتها في النضال ضد الاحتلال ، وان كانت هذه الامكانيات جد متواضعة ، بحيث لا تؤهل تلك الطبقة من احتلال موقع اساسي في التحالف الوطني (٣٣) .

ووجهت السيطرة الاستعمارية الاقتصاد الاردني نحو خدمة اغراضها الاستراتيجية بصورة أساسية ، وخاصة في تطوير النقل الداخلي . فزاد عدد القاطرات من ٧ عام ١٩٥١ الى ٢٦ عام ١٩٧١ ، والسيارات من ٣٠٠٠ الى ٢١٠٠٠ في الفترة نفسها (٣٤) وقد انهالت على الاردن المساعدات والهبات المالية من الدول الامبريالية ، وبلغ مجموعها في عشر سنوات (١٩٥٧ - ١٩٦٧) ما يزيد على ٥٩٠ مليون دولار ، انفقت على الادارة والجيش وأجهزة القمع والمشاريع غير الانتاجية ، أساسا . واحتلت الولايات المتحدة المركز الاول في هذه المساعدات بعد بريطانيا ، ثم حل محلها المدعم العربي بعد مؤتمر الخرطوم (آب - اغسطس - ١٩٦٧) . وقد فتحت الحكومة الاردنية أبواب البلاد للشركات الانجليزية والامريكية والالمانية الغربية في أعمال المقاولات المختلفة (مثل ميناء العقبة) والتعقيب عن البترول واقامة بعض الصناعات (الاسمنت ، الكيماويات) . وظلت النسبة الكبرى من الانفاق الحكومي (بين ٤١٪ و ٥٢٪) تذهب الى «الدفاع» (٣٥) اسما والى قمع الحركة الوطنية الفلسطينية فعلا .

والولايات المتحدة ، المنفق الرئيسي على جيش الاردن واسرائيل معا ، تعتبر الاردن «عائقا» أمام نظم الحكم العربية التقدمية . والوظيفة الرئيسية لهذا الجيش هي قمع المعارضة لنظام الحكم . وهذا هو السبب في أن حوالى ثلث الميزانية مخصص للمحافظة على الجيش وما يسمى بقوات الامن الداخلي ، مما يؤدي الى تفاقم المصاعب الاقتصادية للبلاد . وقد وصلت جملة هذه النفقات في عام ١٩٥٢ الى ٥٣٥ مليون دينار ، أي ما يوازي الاستثمار في الزراعة (٢٧٦ دينار) والصناعة (٢٦١ مليون دينار) معا . والجيش المرتبط بالفئات العليا القبلية والبورجوازية لا يزال هو المعقل الرئيسي للعرش الهاشمي (٣٦) .

وفي سنة ١٩٦٩ كان اجمالي الناتج المحلي الاردني يتكون في ١٩٪ منه من الزراعة ، و ١١٪ من الصناعة والمناجم ، و ٥٪ من الانشاء ، و ٨٪ من النقل ، و ٢٠٪ من التجارة ، و ١٨٪ من الادارة العامة والدفاع ، و ٩٪ من الخدمات الاخرى (٣٧) ، أي ان الخدمات تحتل المركز الاول في الميادين المدرة للدخل ، مما يترتب عليه تشويه في التكوين الاجتماعي ، رغم أن اجمالي الدخل القومي زاد بمعدل ٨٪ سنويا في الفترة ما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٦ ؛ وذلك بان زاد نصيب الخدمات في الدخل القومي من ٥٥٪ الى ٦٦٪ في هذه الفترة ، مع هبوط نصيب الزراعة من ٢٩٪ الى ١٩٪ ، وان كان نصيب الصناعة قد ارتفع من ٦٪ الى ١٢٪ ، الا ان الصناعة انحصرت في المنتجات الاستهلاكية الخفيفة .

ولا تتخذ الخطة الثلاثية التدابير اللازمة لايجاد اقتصاد سليم عن طريق نمو الانتاج وتوسعه ، فهي تركز مرة اخرى على الخدمات فتعمل على زيادة عدد الوظائف فيها الى ١٨ر٠٠٠ مقابل ١١ر٠٠٠ وظيفة في قطاعات الانتاج . وسوف تتحقق الزيادة في واردات الدولة الداخلية ، طبقا للخطة ، أساسا عن طريق رفع الضرائب ، مع اتخاذ التدابير لمضاعفة الضرائب المباشرة تقريبا ، وزيادة الضرائب غير المباشرة بنسبة ٣٥ر٤ بالمئة مما سيؤثر اساسا على الشغيلة . والمستويات المنخفضة في الزراعة والصناعة ترغم الاردن على أن تكون معظم وارداتها من الطعام والبضائع الاستهلاكية . وقد وصلت قيمة جملة الواردات في سنة ١٩٧٠ الى ٦٧ر٨ مليون دينار ، مع وجود عجز في الميزان التجاري مقداره ٥١ مليون دينار . وتؤدي الخطة الثلاثية الى عجز ضخم في الميزان التجاري . وسوف تصل الواردات في عام ١٩٧٥ الى ١٠٢ مليون دينار ، في حين أن الصادرات لن تصل الا الى ٢٣ مليون دينار (مقابل ١٥ مليون دينار في سنة ١٩٧٢) . وسوف يغطي العجز من «المساعدة الاجنبية» (٣٨) .

وقد استطاع قسم من الطبقة المالكة الاستفادة من هذه الأوضاع الصحيحة ؛ فأتى القطاع الخاص بنسبة ٥٧٪ من إجمالي الاستثمارات الأردنية في الفترة ما بين ١٩٥٩ - ١٩٦٦ (٣٩) . واتبعت البيروقراطية الأردنية الأساليب الاستعمارية المشهورة ازاء الارصدة الحكومية ، فأيناهما تزيد احتياطيها من النقد الاجنبي من ٤٦ مليون دولار الى ١٦١ مليوناً في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، رغم انخفاض مستوى الدخل العام للأردنيين ، والذي لا يبلغ متوسطه أكثر من ٢١٤ دولار سنوياً ، مما يضعهم في صف واحد مع سكان ماليزيا (٤٠) . ونتيجة لتضخم الأجهزة الحاكمة ، نما جناح بورجوازي جديد ، هو الجناح البيروقراطي الذي يستغل مراكزه في تسهيل أعمال أفرادهِ وتحقيق الثراء غير المشروع بصورة طفيلية . كما أن ذلك التطور المشوه للاقتصاد الأردني لم يغير طبقة الاقطاعيين وزعماء العشائر بشكل عميق . ولهذا التكوين المتخلف والطفيلي للطبقة السائدة في الأردن اثر كبير على مراقفها السياسية .

رلقد استطاعت الصناعة أن تنمو رغم ذلك . ففيما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٨ زادت قيمة الانتاج الصناعي السنوي من حوالي ٧ ملايين دينار الى ٤٠ مليوناً ، وارتفع عدد العاملين في الصناعة من ٧٣٠٠ الى ٢٢٨٠٠ ، وقفزت قيمة الاجور والمرتبات المدفوعة سنوياً للعاملين في مجال الصناعة من ٧٠٠.٠٠٠ دينار الى ٨٠٠.٠٠٠ ديناراً (٤١) . وتركزت هذه الصناعة في عمان ونابلس ، وتنتج ٦٥٪ من المنشآت الصناعية المنتجات الغذائية والملابس ؛ غير أن الجزء الأكبر من الدخل الصناعي يأتي من الصناعات الرئيسية الثلاثة (استخراج الفوسفات ، انتاج الاسمنت ، وتكرير البترول) (٤٢) .

وفي سنة ١٩٥٥ كان نصيب الصناعة ٥٪ من الدخل القومي ، وبعد عشرين سنة تقريباً كان نصيبها لا يزال ١٠٪ فقط من الدخل

القومي . والغالب في الصناعة هي الورش شبه الحرفية التي تضم عددا قليلا من الآلات . ولا يعمل في المؤسسات الكبيرة نسبيا (بالمعايير الاردنية) ، التي تستخدم اكثر من ٢٥ شخصا ، الا ٧٠٠٠ عامل ، أي ١٤٪ من مجموع قوة العمل . ويشكل العمال في جميع مؤسسات الصناعة الحرفية الاخرى ١٥٪ من مجموع قوة العمل (٤٣) .

وقد عززت سياسة الاستعمار الجديد التي تتبعها الدول الامبريالية نمو البورجوازية المحلية التي تعمل كوسيط لرأس المال الاجنبي وشريك صغير له . ويمتلك قسم معين من البورجوازية مؤسسات صغيرة تتولى تصنيع المنتجات نصف الجاهزة المستوردة، أو تعمل في انتاج سلع أجنبية . وتعمل مؤسسات أخرى في الانشاء ، وأساسا كمقاولين ثانويين للشركات الاجنبية التي تعمل طبقا لعقود مبرمة مع الدولة . ولما كانت الدولة تقدم مساعدة مباشرة ووضع أفضل لرجال الاعمال المحليين ، فمن الطبيعي أن يكون هذا القسم من البورجوازية مهتما الى أقصى حد بالسياسة المالية للامبريالية التي يتبعها النظام . ويتولى أفراد من هذه البورجوازية مناصب في الجيش والاجهزة الادارية كذلك، الى جانب شيوخ العشائر ومالكي الارض (٤٤) .

والزراعة التي يعمل فيها ٤٥٪ من السكان المنتجين ، هي القطاع الرئيسي في اقتصاد الاردن ، ونصيبها من صادرات الاردن يصل الى اكثر من النصف (ولكن نصيبها من الدخل القومي ٢٠٪ فقط) . والسياسة الزراعية الموجهة الى المحافظة على التركيب القبلي لسكان الريف والابقاء على العلاقات الاجتماعية واساليب الزراعة القائمة ، حكمت على الريف بالتخلف الشديد . وتؤدي الزراعة البدائية والادوات العتيقة الى انخفاض انتاجية العمل والدخل بالنسبة للفرد . ويوجد كذلك نقص شديد في الاراضي الزراعية ، الا ان ما يزرع من الاراضي الصالحة للزراعة في الاردن،

والتي تبلغ مساحتها ١٢ مليون دونم ، لا يزيد على ثلاثة ملايين دونم . بل أن الزراعة لم تبدأ الا في الآونة الأخيرة في الاراضي الخصبة في وادي الاردن (الاغوار) . ومع تركيز ملكية الارض ، تقع المساحات الصغيرة من الارض التي يمتلكها الفلاحون في أيدي الكولاك الاغنياء . ونتيجة لذلك ، يغدو الفلاحون الفقراء مرغمين على القيام بأعمال موسمية مقابل أجر ، او الالتحاق بالجيش ، او الهجرة الى المدن وزيادة عدد العاطلين(٤٥) .

وعند ضم الضفة الغربية الى الاردن ، كانت بقايا النظم القديمة للملكية الارض لا تزال عالقة بها ، ان كانت نحو ١١٪ منها تدار على أساس الملكية المشتركة ، وذلك مع ان الاغلبية الكبيرة من الفلاحين كانوا يملكون مساحات صغيرة من الارض . غير أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية الجديدة أنمت طبقة كبار الملاك ، وسجل تعداد عام ١٩٥٣ أن ٢٢ حيازة تزيد على ألفي فدان (أي ٨٠.٠٠٠ دونم) . وكان الحكم السياسي الاستبدادي قد فتح أمام الاسرة الحاكمة ، ومن يلتف حولها من كبار المشايخ ، الطريق للاستيلاء على اراض واسعة . فللملك حسين وحده أكثر من ١٠٠.٠٠٠ دونم ، وهناك ٢٢ حيازة يملك صاحب كل منها أكثر من عشرة آلاف دونم ، و ٤٥ حيازة تتراوح بين ٢.٠٠٠ و ٥.٠٠٠ دونم ، و ٤٢١ حيازة كل منها ما بين ١.٠٠٠ و ٢.٠٠٠ دونم(٤٦) . وقد ادخل بعض المشايخ الآلات الزراعية في أراضيهم ، كما حصل البعض الآخر على اراض خصبة في وادي الاردن عام ١٩٥٥ ، مكافأة على خدماتهم للشريف حسين بالتعاون مع لورنس إبان الحرب العالمية الاولى (٤٧) . ومعظم كبار مالكي الارض من الشيوخ وزعماء القبائل . والتقليد المتبع هو ان تخصص لهم الدولة مبالغ كبيرة من المال ، وكذلك مساعدات عينية ، بزعم اشباع احتياجات قبائلهم والمحافظة على «التوازن» بينها . وكان الذي يتولى توزيع هذه المساعدة في الماضي هو رئيس أركان حرب القوات

المسلحة البريطاني ، بك باشا وجلوب من بعده ، وتتولاها اليوم منظمات مثل مجلس العشائر وجمعية الائتمان الزراعي وغيرهما .
ويعين الشيوخ وافراد عائلاتهم في مناصب مهيمنة في الجهاز الاداري وفي الجيش ، وبذلك تتدعم قبضة الفئة العليا الاقطاعية على القوات المسلحة والحكومية . وتمنح مساعدة الدولة لكبار مالكي الارض لتبدو وكأنها مساعدة للقبيلة بأكملها . وكان من نتائج ذلك ان اتصف التمايز الطبقي في الريف الاردني بالبطء . وقد اتخذ تركيز الملكية الزراعية اشكالا غريبة . فزعماء القبائل غير مهتمين بزيادة مساحة الارض التي يملكونها ، لانهم يتلقون مساعدة مالية كبيرة من الدولة ، بل أن بعضهم تخلى عن الزراعة تماما . وهذا يوضح السبب في ان معظم الاراضي في الاردن في ايدي صغار المالكين . ولا يمتلك كبار مالكي الارض ، والذين يكونون ٢٩٪ من السكان ، اكثر من ٤٪ من الاراضي المزروعة ، وهو وضع فريد بالنسبة لبلد متخلف . على أن هذه الاراضي هي أفضل المزارع والمراعي ومرارد المياه ، مما جعل نصيبها من اجمالي الدخل من الزراعة يصل الى ١٧٪ (٤٨) . ويختلف الفلاحون في الضفة الغربية عن أقرانهم في الضفة الشرقية ، في أنهم لا يتلقون اية مساعدة من الدولة ، ولا يحصلون على أسعار مضمونة لمحاصيلهم الزراعية . ويعجز أغلبهم عن تحقيق التوازن بين دخله ومصروفاته الا بواسطة المساعدة التي يتلقاها من اقربائه العاملين في البلدان العربية الاخرى (٤٩) .

وبعد ضم الضفة الغربية للاردن ، تأثر الاقتصاد الاردني ، بسبب وجود عدد من الفلسطينيين الذين يملكون أمرا لا سائلة ، أو يتمتعون بمستوى عال من المهارة الحرفية . وفي ١٩٦١ كان نحو ٢٣٪ من السكان الاردنيين نشيطين اقتصاديا ، وكانت النسبة بين الرجال فقط تبلغ ٤٢٪ (٥٠) . وتراوحت تقديرات البطالة ما بين ٥٠.٠٠٠ و ١٠٠.٠٠٠ عاطلا . وأثبتت الاحصائيات ان السكان

النشيطين اقتصاديا يبلغون نحو ٢٩٠.٠٠٠ فردا ٠ وكان توزيعهم كالاتي ، طبقا لميادين النشاط (٥١) :

توزيع النشيطين اقتصاديا في الاردن طبقا للميادين، للعام ١٩٦١

الميدان	العدد	النسبة %
توزيع النشيطين اقتصاديا في الاردن طبقا للميادين، للعام ١٩٦١		
المناجز والمهاجر	٩١٨٦	٢ر٤
الصناعة التحويلية	٣٢٧٤٦	٨ر٤
الانشاء	٤٠١٥٩	١٠ر٣
الكهرباء والماء الخ	١٥٧٢	٠ر٤
النقل والتخزين والمواصلات	١١٨٩٩	٣ر١
الخدمات	٥٣٥٢٥	١٣ر٧
غير موضح	٧١٧٧٨	١٨ر٤
المجموع	٣٨٩٩٧٨	١٠٠

كما ان توزيع ذلك العدد طبقا للموقف من ملكية وسائل الانتاج كان كالاتي (٥٢) :

العلاقة بملكية وسائل الانتاج

النوع	العدد	النسبة %
صاحب عمل ويعمل لحسابه	١٢٠ر٨١٥	٣٠ر٨
عامل بأجر او مرتب	٢١٥ر٦٦٤	٥٥ر٤
يعمل من الاسرة	٢٦ر٠٠٥	٦ر٧
يبحث عن العمل لاول مرة وغير محدد	٢٧ر٤٩٤	٧ر١
المجموع	٣٨٩٩٧٨	١٠٠

ويبين هذا اتساع الطبقة المجردة من وسائل العيش سوى
الاجر الذي يتقاضونه عن العمل الذي يؤدونه . وسنلاحظ دور
هؤلاء الكادحين المتزايد في الحركة الوطنية بالاردن . وقد زادت
نسبة المشتغلين في الصناعات التحويلية بنسبة ٤٠٪ في الفترة
من عام ١٩٦٣ - ١٩٦٩ (٥٣) .

وقد ارتبط نمو النشاط الاقتصادي الرأسمالي في الاردن
بانتشار التعليم بصورة خاصة ، لعله اكبر منه في سائر البلاد
العربية . فبلغ عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية عام ١٩٦٩ نحو
٢٥٩.٠٠٠ تلميذ ، وعدد الطلبة في المدارس الثانوية ٨٨.٠٠٠ .
كما زاد توزيع الصحف من ١١.٠٠٠ نسخة عام ١٩٤٩ الى
٥٦.٠٠٠ عام ١٩٦٩ ، وقفز عدد أجهزة استقبال الاذاعة من ٢.٠٠٠
الى ١٥٠.٠٠٠ جهاز (٥٤) .

ومن الناحيتين الاجتماعية والسياسية ، كان لذلك التطور أثره
في اشتداد ساعد اليورجوازية الوطنية الاردنية ، وانتعاش الحركة
الثقافية ، وظهور الحركة النقابية والتنظيمات العمالية والطلابية ،
وكذلك ظهور الاحزاب العقائدية ، مثل حزب البعث العربي
الاشتراكي (تأسس في دمشق ، ١٩٤٧ ، ثم أقام له فروعاً في
البلدان العربية) ، وحركة القوميين العرب ، ١٩٤٨ ، والحزب
الوطني الاشتراكي ، ممثلاً لليورجوازية القومية عام ١٩٥٤ . وكان
الحزب الشيوعي الاردني قد سبقهما تاريخياً ، إذ تأسس في ١٩٥١
نتيجة اندماج بعض الحلقات الشيوعية في شرقي الاردن بقضية
التحرر الوطني الفلسطينية التي كانت قد تشكلت عام ١٩٤٣ .

وقد حكمت السلطة الاردنية الشعب الخاضع لها بمختلف
وسائل القهر والقمع . وبلغت الضرائب غير المباشرة (وهي التي
تتقل كاهل الفقراء والكادحين أساساً) في عام ١٩٦٩ نسبة ٩٠.٣٪
من مجموع حصيلة الضرائب (٥٥) . وخصصت الحكومة للجيش

٤٦٦ ٪ من مجموع مصروفاتها لعام ١٩٧٠ ، وللإشغال العامة
٢٨٣ ٪ وللصحة ٢٦ ٪ وللتعليم ٦٧ ٪ (٥٦) . هذا علاوة على
الارتفاع الكبير في الأسعار الذي حمل الشعب المزيد من الأعباء .
اذ زاد الرقم القياسي لأسعار الأغذية في عمان بنسبة ٢٨ ٪ فيما
بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠ (٥٧) .

واذا كان مشايخ القبائل وكبار الملاك هم السند الاجتماعي
للحكم في الاردن ، فان البورجوازية البيروقراطية الناشئة هي القوة
التي توازره ، والتي تزداد في الحياة السياسية والاجتماعية
والاقتصادية الاردنية . وتتكون البورجوازية البيروقراطية في
الاردن ، في معظمها ، من مواطني الضفة الشرقية . وقد اجتذبت
الصفوة الحاكمة كذلك أقساما كبيرة من البورجوازية الصغيرة ،
في الضفة الشرقية في أجهزة الدولة المختلفة ، وبذلك أضافت مزيدا
من القوة الى روابط الدولة بسكان الريف والقبائل (٥٨) .

وقد ظلت السلطات الاردنية منذ أن ضمت الضفة الغربية الى
المملكة ، تتبع بشكل ثابت التفرقة ضد الفلسطينيين . ولم يحدث
اندماج كامل بين سكان الضفتين ، وتكونت في داخل كل فئة
اجتماعية مجموعتان على أساس التفرقة الاقليمية . وقد بقيت
البورجوازية الفلسطينية ، رغم أنها ازدهرت في الصناعة والتجارة ،
في وضع من الدرجة الثانية فهي سلسلة الوظائف العسكرية
والبيروقراطية ، ووزنها السياسي أقل كثيرا من الوزن السياسي
لقريبتها الطبقية بالضفة الشرقية . وقد ساهمت جملة عوامل
في تكريس سياسة التفرقة هذه ضد البورجوازية الفلسطينية .
نتيجة لان المجتمع الفلسطيني اكثر تقدما من الناحية الاجتماعية ،
ولان الروابط القبلية قد اختفت تقريبا ، فان البورجوازية
الفلسطينية تفتقر الى النفوذ بين الجماهير حتى في الضفة الغربية .
وبسبب ذلك ظلت الامبريالية تتردد في ترقية الفلسطينيين الى
مناصب سياسية هامة . وقد انشأ التمييز الجغرافي اختلافات في

التناقضات بين الدولة والسكان في كل من صفتي الاردن . وهذه الاختلافات قامت عقبة كداء في طريق القيام بعمل موحد فعال في نطاق الفئة الاجتماعية ذاتها . وزيادة على ذلك ، يثير الرجعيون قسما من الفئة الاجتماعية ذاتها ضد قسم آخر . ولا يستثنى من ذلك الطبقة العاملة الصغيرة في الاردن (وأغلبها من الفلسطينيين) وكل هذا يلائم الدوائر الحاكمة ، طالما انه يتيح لها ان تموه الاهداف الطبقية لسياستها بالحديث عن المشكلات « القومية » والهبوط بالنضال القومي الى مستوى قضية اقليمية . وقد أدت هذه السياسة ، بغير شك ، الى تشويه الصراع الطبقي ، وحدثت من تأثيره على الحركة الوطنية ، وعززت الاتجاهات اليمينية . وساهمت هذه السياسة - في الوقت نفسه - في الانعطاف نحو اليسار بين الفلسطينيين وانتشار الاتجاهات الديمقراطية المعادية للامبريالية . وقد عجل رد الفعل الحاد للتمييز الجغرافي في نمو الوعي السياسي بين الفلسطينيين ، الذين اكتسبوا الثقة في أنفسهم من اشتداد النضال ضد الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية بعد حرب ١٩٦٧ (٥٩) .

٣) في ظل الحكم الاسرائيلي

بقي في الأراضي التي أقامت عليها الصهيونية دولتها ، عام ١٩٤٨ ، نحو ١٦٠.٠٠٠ عربيا ، ووصل هذا الرقم الى حوالي ٢٢٠.٠٠٠ عام ١٩٥٨ ، أي ما يقرب من ١٧ ٪ من مجموع سكان اسرائيل ، ثم قفز هذا الرقم عام ١٩٦٨ الى ٣١٣.٠٠٠ تقريبا (٦٠) . فاذا أضفنا الى هذا الرقم ، سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، فان عدد العرب في الأراضي المحتلة كلها يصل الى ما بين ١.٤٦٠.٠٠٠ - ١.٧٠٠.٠٠٠ ، وهو ما يوازي نحو ٤٠ ٪ من جملة سكان اسرائيل والمناطق المحتلة اثر حرب ١٩٦٧ .

ومع كل القهر الذي مارسته السلطات الاسرائيلية ضد العرب

ففيها ، فان هؤلاء نجحوا في قطع شوط غير هين في طريق النمو
الرأسمالي ، الامر الذي فـرض على الظروف الاقتصادية
والاجتماعية العربية في اسرائيل اوضاعا جديدة .

حيث بلغت نسبة الانضمام للقوى العاملة حوالي ٤٦٪ من
العرب في المتوسط و ٨٢٪ للرجال فقط (٦١) وتطور التوزيع المهني
للنشيطين اقتصاديا من عرب اسرائيل ، طبقا للجدول التالي (٦٢) :

التوزيع المهني للعرب النشيطين اقتصاديا في اسرائيل (٪)

الميدان	عام ١٩٦١	عام ١٩٦٦
الزراعة والتخريج وصيد الاسماك	٤٧ر٩	٣٩ر١
الصناعة والحرف والتعدين	١٤ر٧	١٤ر٩
البناء والاشغال العامة	١٥ر٦	١٩ر٦
الكهرباء والخدمات الصحية	٠ر٧	٠ر٨
التجارة والمصارف والتأمين	٦ر٧	٧ر٤
النقل والمواصلات	٣ر٤	٦ر٠
الخدمات	١٠ر٨	١٢ر٠
ميايدى اخرى	٠ر٦	—

ويوضح هذا الجدول اضطراب هبوط نسبة العرب المشتغلين
بالزراعة مع ازدياد نسبة المشتغلين منهم بالصناعة والبناء ، وتضم
الزراعة عددا متزايدا من العمال الزراعيين العرب ، بلغ عددهم
عام ١٩٦٦ نحو ٦٥ر٠٠٠ عامل زراعي تقريبا ، علاوة على ٨ر٠٠٠
آخرين عاطلين عن العمل (٦٣) .

وتنصف العمال العرب — عموما — من العمال المتجولين ، الذين
يقيمون في القرى ، غير ان اعدادا متزايدة منهم اخذت تتركز في
منطقة حيفا (٦٤) . ويعني هذا كله تكوين طبقة عاملة عربية ، تعمل

اساسا في الزراعة وبالمهين ذات التركيز الرأسمالي الضعيف والطبيعة الموسمية ، وبوسائل انتاج متخلفة نسبيا .

وقد أجبر العرب على ترك الارض التي كانوا يفلحونها ، بفعل أساليب القهر والاضطهاد الاقتصادي والسياسي الاسرائيلية ، وأخذت قطاعات واسعة منهم تعمل لمجرد سد رمقها . فتدفقت الى المدن الاسرائيلية بحثا عن عمل ، رغم قيود الحكم العسكري ، وظلت الاعمال الصناعية « الراقية » محرمة عليهم ، مما زاد من حجم القوة العاملة في الاعمال التي لا تتطلب مهارة كبيرة ، وأبقى أجورهم في مستوى منخفض . فأجر العامل العربي في اسرائيل يتراوح بين نصف وثلاثة ارباع أجر العامل اليهودي الذي يقوم بالعمل نفسه (٦٥) . وان كان هذا الفارق قد اخذ في التقلص في السنوات الاخيرة ؛ بسبب ندرة اليد العاملة ، وكفاح العمال العرب المتواصل من أجل تحسين أحوالهم . واذا كان المهستدروت قد رضي بتنظيم العمال العرب في صفوفه ، حيث بلغوا عام ١٩٦٢ نحو ٢٦٧٠٠ عضوا زادوا الى ٤١٠٠٠ تقريبا عام ١٩٦٦ . الا أن المهستدروت حرّمهم من التمتع ببعض الحقوق الرئيسية للاعضاء اليهود ، من التأمينات الاجتماعية . هذا في حين انتظم العمال العرب الذين يعملون لدى اصحاب اعمال عرب ، في « مؤتمر العمال العرب » الواقع تحت نفوذ الحزب الشيوعي - القائمة الجديدة (ركاح) .

وبعد احتلال اسرائيل لقطاع غزة والضفة الغربية ، في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، اجتهدت السلطات الاسرائيلية لجذب عرب هاتين المنطقتين للعمل في الانشاء والزراعة ورصف الطرق . وأجور هؤلاء العمال الجدد جد منخفضة ، مما مكن المقاولين الاسرائيليين من جني ما بين ٦٠ - ٧٠ مليون ليرة اسرائيلية أرباحا سنوية (٦٦) . وأخذ قطاع غزة يتحول الى مركز صناعي اسرائيلي ، وهيمنت اسرائيل اقتصاديا على المناطق المحتلة الجديدة ؛ حيث

شكلت البضائع الاسرائيلية نحو ٩٠٪ من مجموع واردات تلك المناطق ، وهي تشكل نحو ١٥٪ من جملة الصادرات الاسرائيلية الصناعية . في حين استوردت اسرائيل - عام ١٩٦٨ - من قطاع غزة والضفة الغربية ، بما قيمته ٢٠ مليون دولار ، أي نحو ١٥٪ من مجموع وارداتها الزراعية . ونظرا لرخص العمل العربي ، فقد كان الميزان التجاري الاسرائيلي مـسع هاتين المنطقتين لصالح اسرائيل دائما ، وارتفع رصيدها في هذا المجال من ١٣٠ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٨ الى ٢٠٠ مليون ليرة عام ١٩٧٠ (٦٧) .

ونظرا لاهمية الزراعة في الاقتصاد الفلسطيني العربي ، فقد تأثرت بشكل خاص من القهر الذي تمارسه السلطات الاسرائيلية ضد العرب . ولا يرجع هذا - فقط - الى استيلاء الاسرائيليين على المساحات الواسعة من الاراضي الزراعية التي تركها الفلسطينيون الذين هاجروا عام ١٩٤٨(*) ، ولا الى استيلاء السلطات الاسرائيلية على مساحات أخرى من ممتلكات العرب الذين بقوا في بلادهم عام ١٩٤٨ (**) . بل يعود - أيضا - الى سحق النظام الرأسمالي الاسرائيلي للاقتصاد الزراعي العربي ، الفقير ، والمتخلف بفعل اجراءات الانتداب البريطاني والاحتلال العثماني من قبله .

ويقول كاتب اسرائيلي أنه « في السنوات الاولى لقيام الدولة ، كان وضع المزارع العربي خطيرا . وكانت السياسة التي اتبعت مع القرى العربية ، على الاقل حتى عام ٥٢ - ١٩٥٣ ، سياسة جمود وتفرقة صارخة . فأن القرية العربية تضطر الى أن تباع غلاتها بأسعار منخفضة كثيرا وبشروط أسوأ بكثير من غلات المزارع اليهودية . فالمزارع العربي يضطر - بسبب انعدام حرية الانتقال - لأن يبيع غلاته لمحتكري شراء غلات القرية العربية . وكان يسمح للشركة اليهودية او للتاجر اليهودي بأن يدفع مقابل الغلات العربية أسعار منخفضة الى حد كبير عن أسعار السوق (تصل أحيانا الى

الثالث او النصف) على أن يدفع نسبة معينة من الفرق الى الخزائن الحكومية ٠٠٠ وأدت هذه السياسة - التي كانت تفضي الى عدم تغطية ايرادات الغلات لنفقات الانتاج التي يتكبدها المزارع العربي- الى خفض انتاج القرى العربية ٠٠٠ واذا أدخلنا في اعتبارنا أن التناقض الاجتماعي (قلة من كبار الاغنياء مقابل عدد كبير من الفقراء) أكبر في القرية العربية منه في القرية اليهودية ، يبدو أن مستوى الغالبية العظمى لاهالي القرية العربية (بالمقارنة بمستوى معيشة المزارعين اليهود) أقل انخفاضاً مما يمكن استخلاصه من البيانات التي تقرم على أساس المعدل الاحصائي (٦٨) *

وفي عام ١٩٦١ كان الفلاحون العرب يشكلون نحو ٣٨ ٪ (حوالي ١٣١٠٠٠ نسمة) من مجموع سكان الريف في اسرائيل، غير أنهم لم يكونوا يزرعون سوى ٢١ ٪ من الارض الزراعية (حوالي ٧٨٥٠٠٠ دونم) ، وينتجون ٦ ٪ من مجموع الانتاج الزراعي في اسرائيل ، ولا يعملون الا على ٢ ٪ من مجموع الاراضي المروية . وفي حين كان متوسط نصيب اليهودي الريفي ١٠٨ دونم، كان نصيب الفلاح العربي ٢٢ دونم فقط . وربما يعود انخفاض مستوى الانتاج العربي الى أن حوالي ٧٠ ٪ من الاراضي التي يقوم بزراعتها المزارعون العرب في اسرائيل هي مناطق جبلية أولا . ولحرمان العرب شبه الكامل من الاراضي المروية ثانيا (وصلت عام ١٩٦٨ الى ٤ ٪ من مجموع الاراضي المروية ، ومنحت ١ ٪ من المياه الممنوحة للزراعة) ٠٠٠ وثالثا لان الوحدات الزراعية الصغيرة جدا في الجانب العربي ، كان يستحيل معها ادخال النظام الآلي والزراعة المجدية ٠٠٠ وأخيرا بسبب هبوط نصيب الزراعة العربية الى حوالي ١ ٪ من ميزانية التنمية في اسرائيل (٦٩) *

وأدى هذا كله الى أن يصبح متوسط انتاج الدونم الواحد - عام ٦٢ - ١٩٦٣ - في الريف العربي الفلسطيني ٧٢ ليرة اسرائيلية ، في حين وصل في الجانب اليهودي الى ٣٤٩ ليرة ،

مقابل ٩ ليرات عام ٥٠ - ١٩٥١ في الدونم العربي و ٣٤ ليرة في الدونم الاسرائيلي للسنة المذكورة (٧٠) .

وتتفنن الحكومة الاسرائيلية في ابتكار الاساليب التي تعرقل تقدم الزراعة العربية في اسرائيل . فبالاضافة الى الاساليب السابق ذكرها ، يقول كاتب اسرائيلي أنه (٧١) :

(١) فيما بين ١٩٥٩ - ١٩٦٤ ، أوصلت بشبكة الكهرباء ١٢ قرية عربية مقابل ٧٥٠ مستوطنة يهودية في المدة نفسها ؛

(٢) أنشئ في السنوات العشر الاولى لقيام اسرائيل ، ١٦ مدرسة زراعية ، لم تخصص أي منها للطلبة العرب . وبلغ عدد الطلبة اليهود في المدارس الزراعية ، عام ٥٧ - ١٩٥٨ ، نحو ٧٤٢٠ طالبا ، بالاضافة الى ١٥٠٠ في معاهد التأهيل و ٣٥٠٠ في معاهد الدراسة التكميلية في الاستيطان العامل . مقابل ٥٠ طالبا عربيا في المدارس المذكورة ؛

(٣) تمد الحكومة الاسرائيلية الزراعة اليهودية بالمقروض وتدعمها بالاعتمادات السخية ، مقابل لا شيء للزراعة العربية ؛

(٤) ارغام المزارع العربي على زراعة النباتات المرهقة والشحيحة الثمن .

وظلت المؤسسات الاحتكارية الاسرائيلية تشتري المنتجات الزراعية بسعرين مختلفين من اليهود ومن العرب . ففي عام ٦٢ - ١٩٦٣ كان طن الدخان المنتج في المزارع العربية يباع بسعر ١٩٧٧ ليرة ، في حين وصل الطن من المزارع اليهودي في السنة نفسها الى ٢٢٢٥ ليرة . ووصل الزيت العربي الى ٥٩٨ ليرة في حين بلغ سعر الزيت اليهودي ٨٨٢ ليرة للطن . وكانت نتيجة كل تلك العراقيل والقيود ان اصبح دونم الارض في القرية العربية

ينتج ، عام ١٩٦٥ ، ٦٠ كيلوغرام من القمح مقابل ١٥٥ كيلو غرام
للدونم في الاراضي اليهودية ، والشعير ٢٥ كيلو مقابل ٩٠ كيلو في
المزارع اليهودية ، والبرسيم ٢٢٠ مقابل ١٦٥٠ ، وبنجر السكر
١٩٧٠ مقابل ٢٠٥٠ ! (٧٢) .

ومع ذلك فقد تمكن بعض المزارعين العرب من ادخال الآلات
الزراعية في اراضيهم ، وقفز عدد الجرارات لدى العرب في
اسرائيل ، من ٤٥ قبل عام ١٩٤٨ الى ٢٠٠ عام ٥٨ - ٥٩ .
 واصبحت مساحة الارض العربية المزروعة خضرا تمثل ٢٥٪ من
مجموع الارض المنتجة للخضر في اسرائيل عام ٦٣ - ١٩٦٤ (٧٣) .
ومعروف ان الخضر زراعة رأسمالية كثيفة ، تحتاج الى استثمارات
كبيرة نسبيا ، من المال واليد العاملة والاسمدة . واذا كان بعض
اغنياء الريف العربي قد نجحوا في تنمية ثرواتهم ، فان الاغلبية
المساحقة من فلاحي عرب اسرائيل لم تظل فقيرة فحسب ، بل تدنى
مركزها الاجتماعي اكثر من ذي قبل . وكان اكثر من ٥٠٪ بقليل
من المزارعين العرب في اسرائيل (فيما عدا البدو) يعيشون على
مزارعهم ، في حين كان الباقون يعتمدون على العمل بالاجر . وفي
تموز (يوليو) ١٩٦٣ أصدرت حكومة اسرائيل كتابا احصائيا عن
اوضاع القرية العربية في اسرائيل ، وكان ميدان البحث ١٠٤ قرى
عربية . وقد أوضح هذا الكتاب ان الاراضي التي في حيازة القرى
العربية هي ملك ١٤٣٤٠ أسرة ، ٢٨٧٪ من هؤلاء تزيد ملكيتهم
عن ٣٠ دونم ، و ٧١٨٪ تتراوح ملكيتهم بين دونم واحد و ٣٠
دونم . وبين البحث المذكور انه بحيازة القرى العربية ، في سنة
١٩٦٣ ، ٣٨٦٠٠٠ دونم من الاراضي الزراعية و ٤١٣١٤٦ دونم
غير صالحة للزراعة (٧٤) .

ويبدل الجدول التالي على مدى عمق التمايز الاجتماعي في
الريف العربي بإسرائيل (٧٠) :

تقسيم المزارع العربية في إسرائيل طبقا للحجم (عام ١٩٦١)

الحجم	العدد	%	المساحة (بالدونم)	%
٠ - ١٩	٥٤٣٢	٤٤ر٥	٤٣ر٥٠٩	٨ر١
٢٠ - ٤٩	٣٢٦٢	٢٧ر٢	١٠٤ر٨٧٧	١٩ر٧
٥٠ - ٧٤	١٢٩٩	١٠ر٨	٨٧ر٨٢٥	١٤ر٨
٧٥ - ٩٩	٧٦٠	٦ر٣	٦٥ر٢٠٧	١٢ر٢
أكثر من ١٠٠	١٣٤٦	١١ر٢	٢٤١ر٤٣٣	٤٥ر٢
المجموع	١٢٠١٠	١٠٠	٥٣٣٨٤١	١٠٠

ويبين هذا الجدول ان ١١ر٢٪ من الحيازات تمثل ٤٥٪ من
الارض الزراعية العربية ، وهي الحيازات الكبيرة نسبيا ، أما فئات
الارض - أقل من ٢٠ دونم - فهي تمثل نحو نصف الحيازات ، ولا
تزيد مساحتها كلها على ٨٪ من جملة المساحة . ويؤكد هذا الوضع
عملية التمايز الطبقي التي تجري في المجتمع العربي في إسرائيل ،
وهكذا يقع الفلاح العربي الصغير في إسرائيل تحت ظروف
اقتصادية قاسية ، تنزل بدخله الى ما لا يزيد عن ٥٢٪ من دخل
المزارع اليهودي الذي يساويه في الملكية (٧١) .

وقد ترتب على هذه التحولات في اوضاع العرب الاقتصادية
ان اخذت الهياكل الاجتماعية العشائرية القديمة في التفكك ، بفعل
الانتقال المتزايد الى الاقتصاد السلعي ، والتمايز الطبقي بين
الطبقات الريفية العربية المعتمدة وبين الشريحة العليا من الطبقة

المتوسطة العربية ذات الطابع البورجوازي ، وقد ساعد خروج
العائلات المالكة العربية عام ١٩٤٨ من فلسطين على زيادة هذا
التفكك (٧٧) .



لقد بات مستحيلا الان على المسؤولين الاسرائيليين ان يزعموا
عدم اضطهادهم للعرب في اسرائيل ، اقتصاديا واجتماعيا وقوميا
وسياسيا .

ففي ختام السنوات العشر الاولى لقيام اسرائيل ، كان ما
يقرب من ٨٥٪ من عرب اسرائيل تحت الحكم العسكري ، والذي
يتضمن (٧٨) :

أ - للحاكم العسكري أن يحظر على أي عربي التواجد في
مناطق معينة ، ويضع أي شخص تحت رقابة البوليس ، ويرحله من
مكان اقامته الدائمة ، ويعتقله اعتقالا اداريا ، ويفرض حظر التجول
على قرى بأكملها ؛

ب - حظر خروج العرب من حدود المدينة أو القرية التي
يقيمون فيها ، الا بترخيص خاص ، يصعب الحصول عليه .

ج - وضع الشؤون الحيوية للاهالي العرب في يد الوجهاء
العرب الموالين للحكم الاسرائيلي ؛

د - اعلان مناطق معينة ، مناطق لتدريب الجيش الاسرائيلي
يتحتم على اهليها العرب اخلاءها ، وغالبا ما يعلن ذلك في اوقات
الحصاد بالذات .

وفي عام ١٩٥٩ ، أقر الكنيست الاسرائيلي مشروعا باجراء
تخفيف طفيف على اجراءات الحكم العسكري على العرب . وفي

تشريع الاول (اكتوبر) ١٩٦٣ ، جرت تسهيلات أخرى ، وفي الشهر الذي تلاه أصبح من حق العرب التجول في اسرائيل دون الحاجة الى تصريح ، واستثنى من هذا الحق أهالي خمس قرى عربية قريبة من الحدود ، وبدو النقب ، ونحو ألف شخص ممن اعتبرتهم الحكومة الاسرائيلية خطرين على أمن الدولة (٧٩) .

وقد حال الحكم العسكري دون انشاء هيئات الحكم المحلي في المناطق العربية ، وعندما سمح للعرب بانتخاب هيئات حكم محلي، عام ١٩٥٤ ، في بعض قراهم ، حال الحكم العسكري دون تطور هذه الهيئات ؛ بتدخله في كل كبيرة وصغيرة ، وبفرضه المندوبين والاعضاء الذين يريدون في هذه الهيئات . وفي نيسان (ابريل) ١٩٥٨ ، كانت ٣٠ قرية عربية من مجموع ١٠٥ ، تنتمي بصورة او بأخرى لاطار الحكم المحلي . وفي الوقت الذي اعتمدت الحكومة الاسرائيلية للمجالس المحلية في اسرائيل ، للسنة المالية ٥٧ - ١٩٥٨ ، ميزانية قدرها ١٣٩ مليون ليرة اسرائيلية ، لم يخصص المجالس المحلية العربية الا بـ ١٪ منها، اي ١٣٨ مليون ليرة . وفي السنة التالية كان تحت تصرف وزارة الداخلية الاسرائيلية اكثر من ١٤ مليون ليرة اسرائيلية ، للصرف منها على المجالس المحلية، رصد منها لتسعة عشر مجلس محلي عربي مبلغ ٣٦٥٠٠٠ ليرة ، لاعمال التنمية المختلفة ، بواقع ٢٥ ٪ من جملة المبلغ المرصود لهذا الغرض (٨٠) .

وباختصار ، يعامل العرب في اسرائيل باعتبارهم رعايا من الدرجة الثالثة . ففي جرائم متماثلة ، يحاكم اليهود امام محكمة مدنية عادية ، في حين يقدم العرب الى المحاكم العسكرية . وكما نعرف فان فرص المتهم للدفاع عن نفسه أو الطعن في الحكم أمام المحكمة العسكرية محدودة ، ونجد ان المواطن العربي لا زال مركزه الادبي مستباحا ؛ فهو لا زال عرضة لاهدار كرامته . وفي معرض الاسلحة الذي نظمته الحكومة الاسرائيلية في حيفا عام ١٩٥٧ ،

وضعت دمي على هيئة اشخاص عرب اهدافا للمتسابقين في ضرب النار . ويقول كاتب اسرائيلي انه في السنوات الاخيرة « كنا نشاهد شرطيا يوقف اوتوبيسا في طريق رئيسي ويقول بصوت آمر : على جميع العرب ان يبرزوا بطاقات الهوية » . وقد عرضت للبيع في محلات لعب الاطفال ، دمي خشبية تمثل عرب مشنوقين . وظل الحرف «ب» في بطاقة الهوية للرعايا العرب يذكرنا بحرف آخر كان يطبع في بطاقة هوية اليهود في دول معينة . وعندما تقدم للهيئة الحكومية الفلانية مذكرة وخطابا بالعربية ، كان المتقدمون ينصحون بان يرفقوها بترجمة عبرية للمسارة بقضاء المسألة . وكان لرفض بن غوريون - رئيس الوزراء - قبول بطاقة هوية جديدة ، طبعتها وزارة الداخلية ، بالعبرية والعربية - كما نشرت الصحف ، مغزى بارزا في هذا الصدد . ومن الجدير بالذكر ان جنسية البلاد يستطيع الحصول عليها - بصورة اوتوماتيكية - اي يهودي يصل الى اسرائيل ، أما العربي الذي ولد في البلاد وعاش فيها كل أيامه ، فانه مطالب بان يثبت - بالشهادات والوثائق والادلة - حقه في الحصول عليها (٨١) .

ويحتل العرب المواقع الدنيا في الهرم الطبقي باسرائيل . فنصيب العائلين العرب في الطبقات ذات الدخل الكبير ، واصحاب المرتبات الكبيرة ، ضئيل جدا . فبالرغم من أن نسبتهم في مجالات المصناعات الصغيرة والورش والبناء تعادل نسبة العائلين اليهود ، الا أنهم يحصلون على مدخول أقل . وحتى منتصف عام ١٩٦٠ لم يكن في اسرائيل بنك عربي واحد . ومعظم التجار العرب هم من صغار التجار . في حين يشغل العرب أعمال على هامش الانتاج ، مثل الباعة المتجولين ، والحمالين ، والسائقين ، والحوذية . ويكاد لا يكون للعرب وجود في الاعمال التجارية الكبرى ، وفي اعمال التصدير والاستيراد . كما ان نصيبهم في مجال الخدمات ضئيل ، ولا يكاد يذكر (٨٢) .

والاقلية العربية محرومة - بعد كل هذا - من فرص التعليم الكافي . ففي حين ان حوالي ٩٤٪ من الاطفال اليهود يذهبون الى رياض الاطفال والمدرسة الابتدائية ، فان هذه النسبة تهبط عند العرب في اسرائيل الى ما بين ٤٤ - ٦١٪ (٨٣) . وما يقارب من ٣٪ فقط من العرب الحاصلين على الشهادة الابتدائية ينتقلون الى التعليم الثانوي أو بعده ، أما الجامعة والمعاهد العليا ، فعدد الطلبة العرب فيها لا يزيد على ٣٥٠ طالبا فقط . وقد وصل عدد الطلبة العرب في الجامعة العبرية بالقدس - عام ١٩٥٩ - الى ٩٤ طالبا منهم ثلاث فتيات (٨٤) .

ويلاحظ ان تعليم التوراة الزامي في المدارس الثانوية العربية في حين ان الديانتين المسيحية والاسلامية لا تدرسان فيها مطلقا ؛ كما يحرم تدريس بعض السور القرآنية فسي المدارس الابتدائية ، وخاصة تلك التي تحت على الجهاد ضد الذين قاتلوا المسلمين في دينهم الخ .

وسياسة التمييز التي تمارسها الدوائر الحاكمة تشمل جميع الميادين : منها المرافق العامة ، اذ ان اغلب القرى العربية تفتقر - حتى اليوم - الى الماء الصالح للشرب والكهرباء والطرق الممهدة . كذلك نجد ان العديد من المناطق العربية ليست فيها خدمات طبية .

وبعد استيلاء اسرائيل على قطاع غزة والضفة الغربية والمرتفعات السورية وسيناء ، سارت الحكومة الاسرائيلية على منهجين في وقت واحد ازاء الفلسطينيين العرب ؛ أحدهما هو الارهاب عن طريق الاعتقال والسجن وحظر التجول ونسف البيوت الخ . . . والثاني هو الاستيعاب الاقتصادي ؛ بتحويل المناطق العربية الى مصدر لليد العاملة الرخيصة والمنتجات الزراعية المنخفضة الاسعار ، والى سوق تستورد المنتجات الاسرائيلية .

وكلا المنهجين استعماري وتوسعي يستهدف جعل تلك المناطق أراض
تابعة •

أما من الناحية السياسية ، فالبحث جار عن حل «مناسب» •
غير ان كلا المنهجين لا بد من ان يؤدي - في الوقت نفسه - الى
تزايد المقاومة العربية وتضعيد نضالها •

وبعد ، هذه هي الاحوال الاجتماعية للتجمعات الرئيسية
للفلسطينيين في أعقاب النكبة ، وما تبقى بعد ذلك من تجمعات في
سوريا ولبنان والعراق والجزيرة العربية ، تكاد تتشابه في
تكويناتها الاجتماعية مع بعضها البعض ، فالفلسطينيون هناك لا
يملكون اراض ، واغلبهم يعمل في الوظائف الرسمية أو المهن الحرة •
ويمكن القول ان الفلسطينيين - بصفة عامة - أمسوا ، بعد
النكبة ، يشكلون مجموعة غير متجانسة من حيث التكوين الاجتماعي ،
والمستوى الثقافي ، والاتجاهات السياسية • فالذين ظلوا في الضفة
الغربية ، او الذين انتقلوا الى الضفة الشرقية للاردن كانوا يمثلون
اكثر العناصر راديكالية واشدها تقدمية في المملكة الاردنية
الهاشمية ، وغالبيتهم تعارض السياسة الرسمية الموالية للامبريالية
وبقي اللاجئين المكسسون في المخيمات يجتثرون مرارتهم ويجأرون
بمطالبهم من وقت لآخر ، في حين تمكن زملاؤهم الاكثر مهارة وحظا
من ايجاد اعمال لهم • وشكلوا - في بلدان مختلفة - نواة تميزت
بسلوك نخبة تمثل اقلية ، وحقق بعضهم ثراء ملحوظا ، وظهر بينهم
المفكرون والمناضلون السياسيون والنقابيون • وان ظلت المخيمات
أسيرة النظام القديم ، شبه العشائري ، وبقي للاعيان سطوة على
تلك المخيمات لمدة طويلة (٨٠) •

هوامش

(١) وافقت على مشروع التقسيم كل من استراليا ، واورغواي ، واكوادور ، وايسلندا ، وجنوب افريقيا ، واوكرانيا ، والولايات المتحدة ، وبوليفيا ، وروسيا البيضاء ، وبلجيكا ، والبرازيل ، والاتحاد السوفياتي ، وجواتيمالا ، والدانمرك ، وهايتي ، وهولندا ، والفلبين ، والدومنيكان ، وفنزويلا ، ولوكسمبورغ ، وليبيريا ، والنرويج ، ونيوزلندا ، ونيكارغوا ، وبرغواي ، وبولندا ، وبيرو ، وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا ، وكندا ، وكوستاريكا ، والسويد .

في حين عارضته كل من أفغانستان ، والهند ، واليونان ، ولبنان ، ومصر ، وسوريا ، والعراق ، والسعودية ، وباكستان ، وإيران ، وكوبا ، وتركيا ، واليمن .

وامتنعت عن التصويت كل من الأرجنتين ، وبريطانيا ، وهندوراس ، والحبشة ، ويوغسلافيا ، والمكسيك ، وسلفادور ، والصين ، (شانج كاي شيك) ، وشيلي ، وكولمبيا .

(٢) لمزيد من التفاصيل (راجع : عبد القادر ياسين : لماذا وافق الاتحاد وتخلفت دولة واحدة عن الاقتراع ، هي : سيام .
السوفياتي على تقسيم فلسطين ؟! العدد ٥١ ، من شؤون فلسطينية ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ .

(٣) DAVID HOROWITZ ; State in Making, translated from the Hebrew by Julian Melian, New York, Alfred A. Knopf, 1953, P. 259. and Little Shultz; The Palestine Fight-an Inside story, Nation Vol. 165 (December 20,1947), P. 7.

(٤) الدفاع ، العدد ٣٨٦٧ ، ٢٧ - ١ - ١٩٤٨ .

(٥) الدفاع ، العدد ٣٩٠٣ ، ٩ - ٣ - ١٩٤٨ .

- (٦) المدافع ، العدد ٣٩٢٥ ، ٤ - ٤ - ١٩٤٨ .
- (٧) فلاديسلاف غومولكا : حول العدوان الاسرائيلي على الامة العربية .
المؤتمر السادس للثقافات البولونية ، فرصوفيا ، ١٩ - ٢٧ - حزيران
(يونيو) ١٩٦٧ ، ص ٨ .
- ومن المعروف ان قرار التقسيم الذي اصدرته الامم المتحدة في
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ خص الدولة العربية بـ ١١.٠٠ كم^٢
والدولة اليهودية بـ ١٤.٠٠ كم^٢ .
- (٨) Dr. John H. Davis : The evasive peace, London, John
Murray, 1968, P. 44.
- (٩) اهرن كوهين : اسرائيل والعالم العربي ، الجزء الثالث ، ترجم
بمعرفة المخابرات العامة ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٨٦٩ .
- (١٠) انجلينا الحلو : اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة . مركز الابحاث
الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٢٠ .
- (١١) Le Monde: 23. 2. 1972.
- (١٢) Judge G. SPARROW: «Modern Jordan», London-George
Allen and Unwin, 1961, P. 99.
- (١٣) J. H. Davis; op. cit., P. 54.
- (١٤) كوهين : مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧٢ - ٨٧٣ .
- (١٥) المصدر نفسه ، ص ٨٧٠ - ٨٧١ .
- (١٦) خالد ابو خالد : عدو قوي ولكنه ليس اسطوريا . الطليعة (القاهرية)،
العدد السادس ، السنة الخامسة ، حزيران (يونيو) ١٩٦٩ ، ص ٣٠ .
- (النسبة المئوية محسوبة بمعرفتنا) .
- (١٧) أميرة حبيبي : النزوح الثاني . دراسات فلسطينية ، رقم ٧٥ ، مركز
الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ١٢٣ وما
بعدها .

(*) اللاجئ الجديد هو الذي ترك البلاد بعد الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، اما اللاجئ القديم فهو الذي تركها منذ عام ١٩٤٨ .

(١٨) أميرة حبيبي : مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥ و ٧٥ و ٨٧ و ١٠٦ .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ١٤٢ ، ١٤٥ ، ٢٠٦ - ٢٠٨ .

(٢٠) M. HUDSON; The Palestinian Arab Resistance.
The Middle East Journal, Vol. 23, No. 3-Summer 1969, P. 292 .

(٢١) د. ادوارد سيدهم : مشكلة اللاجئين العرب . المدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ . ص ٩٥

(٢٢) J. BASTER; Economic Problems In The Gara Strip. The
Middle East Journd, Vol. 9, No. 3, Summer 1955, P. 328.

(٢٣) محمد علي خلوصي : التنمية الاقتصادية في قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٦٦ . المطبعة التجارية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٧٧ .
(النسب محسوبة بمعرفتنا)

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٣٣٦ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٦٢ - ٦٤ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ١٣٦ .

(٢٧) J. BASTER; op. Cit., P. 56.

(٢٨) خلوصي : مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥ .

(٢٩) G. S. SPARROW; op. Cit., P. 165.

(٣٠) الامم المتحدة : دراسات عن بعض المشاكل الانتمائية في بعض البلدان المختلفة بالشرق الاوسط . نيويورك ، ١٩٦٩ .

(٣١) The Middle East Economic Digest ; Vol. 15, No. 24,
11. 6. 1971 P. 648.

(٣٢) و (٣٣) الحزب الشيوعي الاردني : الجذور الاقتصادية للانتهازية
اليمنية في مواقف الزمرة المنشقة عن الحزب الشيوعي الاردني
الطبعة الثانية ، آب (اغسطس) ١٩٧١ ، ص ١٩ - ٢٠ .

U.N.O. S.Y.B. - 1952: - Tables 132, 135, 1971; Tables (٣٤)
147 - 148.

(٣٥) عبد العال الباقوري : ملامح الخريطة الطبقية في الاردن . الطليعة
(القاهرية) ، العدد الرابع السنة الثامنة ، نيسان (ابريل) ١٩٧٢ ،
ص ٢٨ .

(٣٦) سالم خليل : الارض التي تناضل من اجلها . قضايا السلم
والاشتراكية (الطبعة العربية) العدد السادس ، السنة السادسة
عشرة ، حزيران (يونيو) ١٩٧٢ ، ص ٤٣ .
M.E.E.D. : Vol. 15, No. 30 - 23. 7. 71 - P. 843. (٣٧)

(٣٨) سالم خليل : مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣ .

(٣٩) الامم المتحدة : مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ٢٧ .

U. N. D. S. Y. B. - 1963: Table 73 ; 1971: Table 77. (٤١)

M. E. E. D. - Ditto - P. 824. (٤٢)

(٤٣) سالم خليل : مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢ .

(٤٤) المصدر نفسه ، ص ٤٤ .

(٤٥) المصدر نفسه ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٤٦) الباقوري : مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩ .

G. Sparrow ; Op. Cit., P. 25. (٤٧)

(٤٨) سالم خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣ - ٤٤ .

- (٤٩) المصدر نفسه ، ص ٤٤ - ٤٥ .
- I.L.O. : Ditto, P.P. 94 - 95. (٥٠)
- I.L.O. : Ditto, P.P. 94 - 95. (٥١)
- I.L.O.: Ditto, P.P. 94 - 95. (٥٢)
- I.L.O.: Y.B.L.S. - 1971 - P. 337. (٥٣)
- U.N.O.: S.Y.B. - 1951: Tables 172, 175, 178. (٥٤)
- 1971: Tables 204, 211, 214.
- (٥٦) النسبة المئوية بمعرفتنا
- M.E.E.D.: Vol. 15, No. 30 - 23. 7. 71, P. 844.
- (٥٦) النسبة المئوية بمعرفتنا
- U.N.O.: S.Y.B. - 1971 - Table 194
- M.E.E.D.: Ditto - P. 845. (٥٧)
- (٥٨) صالم خليل : مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ .
- (٥٩) المصدر نفسه ، ص ٤٤ - ٤٥ .
- (٦٠) كوهين : مصدر سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ٩٢٢ .
- (٦١) الياس سعد : اسرائيل والبطالة ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٣٥ .
- (٦٢) المصدر نفسه ، ص ٩٦ .
- (٦٣) سعد ، المصدر نفسه ، ص ٩٢ .
- (٦٤) صبري جريس : العرب في اسرائيل ، الجزء الثاني ، دراسات فلسطينية ، رقم ٢١ ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١٥٠ .

- (٦٥) الياس سعد : مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨ .
- T. Goznaski - op. Cit., P. 32. (٦٦)
- M. Vilner : le 16em. Congrès du P.C.I., Nouvelle
Revue International - No. 5 - Mai 1969 - P. 137. Also: (٦٧)
- T. Gonznaski - Ditto.
- (*) بلغ حجم الاراضي المذكورة نحو ٢٢٥٠.٠٠٠ دونم (كوهين ، مصدر
سبق ذكره ، ص ٩٣٥)
- (**) يقول أهرون كوهين ، أنه « لم يبق في حوزة العرب في اسرائيل الا
٣٠ - ٤٠ ٪ من الاراضي التي كانت في حوزتهم قبل قيام الدولة »
(كوهين مصدر سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ٩٤٨)
- (٦٨) أهرون كوهين : مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤٥ - ٩٤٦ .
- (٦٩) نيكتينا : مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٨ . وكوهين ، مصدر سبق ذكره
ص ٩٤٩ ، ٩٥١ - ٩٥٢ .
- (٧٠) صبري جريس : مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤١ .
- (٧١) كوهين : مصدر سبق ذكره ص ٩٥٣ - ٩٥٤ .
- M. Salha: Agriculture in Israel (In Y. SHIBL ed.) (٧٢)
op. Cit., P. 113.
- وأهرون كوهين : مصدر سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ٩٤٧ .
- W. Current - Garcia: The Arabs in Israel (In Y. Shibl ed.) Ditto., P., 88. (٧٣)
- (٧٤) كوهين : مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥٧ - ٩٦٠ .
- W. Current - Garcia - Ditto, P. 84. Nathan Weinstock: (٧٥)
Le Soinisme Contne Israel, Maspéro, Paris, P. 388.

(٧٦) من أرقام ذكرها فاينشتوك

(٧٧) أميرة حبيبي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٦ .

(٧٨) كوهين : مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢٤ - ٩٢٥ .

(٧٩) المصدر نفسه ، ص ٩٣١ - ٩٣٢ .

(٨٠) المصدر نفسه ، ص ٩٣٣ - ٩٣٥ .

(٨١) المصدر نفسه ، ص ٩٣٩ - ٩٤٢ .

(٨٢) المصدر نفسه ، ص ٩٤٣ - ٩٤٥ .

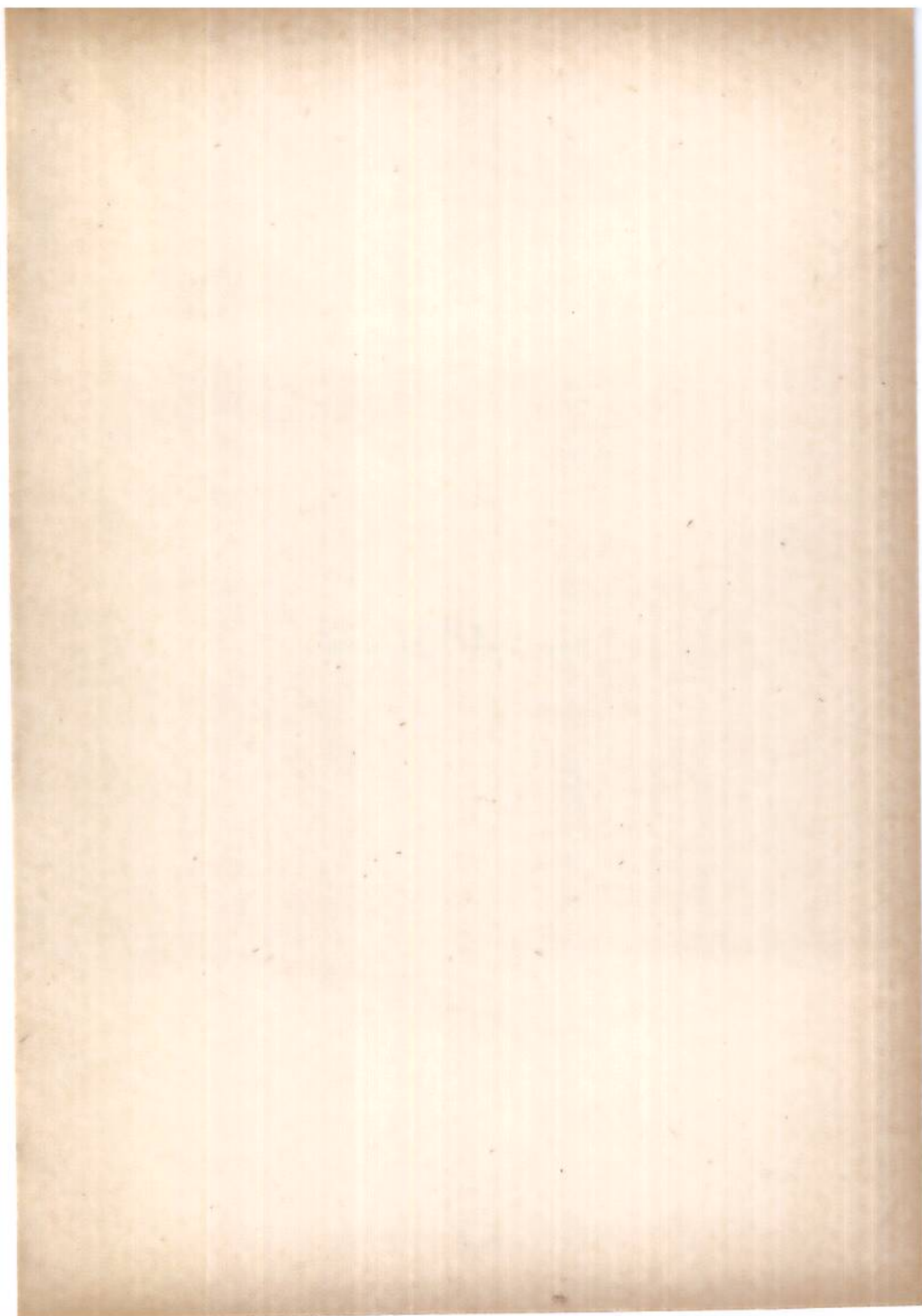
(٨٣) صيري جريس ، المصدر المذكور ، ص ١١٦ .

(٨٤) كوهين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٢٢ .

(٨٥) مكسيم روينسون ، اسرائيل والرفض العربي ، وزارة الاعلام ، هيئة

الاستعلامات ، القاهرة ، كتب مترجمة ٧٠٢ ، د . ت . ، ص ٨٩ .

الفصل الثاني



الجنذور التاريخية للمقاومة

لم تكن الحركة الوطنية الفلسطينية - في اعقاب النكبة - تواجه استعماراً شائخاً (مثل ذلك الذي واجهته الحركتين المصرية والسورية) ، بل فتياً تسنده الطليعة الجديدة للمعسكر الاستعماري العالمي . ولذلك كانت المواجهة بينهما اشد حدة واعمق تأثيراً ، فكشفت بسرعة اكبر عن ضعف القيادات العربية الفلسطينية القديمة ، وعن حقيقة القوى الكامنة في الاوساط الشعبية الفلسطينية ، كما انضجت الحركة الوطنية الفلسطينية بصورة اشمل ، مما جذب اليها عواطف الشعوب العربية وآمالها في حماس عظيم .

غير ان الحركة الوطنية الفلسطينية مرت بظروف خاصة بها ، اضيفت عليها سماتها المميزة عن سائر الحركات الوطنية العربية في المنطقة : اولها - ولا شك - ان هزيمة عام ١٩٤٨ اقترنت ليس فقط بالهجرة الكتلية للاجئين من اراضيهم ، بل بالانهيار المفاجيء والتام لقيادتها شبه الاقطاعية والعشائرية ، ولم يبق منها سوى عناصر محدودة « محنطة » - مثل « حكومة عموم فلسطين » ، التي سرعان ما ذبلت ونزعتها الرياح .

والسمة الثانية ، ان الشعب الفلسطيني - وحركته الوطنية
بالتالي - بات مقسما الى اربعة اجزاء رئيسية ، بينها حواجز
اقليمية وسياسية : اسرائيل ، الاردن ، قطاع غزة ، وسوريا ولبنان .
وقد ادى هذا التشتيت الى اضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية لمدة
طويلة ، كما اعاق تكوين قيادة جديدة على نطاق الشعب كله .

ثم ان الحركة الوطنية الفلسطينية ظلت تعلق املها الاساسي
على الانظمة العربية ، التي اتخذت اغلبها - وفي اكثر الاوقات -
موقفا مزدوجا من الحركة المذكورة : فهذه الانظمة لا تستطيع الا ان
تعلن تمسكها اللفظي بالحق العربي ، اما عن تقدير صحيح للخطر
الصهيوني والاستعماري ، واما خوفا من ان ينقلب عليها شعبها ،
وقد يكون للامرين معا . ومن جهة اخرى فان هذه الانظمة ترى في
القضية الفلسطينية عقبة كبرى ، تحول دون اعادة الود المنشود مع
الامبريالية ، وعامل تثوير اضافي للجماهير الشعبية العربية التي
تمر بتحولات جذرية . وعليه كان خط اغلب الدول العربية خطا
مزدوجا : محور معالم الحركة الوطنية الفلسطينية وحقوقها وحركتها
من جهة ، واحتواء ما تبقى منها بعد ذلك من جهة اخرى .

ولذلك نجد اختلافا زمنيا بين الحركة الوطنية الفلسطينية وبين
الحركة في بقية الاقطار العربية في المراحل التي تلت النكبة ، على
تقيض ما حدث قبلها . ففي حين ان الفترة بين ١٩٤٨-١٩٦٤ تميزت
بالمد والنشاط الجماهيري وأقول قيادة البورجوازية الوطنية ثم
صعود قيادة البورجوازية الصغيرة وانتصاراتها على نطاق البلدان
العربية الرئيسية في المنطقة ، نرى ان الفترة نفسها كانت مرحلة
خفوت وجزر للنشاط الفلسطيني المتميز ، وظهر قيادة البورجوازية
الوطنية متأخرة ، ولفترة قصيرة ، في الاردن (وزارة النابلسي) .
وكذلك نلاحظ - بشكل عام - عودة الذاتية الفلسطينية وظهر قيادة
البورجوازية الصغيرة في هذا الميدان بعد ان بدأ تطور الاحداث

يعري سلبيات قيادة تلك الطبقة في البلدان العربية ، اي بعد عام
١٩٦٥ .

الا ان اختلاف المسالك بين الحركة الوطنية الفلسطينية وبين
الحركات الوطنية العربية الاخرى لم يحل دون ان يدفع بها التاريخ،
جميعا ، نحو مصب مشترك، اي ان تلعب الجماهير الكادحة والمعدمة
من العمال وفقراء الفلاحين والحرفيين دورا اكثر بروزا . وقد
كانت الاحزاب الشيوعية العربية عنصرا طليعيا فعالا في انضاج
التحولات الطبيعية ، رغم ما وقع فيه بعضها من اخطاء بين الحين
والاخر ، كما ان الاوضاع الدولية الجديدة - والتي اصبحت القوى
الاشتراكية تلعب فيها الدور الحاسم - احاطت المنطقة العربية كلها،
وبلورت فيها تيارات لم تكن من قبل تتعدى المرحلة الجينية .

ولقد اتصفت اغلب القيادات الوطنية العربية - البورجوازية
والبورجوازية الصغيرة - بخط معاداة الشيوعية حتى عام ١٩٧١
تقريبا . غير ان هذا الخط جر معه العجز تلو الهزيمة فكان فشله
على المستويين الوطني والاجتماعي من الاسباب التي ساعدت على
انضاج الحركة الوطنية الفلسطينية ، ودخولها مرحلة جديدة .

١ - تحت الرماد جمر (١٩٤٩-١٩٦٣) :

لم تستخلص القيادة القديمة للحركة الوطنية الفلسطينية
الدروس السياسية من هزيمتها . والحقيقة ان طبيعتها نصف
الاقطاعية - نصف البورجوازية ، وبعدها عن الشعب ، وايمانها
بالمفهوم المطلق للقومية العربية - اي بصرف النظر عن اجنحتها
الرجعية - كل ذلك جعلها عاجزة عن التفهم العلمي لاسباب تلك
الهزيمة . واليك مثال في موسى العلمي ، الذي كتب ما اسماء به
« عبرة فلسطين » فقال : « لقد كان المصدر الاساسي لضعفنا ، في

المرحلة الاولى ، اننا لم نكن مستعدين ، رغم اننا لم نفاجأ ٠٠٠ واننا سرنا على دروب الثورات السابقة ٠٠٠ واننا عملنا على اساس محلي دون شمول ودون قيادة عامة ٠٠٠ كانت اسلحتنا ضعيفة وغير فعالة ٠٠٠ واهدافنا من المعركة مختلفة ٠ وكانت هذه السلبيات - ايضا - مصدر ضعف دفاعنا في المرحلة الثانية ٠٠٠ والعلاج الرئيسي هو في وحدتنا ، حتى نصبح مرة اخرى كيانا سياسيا قويا ٠٠٠ وهنا يقدم الهلال الخصيب امكانيات كبيرة ٠ فلنكن مقتنعين بالوحدة الاقليمية ، التي سوف تجمع بلاد هذا الهلال ، ويمكن ان تصبح نموذجا للوحدة العامة « (١) » .

فملاذ موسى العلمي من الصهيونية كان في الهلال الخصيب ؛ اي في العائلتين الهاشميتين بالعراق وشرق الاردن في ذلك الوقت ، وبالتالي في الاستعمار الاجنبي الذي كان المسيطر الحقيقي على البلدين المذكورين .

اما المصدر الاساسي لهزيمة الحركة الوطنية الفلسطينية - في حقيقة الامر - فقد كمن في ثققتها بالانظمة العربية التي احاطت بفلسطين عام ١٩٤٨ ٠ وهي الانظمة التي لم تدخل الحرب ضد اسرائيل الا خدمة للاستعمار البريطاني اساسا ، وحتى تتمكن من امتصاص الموجة الثورية المتعالية في ذلك الوقت فتجهضها هي والقضية الفلسطينية في وقت واحد ٠ وقد اقرنت هذه الانظمة ادعاءها بانقاذ فلسطين بالشعارات المتعصبة ، الامر الذي ساعد على توحيد المستوطنين اليهود تحت راية الصهيونية في تل ابيب ٠ وفي الوقت نفسه ، كانت القيادة الرسمية العربية تظهر ثققتها في حكومة واشنطن : ففي ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٨ ، دعا جمال الحسيني - نائب رئيس الهيئة العربية العليا - الامريكان الى تأييد الدولة الفلسطينية الموحدة ! وفي السابع من ايلول (سبتمبر) وافق عبد الرحمن عزام باشا ، الامين العام للجامعة العربية ، على مبدأ

تروطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية .

ولم يمنع وقوع النكبة الشعب الفلسطيني من مواصلة الكفاح ،
بشكله السياسي والمسلح . وان اتسم كفاحه هنا بالعفوية والتقطع ،
وافتقر للتنظيم والاستمرار . وقد اقلق استمرار الكفاح هذا
المسؤولين الاسرائيليين واقض مضاجعهم ، وهذه غولدا مائير -
رئيسة وزراء اسرائيل من اذار (مارس) ١٩٦٩ الى حزيران (يونيو)
١٩٧٤ - تقول في حديث صحفي لها : « اننا لم نعرف السلام على
حدودنا جميعا ، باستثناء حدودنا مع لبنان ، وكان هناك الفدائيون » (٢) .
وطبقا لاحصائيات وزارة الخارجية الاسرائيلية ، فان ٧٨٥٠ من
الحوادث التي وقعت على الحدود الاسرائيلية مع الدول العربية منذ
اتفاقيات الهدنة ، في النصف الاول من عام ١٩٤٩ ، وحتى وقوع العدوان
الثلاثي على مصر في التاسع والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر)
١٩٥٦ ، قام بها اشخاص قدموا من حدود المملكة الاردنية وحوالي
ثلاثة الاف قام بها اشخاص اتوا من قطاع غزة والحدود المصرية ،
وحوالي ستمائة حادث من سوريا ، وحوالي ٢٠٠ من لبنان (٣) .

وفي عامي ٥٤ - ١٩٥٥ ، اصدرت المحكمة الاردنية احكاما
مختلفة بالسجن على ٩٩٧ فلسطينيا بتهمة « التسلسل » الى وطنهم
المحتل ! بالاضافة الى عدد كبير آخر من الاشخاص صدرت ضدهم
احكام مختلفة مع ايقاف التنفيذ ، بعد ادانتهم بالتهمة نفسها ، وطردت
الحكومة الاردنية بعض « المخاتير » من مناصبهم عقابا لهم على
امتناعهم عن التعاون معها والكشف عن « التسلسلين » (٤) .

ويلقي الجنرال جلوب الضوء على اسباب « التسلسل » وتطوره
حين يقول ان من حاول العودة الى بلاده - بعد توقيع اتفاقية الهدنة
- من الفلسطينيين ، او حرث ارضه المواجهة للقوات الاسرائيلية ،
كان نصيبه القتل برصاص الاسرائيليين ، مما دفع عرب فلسطين الى
دخول بلادهم مسلحين ، للدفاع عن انفسهم عند الاقتضاء .

ويشير جلوب الى حوادث تسلل الاسرائيليين الى الضفة الغربية بغرض السرقة والقتل واثارة الذعر بين العرب المسلمين ، خاصة مع تدهور الحالة الاقتصادية في اسرائيل ، وندرة الموارد التموينية فيها . ورد عرب فلسطين على هذه الحوادث بالمثل . وسرعان ما اتسعت حوادث «التسلل» وانزعجت الحكومة الاردنية ، وحاولت منعها فعرضت على الامم المتحدة اقامة منطقة معزولة من السلاح بين الضفة الغربية واسرائيل . كما سنت قانونا يحظر دخول اسرائيل ، واقرحت الحكومة الاسرائيلية تشكيل دوريات اردنية - اسرائيلية مشتركة ، على طول الحدود بين الاردن واسرائيل ، لوضع حد لهذه «التسللات» . ويؤكد قائد الجيش الاردني - انذاك - ان حكومته كانت تبذل قصارى جهدها « لمنع المتسللين عبر الحدود » (٥) .

ويفسر جلوب موقف الحكومة الاردنية من منع « التسلل » ، بانها كانت تدرك ان حوادث « التسلل » هذه ما كانت لتؤثر على الامن الاسرائيلي ، وان الاسرائيليين يتذرعون بمثل هذه الحوادث لشن هجمات انتقامية ضد سكان الضفة الغربية وقوات الجيش هناك (٦) . وكان الجيش الاردني قام بما يؤثر على الامن الاسرائيلي ، او ان الاسرائيليين بحاجة الى ذريعة لشن هجماتهم على العرب الامنين ، واخيرا ، او ليس من واجبات الجيش الاردني صد ودحر هذه الهجمات الاسرائيلية عند وقوعها ؟!

ولجأت الحكومة الاردنية الى سلاح جديد لوقف حوادث «التسلل» هذه ، ان قررت اقامة « حرس وطني » من ابناء قرى المواجهة ، دون ان تدفع لهم رواتب ، وزودتهم ببنادق تقليدية وحجرت عنهم النخيرة في مقار المجالس البلدية ، ممثلة السلطة في القرى . وحصل عند هجوم الاسرائيليين على قرية « قبية » ، في الرابع عشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٣ ، ان سارع الجنود الاسرائيليون المهاجمون الى نفس مقر مجلس قبية على ما فيه من ذخائر ، ثم

انفردوا بالحرس الوطني الذي اضحى بلا ذخائر ، مما اتاح
للإسرائيليين تنفيذ مذبحتهم بلا أدنى مقاومة . خاصة بعد أن
تجاهل القائد البريطاني للمنطقة طلب النجدة التي أرسلته القرية
عند وقوع الهجوم عليها . ثم تطور « الحرس الوطني » وأصبح له
نظام خاص ، يحتم على كل أردني تأدية خدمة العلم (٧) .

وواضح أن الحكومة الأردنية هدفت من وراء إقامة « الحرس
الوطني » إلى امتصاص نقمة الفلسطينيين ، وتدمير معنوياتهم ،
واحتواء طاقاتهم ، مع تجنب جيش الأردن خوض معارك مع
الإسرائيليين ، لذا تراجع لجيش الأردني إلى ما وراء الخطوط
الامامية التي شغلها الحرس الوطني (٨) . هذا عوضا عن أن تشكل
هذا الحرس آتيا للجم رغبة الفلسطينيين الجامعة للقتال ضد
مغتصبي بلادهم .

ومع كل ذلك ، فالتسلل تطور . وفي صيف ١٩٥٣ ظهر نوع
آخر من « المتسللين » . فالتسلل بقصد السرقة توقف تقريبا ، ليفسح
مكانه « لتسلل من أجل قتل الإسرائيليين بالرشاشات والقنابل
اليدوية ، وثبت أن جميع هؤلاء « المتسللين » الجدد كانوا يستخدمون
طريقة واحدة في هجومهم وانسحابهم ، مما يؤكد انتمائهم لجهة
واحدة ، وتلقيهم تدريبا عسكريا واحدا . واثبتت التحقيقات أن
هؤلاء من الفلسطينيين المقيمين في سوريا ، إلا أن إجراءات القمع
الرسمية الأردنية نجحت ، إلى حد بعيد ، في الحد من هذه
العمليات « (٩) .

أما المسؤولون الإسرائيليون ، فما كان باستطاعتهم استنكار
هذه العمليات أمام الرأي العام في بلادهم . كما عجزوا - عمليا -
عن وقف هذه العمليات (١٠) .

وفي مجال تقييد الفلسطينيين ومحاولة تبديد سخطهم وطاقاتهم
الثورية ، دخلت الدول العربية في مفاوضات مع أمريكا لتنفيذ

مشروع « النقطة الرابعة » الامريكية ، وقبول المعونة الامريكية ،
ولمنع تحول اللاجئين الفلسطينيين الى عنصر « هدام » اقتصاديا
 واجتماعيا ، فان برنامجا مشتركا للتنمية الاقتصادية سوف يحقق
مصلحة الولايات المتحدة في التطور المنظم للشرق الاوسط (١١) !

وابرمت الولايات المتحدة الامريكية عددا من الاتفاقات مع
بعض الانظمة العربية ، عام ١٩٥٢ ، لتوطين اللاجئين الفلسطينيين
في مناطق من دول تلك الانظمة . فوقعت مع الحكومة المصرية اتفاقية
لتوطين اللاجئين الموجودين في قطاع غزة بمنطقة شمال غرب سيناء
ووقعت امريكا اتفاقية اخرى مع حكومة اديب الشيشكلي لتوطين
اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سوريا بمنطقة الجزيرة السورية .
كما وقعت اتفاقا ثالثا مع الحكومة الاردنية لتوطين لاجئها في وادي
الاردن (مشروع جونستون) . وان كان اصرار وكفاح الشعب
الفلسطيني ومظاهراته المتوالية قد نجحت في اسقاط هذه المشاريع
الثلاثة : سيناء والجزيرة ووادي الاردن .

وفي الوقت نفسه ، كانت الحكومات العربية تعامل اللاجئين
الفلسطينيين معاملة غير كريمة ؛ في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ ،
بدأت الحكومة اللبنانية تنقلهم بعيدا عن منطقة الحدود مع اسرائيل
وفي ٥ ايلول (سبتمبر) اعلن فواز شعلان ، زعيم قبائل الرولي
ونائبها في البرلمان السوري ، اعتراضه على منح اللاجئين
الفلسطينيين اراض زراعية . وفي التاسع والعشرين من الشهر
نفسه ، اخبر رئيس الوزراء المصري ، حسين سري باشا ، مستر
«جوردون كلاب» ، رئيس اللجنة الامريكية التي طافت البلاد العربية
لبحث امكانية توطين اللاجئين فيها ، اخبره سري ان مصر لا تستطيع
ان تجد مكانا للاجئين فيها . وكانت هذه المواقف ازاء اللاجئين
تكشف حقيقة ما تضرمه الطبقات الحاكمة العربية ، في ذلك الوقت ،
للقضية الفلسطينية ، من كراهية وخوف .

ورمت الانظمة العربية بهذه الممارسات الى طي القضية الفلسطينية ، والتمهيد للدخول في صفقة مع اسرائيل والاعتراف بها ، لذا كان طبيعيا ان تحول الانظمة العربية دون السماح للفلسطينيين بممارسة اي نوع من النشاط السياسي . خشية ان يتطور الى كيان سياسي ، يكشف ويهدم مخططات المساومة والتفريط بالقضية الفلسطينية .

وادی عجز الانظمة العربية وعدم رغبة بعضها في تحرير فلسطين ، الى ممارسة اقصى انواع القهر ضد الشعب الفلسطيني ، لمنعه من ممارسة حقوقه السياسية ، خشية جر الانظمة العربية الى حرب لا تريدها بل تخشاها ، او كشف طبيعتها وتخاذلها ان هي لم تشارك في مثل هذه الحرب . ولجأت هذه الانظمة في الوقت نفسه الى الاساليب الديماغوجية ، لستر عجزها ، فملأت الدنيا بشعارات طنانة وانشيد عنترية . وما من انقلاب عسكري عربي الا وتعهد بتحرير فلسطين ! بل ذهبت بعض هذه الانقلابات الى حد الزعم بان تحرير فلسطين هو حافظها على اسقاط السلطة السابقة . وهكذا تحولت القضية الفلسطينية الى الدجاجة التي تبيض زهبا ، وخلقت فئات وقطاعات « المتفعين بالقضية الفلسطينية » في طول الوطن العربي وعرضه !

وتوالى الضربات الشرسة ضد الاحزاب الفلسطينية المختلفة، وضد فروع الاحزاب القومية بين الفلسطينيين . وانهالت الاتهامات على الحزبيين بانهم انما يعرقلون « مسيرة التحرير » ! وانهم « اقليميون » !

ودب الخلاف بين الدول العربية - خاصة بين مصر والاردن - ولكن سببه كان على تقسيم الاسلاب بينها ، لا على ضرورة اتباع سياسة وطنية تقدمية ازاء المسألة الفلسطينية . لذا كان التصالح بين هذه الدول هو نهاية ذلك الخلاف دائما .

هذا في حين حمت الحركة الوطنية في البلاد العربية القضية الفلسطينية من التصفية ، ذلك لان تلك الحركة نجحت في منسج الالتحام بين بعض الانظمة العربية وبين الاستعمار الامريكى . وكان موقف مصر الحيادي من حرب التدخل الامريكى في كوريا (عام ١٩٥٠) اول ضربة موجهة ضد المشاريع الاستعمارية في الوطن العربى ، ثم تلاه رفض الحكومة الوفدية الانضمام الى قيادة الشرق الاوسط الاستعمارية ، التي اسستها امريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا ، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٠ .

وعندما وصلت المفاوضات المصرية - الانجليزية ، عام ١٩٥٤ ، الى مرحلة مرضية من التفاهم - على اساس حق القوات البريطانية في العودة اذا ما تعرضت تركيا للخطر السوفياتى المزعوم - عرضت لندن مساعيها لمساعدة البلاد العربية على بدء المحادثات مع اسرائيل (٢١ ايلول) ، هذا بعد ان قدم ممثلو العرب الدبلوماسيون منكرا الى وزير الخارجية الانجليزية ، سلوين لويدي ، يؤكدون فيها ان « الوقت مناسب لاقامة العلاقات الحسنة بين البلاد العربية وبين الدول الغربية الكبرى » . وكانت هذه الخطوة جزءا من عمليات التمهيد لضم تلك البلاد الى حلف استعماري جديد ؛ اذ نشط نوري السعيد ، ساعته ، في القيام بزيارات للعواصم العربية ، معلنا ان الدول العربية ترحب بسياسة التعاون مع الغرب . ولم تكن اتفاقية الجلاء عن مصر توقع ، في التاسع عشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤ ، حتى وقعت في تشرين الثانى (نوفمبر) اتفاقية مصرية - امريكية ، قدمت واشنطن بمقتضاها قرضا لمصر قدره ٤٠ مليون دولار ، مقابل استقبال القاهرة للمبعوثين الامريكيين الخاصين ، ووضع « جميع المعلومات الضرورية » تحت تصرفهم .

ومرة اخرى كانت معارضة الشعب المصرى للارتباط بعجلة الامبريالية هي التي افشلت تلك الخطة ، ودفعت بعبد الناصر الى

اعلان معارضته لحلف بغداد ، الذي تم اعلانه في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٥٥ . كما لجأ الرئيس المصري الى الكتلة الاشتراكية للحصول على السلاح . وغطت الدول العربية موجة وطنية عاتية ، حاصرت المشروع الاستعماري ، وحالت دون ضم الاردن اليه ، فكان العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ لتحطيم الحركة الوطنية العربية ، وان كان قد فشل في تحقيق اغراضه .

غير ان حرب ١٩٥٦ لم تؤد الى قطع الجسور تماما بين الانظمة العربية والدول الامبريالية ، بل عادت واشنطن واعلنت « مبدأ ايزنهاور » ، الذي ايدته الملك سعود (١٩٥٧-٢٠٦) ، وعلق الامين المساعد لجامعة الدول العربية ، سيد نوفل ، على هذا الموقف قائلاً ان المحادثات بين الملك سعود والرئيس ايزنهاور تساعد على تقوية العلاقات العربية مع الغرب . وقد لجأت المنظم الرجعية الى طلب مكشوف للتدخل الاستعماري في لحظات الازمة . فنزل مشاة الاسطول الامريكي في لبنان ، وجاءت قوات المظليين الانجليز الى الاردن عام ١٩٥٨ .

ومنذ عام ١٩٥٧ وحتى نهاية هذه المرحلة ، ركزت الامبريالية الامريكية اعتمادها بصورة خاصة ، على محور عمان - الرياض ، لتنفيذ مخططاتها المعادية للحركة الوطنية بشكل عام ، وتعزيز مشاريعها المريدة لاسرائيل بشكل خاص . ورفعت هاتان العاصمتان العربيتان لواء معاداة الشيوعية في سفور ، فكانتا تتهمان كل عربي معاد للاستعمار والصهيونية بأنه عميل اجنبي . ومع ذلك كانت الانظمة العربية القائمة ، وبعض القيادات الوطنية الفلسطينية ، تعود فتنظر الى حكام الاردن والسعودية بعين العطف ، المرة تلو الاخرى ، مما رمى الشعوب العربية في الضياع السياسي ، وجعلها تدور في حلقة مفرغة .

ففي نهاية عام ١٩٥٧ ، عقدت الاجتماعات بين المبعوثين

الامريكيين والملكين سعود وحسين « لحماية العرب من حكرمة سوريا الواقعة تحت النفوذ السوفياتي » ! وفي العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ، اتهم الملك حسين الحكام المصريين بأنهم باعوا انفسهم للشيوعية ، وانهم يستغلون القومية العربية لحرف انظار الرأي العام المصري عن الحالة الداخلية المتدهورة ، وان اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا لا تساوي ثمن الورق الذي كتبت عليه . . .

وبلغت الامور حد تقديم الاردن شكوى الى مجلس الامن من تدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤونه الداخلية (١٧-٧-٥٨) ، كما حذر عبد المنعم الرفاعي ، المنسوبة الاردني في هيئة الامم ، الاتحاد السوفياتي امام الجمعية العامة من « الصيد في مياه الشرق الاوسط المضطربة » (١٠-٣-١٩٥٨) .

وتتكرر السلسلة نفسها طوال ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، حيث يدين الملك حسين النظام الناصري ، المرة تلو المرة ، بالشيوعية والخيانة ، ويعلن بأعلى صوته ان هناك خطرا جديا لاستيلاء الاتحاد السوفياتي على الشرق الاوسط السخ . . . ويعقد الاتفاقات مع العربية السعودية ضد مصر ، قبل ثورة السلال في اليمن وبعدها ، تحت مظلة المظاهرات الجوية الامريكية ، في جدة والرياض (تشرين الثاني ١٩٦٢) . الا ان الدول العربية ، التي كانت تحكمها البورجوازية الصغيرة ، وكذلك الجامعة العربية ، والزعماء الفلسطينيين ، كانوا يعودون كل مرة ويمدون يد التعاون والمساعدة لهؤلاء « الاخوان العرب » ، بدعوى مساعدتهم على تصليب موقفهم حيال اسرائيل . . . ولا يكون هذا دون جدوى فقط ، بل يعمل باستمرار على اشاعة البلبلة في الازدهان العربية ، ويحول دون تكوين جبهة عربية صلبة تستطيع الانتصار على اسرائيل ، وتخلق هذه المواقف ممة متزايدة العمق بين حكام القاهرة ودمشق والقياد

الرسمية الفلسطينية من جهة ، وبين الشعوب العربية من جهة
اخرى . ولا شك في ان الانظمة الرجعية العميلة في بعض البلدان
العربية استطاعت ان تنقذ نفسها باستمرار، بفضل المعونة السياسية
التي قدمتها اليها الحركة القومية للبورجوازية الصغيرة ، حركة
القومية العربية المطلقة ووحدة الصف العربي الخ . . . وهي التي
تحاول تجريد الاهداف الوطنية من مضمونها واساسها الطبقيين .
ولا شك - ايضا - في ان نفس السياسة المعتمدة على المبادئ
القومية الطوباوية تسببت ، كل مرة ، في انحسار الحركة الوطنية
العربية ، وهزيمتها امام العدوان الصهيوني والاستعماري .

تمزيق فلسطين :

دخلت الجيوش العربية فلسطين ، في الخامس عشر من ايار
(مايو) ١٩٤٨ ، وكان قد سبقها اليها « جيش الانقاذ » . وانتهت
المرحلة الاولى لهذه الفترة التاريخية بأن احتلت اسرائيل ٦٦٠٠
كيلومتر مربع من الدولة العربية الفلسطينية، التي كان قرار التقسيم
قد رسمها ، وضم الاردن ٥٥٠٠ كيلومتر مربع منها ، وظل تحت
الادارة المصرية ٢٥٨ كيلومتر مربع (قطاع غزة) ، وهو الباقي . فلم
تستقر الدولة الصهيونية فحسب ، بل قضى على الدولة العربية
ايضا ، ولم تر النور حتى كتابة هذه السطور .

لقد كان النصر حليف حكومة تل ابيب ، عندما امر مجلس
الامن بالهدنة في ١٦-١١-١٩٤٨ ، فتوقف القتال ، وتم توقيع
اتفاقيات الهدنة في رودس بين اسرائيل والدول العربية، حتى النصف
الاول من عام ١٩٤٩ . وفي هذه الاثناء كانت القوات العراقية
تسلم الاراضي الفلسطينية التي احتلتها الى الفيلق العربي في
منطقة نابلس وطولكرم وجنين . كما تخلت القيادة المصرية العامة
عن ادارة بيت لحم الى السلطات الاردنية .

ومنذ منتصف ١٩٤٩ حتى ١٩٥٩ تقريبا ، كان الموقف العملي لمعظم الدول العربية هو طي القضية الفلسطينية ، رغم المناوشات العسكرية المتقطعة التي كانت تجري بين قوات الطرفين ، بل وحتى رغم العدوان الثلاثي . فطوال هذه السنوات العشر ، ابدت مختلف العواصم العربية - حسب الظروف - استعدادها لايجاد نوع من التسوية المباشرة ، او غير المباشرة ، مع اسرائيل ، والاعتراف بها . وفي الوقت نفسه ، لم تتخذ دولة عربية واحدة - دون استثناء - اي خطوة عملية تمكن الفلسطينيين من ممارسة حق تقرير مصيرهم في المناطق التي تواجدوا فيها تحت الادارة العربية .

وبدأ هذا الموقف يتغير فجأة منذ ١٩٥٩ ، عندما اقرت لجنة من خبراء الجامعة العربية مشروع « الكيان الفلسطيني » وبعد ان صرح الملك سعود لداغ همرشولد - سكرتير عام الامم المتحدة - بأن « الدول العربية ستعلن الجهاد لاستعادة الارض السليبية ، ان لم يعد اللاجئين الفلسطينيون الى ديارهم » (١٦-١-١٩٥٩) .

ويبدو ان تغيير المواقع هذا ، يرجع الى عدة عوامل والتقاءها :

● منها ان الدول العربية بدأت تدرك ان الشخصية الفلسطينية ما زالت حية ، فرأت من الافضل احتوائها منذ البداية . وكان الحكم الجديد في العراق - بعد تموز (يوليو) ١٩٥٨ - قد بدأ يميل الى فكرة الدولة الفلسطينية ، الامر الذي كان ينذر بتطورات ، رأت الدول العربية من الضروري مواجهتها .

● ومنها رغبة امريكا في ممارسة نوع من الضغط على اسرائيل بصورة غير مباشرة ، حتى تهجر « السياسة الاستقلالية » . وقد نفذت واشنطن هذا الخط بواسطة السعودية والاردن في اغلب الاوقات ، متخذة منهما - ومن علاقاتهما مع منظمة التحرير الفلسطينية - عنصر توازن ازاء اسرائيل عند اللزوم .

● ومنها محاولة الجمهورية العربية المتحدة زيادة تلوين سياستها بالطابع العربي ، استكمالا للحملة التي شنتها ، حينئذ ، ضد الشيوعية في مصر وسوريا .

فبعد سلسلة من الشد والجذب ، وخاصة بين مصر والاردن - داخل الجامعة العربية - وافق مجلس الجامعة العربية في الدار البيضاء (ايلول ١٩٥٩) على انشاء « اجهزة فلسطين » وهيئة تقوم بالتنسيق بينها . وعني المشروع ان يعتبر التنظيم الجديد ممثلا لفلسطين في الجامعة وعلى النطاق الدولي ، خشية ان يصل صوت الفلسطينيين - بطريقة اخرى (١٢) . والقى عبد الناصر خطابا شهيرا - في اللانقية - تعهد فيه باعادة الحقوق للمغتصبين الفلسطينيين العرب وبالقضاء على احلام اسرائيل التوسعية .

وفي هذه الفترة ايضا ، صحت الهيئة العربية العليا من سباتها الطويل في منقاهها ببيروت . ففي السابع والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٦١ ، اعلنت انها تنوي انشاء جهاز رسمي مسؤول يعالج الشؤون المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية ، ويكرس نفسه لتعبئة الشعب الفلسطيني «سياسيا ومعنويا وعسكريا» . وفي ذكرى وعد بلفور (٢-١١-٦١) اصدرت هذه الهيئة بيانا ، دعت فيه الدول العربية الى تسليم القضية الفلسطينية لاصحابها الذين تمرسوا في النضال ضد الاستعمار والصهيونية لمدة اربعين عاما (كذا) . . .

المقاومة الوطنية في اسرائيل :

توهمت الدوائر الاسرائيلية الحاكمة - بعد ١٩٤٩ - ان الفرصة مؤاتية لكي تنجز عملية استيعاب كاملة للعرب الذين بقوا فيها ، وكان هذا الاعتقاد مبنيا على اساس ان القيادات الاجتماعية والسياسية العربية السابقة اخلت اماكنها . غير ان الشعب العربي الفلسطيني استطاع - من خلال تجاربه الذاتية - ان ينضج من بين

صفوفه القيادات الجديدة التي تعبر عن وجوده .

ولعب حزب الماباي الدور الرئيسي في محاولة تنفيذ مخطط تلك الدوائر الاسرائيلية ، فشكل اكثر من قائمة عربية في مختلف الانتخابات النيابية ، بغية تجميع الاصوات من شتى الطوائف والمناطق . وسميت هذه القوائم باسم « الحزب الديمقراطي العربي » و «حزب التقدم والتطور» و «حزب التعاون والاخوة» . ونوابها في الكنيست من كبار اصحاب الاراضي او التجار او الاعيان السابقين ، اي الفئة نفسها التي ايدت سلطات الانتداب (١٣) . وتعمل هذه الفئة على استمرار انتقال الاراضي العربية الى المؤسسات الصهيونية مقابل ملء جيوب افرادها البارزين بالليرات الاسرائيلية .

كما انشأ حزب الصهيونيين العموميين حزبا عربيا هو «حزب الوسط» ، واشرف حزب «احدوت هاعفودا» على تأسيس « حزب العمل الاسرائيلي العربي » عام ١٩٥٨ . وليس لهذا الحزب من برنامج سوى « الحيلولة دو التغلغل الشيوعي في الاوساط العربية » (١٤) .

واستطاعت الاحزاب الموالية للصهيونية ان تحصد ما يقرب من ثلثي اصوات العرب في انتخابات ١٩٥١ و ١٩٥٥ . ولكن هذه النسبة اخذت تهبط بوضوح ابتداء من الكنيست الرابع (١٩٥٩) لصالح الحزب الشيوعي الاسرائيلي اساسا ، خاصة وان السلطات الاسرائيلية قاومت ، في شراسة ، كل محاولة لاقامة تنظيم سياسي عربي قومي في اسرائيل ، ولان العرب الفلسطينيين وجدوا في الحزب الشيوعي الاتجاه غير الصهيوني الوحيد في اسرائيل . واصبح هذا الحزب الوحيد الذي يضم نسبة كبيرة من العرب بين اعضائه وفي لجنته المركزية ، واستمرت جريدته « الاتحاد » في الدفاع عن العرب ازاء الاضطهاد ، وفضح الصهيونية والدعوة

للحياد الايجابي الخ ٠٠٠ وقد نجح الحزب اكثر من مرة في التحالف مع بعض الاتجاهات القومية واليسارية العربية ٠

وعلى العكس ، لم يستطع حزب المابام جذب عرب اسرائيل اليه ، لان سياسة انصاف الحلول التي يتبناها لا تتماشى مع الاستقطاب الطبقي والسياسي الشديد الذي يجري بين الاقلية العربية ٠ وتوقفت مجلته الادبية والسياسية الشهيرة العربية «الفجر» عن الصدور عام ١٩٦٢ ٠

وقد اقترن اشتداد ساعد التيار اليساري والشيوعي بين عرب اسرائيل بازدياد النشاط الموجه ضد القمع الاسرائيلي ٠ فممنذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ ، رفضت قبيلة العزازمة البدوية التعهد بالولاء لدولة اسرائيل ، فطردها السلطات الاسرائيلية خارج الحدود ٠ وظل « مؤتمر العمال العرب » قائما في الناصرة حتى عام ١٩٤٩ ، رغم اختفاء المنظمات النقابية العربية الاخرى ٠ وفي حزيران (يونيو) ١٩٥١ ، اجتمع في عكا ٧٠٠٠ عربي من ١٤ قرية من قرى الجليل ، وطالبوا باعادة اراضيهم اليهم ٠ وفي ١٩٥٢ ، اتحدت الاقلية العربية في حركة احتجاج هائلة على قانون الجنسية وما به من تمييز عنصري ؛ فأعلن الاضراب العام في الناصرة ، وعقدت اجتماعات الاحتجاج في جميع المدن العربية ، وأرسلت الوفود الى العاصمة ؛ للتعبير عن رفض العرب للقانون الذي حرم ٥٠٪ منهم من حق المواطنة ٠

وفي تموز (يوليو) ١٩٥٣ ، قدمت لجنة شكلها ستون عربيا ، قائمة بالمطالب العربية الى الكنيست الاسرائيلي ، تضمنت الغاء قانون نزع الاراضي العربية ، واعطاء حرية التحرك وحقوق المواطنة الكاملة للعرب في اسرائيل ٠

ومنذ ظهرت عمليات المقاومة المسلحة العربية ، لجأت سلطات تل ابيب الى المذابح الجماعية في معسكرات اللاجئين والقرى العربية

(كفر قاسم في تشرين الاول ١٩٥٦) • ومقابل هذه الاعمال
الوحشية بدأت تظهر العمليات الفدائية ضد الاحتلال الاسرائيلي
منذ عام ١٩٥٣ •

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٧ تظاهرت مدينة الناصرة
تأييدا لمصر ، واصطدمت بقوات البوليس الاسرائيلي •

وفي تموز (يوليو) ١٩٥٨ - بعد انشاء الجمهورية العربية
المتحدة في مصر وسوريا - تشكلت في اسرائيل «الجبهة العربية»
بمساندة الشيوعيين في الناصرة وعكا ، واقيمت للجبهة فرزح -
بعد ذلك - في اغلب المراكز العربية • واتخذت السلطات الاسرائيلية
مختلف اجراءات القمع ضد هذا التنظيم ، الذي وحد صفوف
الاقلية العربية على اساس مطالبها القومية • وقد انحلت الجبهة
بعد وقوع النزاع بين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم ، اذ ترتب على
هذا النزاع وقوع الانقسام بين الشيوعيين والقوميين في اسرائيل ،
وترك الطرف الثاني الجبهة ليرأس « جماعة الارض » • وقد نتج
عن هذا الانقسام ان اصيب القوميين والشيوعيين معا بالضعف لفترة
غير طويلة من عام ١٩٥٩ • غير ان تجربة الجبهة كانت علامة على
اشتداد الوعي العربي السياسي ، وجد تعبيراً عنه في تدهور نفوذ
القوائم العربية المتابعة للماباي •

وفي اول ايار (مايو) ١٩٥٨ نظم العمال العرب مظاهرة
ضخمة في الناصرة ، هاجمها البوليس الاسرائيلي هجوما وحشيا ،
جرح بسببه العشرات من المتظاهرين • وعلى اثر هذه المظاهرة ،
نفت السلطات الاسرائيلية العشرات الى خارج الحدود • وتكررت
المظاهرات في المناطق العربية ، مثل ام الفحم ، حيث هاجم الشباب
العربي البوليس وهو يهتف « يحيا ناصر! الى الجحيم يا اسرائيل! »
وفي تموز (يوليو) تمكن ٦٦ فدائيا كانوا معتقلين في سجن « شطا »
الاسرائيلي من الفرار •

وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ تجددت المظاهرات العنيفة في
المناصرة ، احتجاجا على قتل ٧ من العرب على ايدي دورية
اسرائيلية على حدود قطاع غزة .

في قطاع غزة وسوريا

وضعت الظروف الفلسطينية في قطاع غزة وسوريا في موقف
شائك : فهم من ناحية يدركون ان حكومتَي الدولتين - مصر
وسوريا - كثيرا ما تنظران الى قضية اللاجئين وتحرير فلسطين
كمواد ملتهبة خطيرة ، مما يثير التناقض بينها وبينهم ، ومن جهة
أخرى ، تدعوهم روح التضامن العربي الى البحث عن « أهدأ
الوسائل » وأكثرها سلاسة لحل ذلك التناقض ترحيدا للصفر ضد
الاستعمار والصهيونية . وكانت ازدواجية النضال الفلسطيني -
وما زالت - السبب الرئيسي للتعرجات التي مرت بها الحركة
الوطنية جنوبية وشمالية الحدود الاسرائيلية .

ومنذ البداية لم ترد الرجعية المصرية الحاكمة ان تترك القيادة
التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية تسقط ، كما كان مصيرها
التاريخي الحتمي ؛ فلم تجب على مؤتمر اريحا المساند لعبدالله الا
بمجموعة لا تقل عنه تضليلا . ففي الرابع من ايلول (سبتمبر) ،
١٩٤٨ ، أعلن الشيخ حسن البنا ، مرشد الاخوان المسلمين ، تأييده
لتشكيل جيش من العرب الفلسطينيين وتكوين حكومة فلسطينية
عربية ، عمودها الفقري الهيئة العربية العليا . وفي العشرين من
الشهر نفسه ، تكونت « حكومة عموم فلسطين » برئاسة احمد حلمي
باشا ، وأختير المفتي أمين الحسيني ، رئيسا لمجلس وطني فلسطيني
هزيل عقد في غزة . وكان طبيعيا ان ترفض الاردن الاعتراف بهذا
التشكيل ، كما أعلنت الولايات المتحدة - على لسان روبرت لوفيت
في ١٢ - ١٠ - ١٩٤٨ - انها لن تعترف بهذه الحكومة . وجمعت

الحكومة المصرية مؤتمرا عربيا في القاهرة ، في الحادي عشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ ، القيت فيه رسالة من الملك فاروق قال فيها ان « قرارات مؤتمر أريحا لا تمثل ارادة الشعب الفلسطيني » ولكن حكومة عموم فلسطين لم تعش طويلا ، وسجلت الجامعة العربية ، نهايتها عام ١٩٥٢ ، حينما قررت الجامعة « اعادة تنظيم الشعب الفلسطيني » ؛ ومع ذلك ظلت الهيئة العربية العليا تستيقظ بين الحين والآخر ؛ الى ان وضع أمين الحسيني يده في يد الملك حسين ضد الحركة الوطنية الاردنية عام ١٩٦٦ .

وفي هذه الاثناء انبثقت من معسكرات اللاجئين تنظيمات ، بعضها عابر ، والآخر استمر فترة غير قصيرة من الوقت . ففي حزيران (يونيو) ١٩٤٩ تقدم مندوبون عن اللاجئين الى الجامعة العربية ، يرجون فيها الحكومة المصرية ان تسمح للاجئين بالعمل حتى يكسبوا وسائل معيشتهم . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٠ اجتمع مؤتمر لمدوبي اللاجئين في سوريا ولبنان ، انتخب لجنة تنفيذية ، قررت مقاطعة وكالة الغوث ، وتنظيم المقاومة النشطة لاجراءاتها ، مع الزحف الى الاراضي المحتلة ، اذا لم تقم الامم المتحدة باعادة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم . ورغم ان هذه القرارات لم تنفذ عمليا ، الا انها عبرت عن مطالب اللاجئين وطموحهم الوطني .

ومنذ النكبة نشطت المجموعات اليسارية في معسكرات اللاجئين ، خاصة في قطاع غزة ، واخذت المشورات الشيوعية تحمل الغرب الاستعماري مسؤولية احوالهم ، وتطالب بالعودة ، والتعويض ، واقامة دولة فلسطينية عربية مستقلة (١٥) .

ونظم الحزب الشيوعي بقطاع غزة المقاومة لمشاريع توطين اللاجئين ، المتفق عليها بين وكالة الغوث وبين الحكومة المصرية في الرابع عشر من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٣ ، وهو الاتفاق

الذي نص على تعهد القاهرة بأبصال المياه الى سيناء لري ٢٠٠٠ ردان فيها وتوطنين من ٥٠ - ٦٠ الف لاجيء هناك . ولم تقبر هذه المشاريع بسبب وجود الصعوبات الفنية فحسب ، بل وبسبب مظاهرات اللاجئين في قطاع غزة - بقيادة الشيوعيين - رفضا لاي حل سوى العودة .

وفي عام ١٩٥٤ تم استقصاء لمواقف اللاجئين ، بين مدى صمودهم واصرارهم رغم مرور ست سنوات على النكبة (١٦) ان سجل رفضهم لكافة المحاولات العربية لتسوية قضيتهم على اساس التوطن ، هذا بالاضافة الى استعداد اغلبية العينة المتخذة لقبول اسرائيل ، او دولة عربية - يهودية ، بشروط معينة ، أما الاقلية الباقية فقد وافقت على فلسطين من دولتين احدهما عربية والاخرى يهودية ، وتقوم الثانية على اساس التخلي عن الصهيونية تماما . وتبين هذه النتائج استمرار اللاجئين على موقفهم من القضية الوطنية ، بصورة أساسية .

وقد نظم الشيوعيون في قطاع غزة « الجبهة الوطنية » ابان العدوان الثلاثي والاحتلال الاسرائيلي للقطاع ، وقادت الجبهة النشاط السياسي المعادي للاحتلال الاسرائيلي . في حين رفضت التيارات البورجوازية في القطاع فكرة التحالف التي طرحها الشيوعيون ، بسبب نص الميثاق المقترح من الشيوعيين على أن نضال الشعب الفلسطيني لا يعتمد على كفاحه فحسب ، بل على الشعوب العربية الاخرى ، وعلى تأييد القوى التقدمية في العالم ، وعلى مساندة الشرفاء في اسرائيل له (١٧) .

وفي أواخر الخمسينات ، تشكل في قطاع غزة « الاتحاد القومي » على غرار الاتحاد القومي في مصر وكامتداد له . وفي عام ١٩٦٠ عملت الجمهورية العربية المتحدة على انشاء اتحاد مثله في سوريا ايضا . وفي استعراض ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٦٠

بالقاهرة ظهر تشكيل من الجنود الفلسطينيين الذين تم تدريبهم في
غزة • وفي نيسان (ابريل) ١٩٦١ أرسل الاتحاد القومي الفلسطيني
مشروع عملي « لتعبئة الفلسطينيين في جيش موحد » • ولكن عبد
الحميد السراج - رئيس المجلس التنفيذي في سوريا آنذاك - صرح
في تموز (يوليو) ١٩٦١ بأنه معارض لفكرة انشاء جيش فلسطيني •
وبيئت هذه التناقضات مدى تردد الحكومة المصرية أمام الاساليب
المختلفة لاحتواء البذور الاولى لتحرك فلسطيني ، وخوفها من أن
تتحول هذه الحركة الى ثورة جماهيرية تحررية واسعة ، خاصة وأن
الاتحاد القومي الفلسطيني بدمشق اعلن نيته الاتصال بشقيقه في
قطاع غزة ؛ بغية توحيد الصفوف (تموز ١٩٦١) • وحينئذ ظهرت
مختلف القيادات التي تدعو الى اخضاع التحرك الفلسطيني للدول
العربية وللجامعة العربية • فهذه الهيئة العربية العليا في بيروت ،
تدعو جميع الدول العربية الى انهاء خلافاتها (أيار ١٩٦٠) ، وهذا
مدير المكتب العربي الفلسطيني في نيويورك ، عزت طنوس ، يصرح
بأن العمل من أجل ابراز الكيان الفلسطيني يجب ان يتم بالتعاون
مع جميع الدول العربية ، ومع الحفاظ على الكيان الاردني ، وان
الغرض من الكيان الفلسطيني هو ايجاد لسان حال يعبر عن
الفلسطينيين ، وبشكل خاص أمام هيئة الامم (حزيران ١٩٦١) ،
وفي أيلول ١٩٦١ وجه أسامة النقيب ، رئيس الاتحاد القومي
الفلسطيني في سوريا ، نداء الى الدول العربية كي تقيم كيانا
فلسطينيا تنفيذا لقرارات الجامعة العربية • وهكذا بذلت جميع
المحاولات الممكنة لفرض تنظيم من أعلى على الجماهير الفلسطينية •
ومع ذلك فان الطبيعة المتفجرة للقضية الفلسطينية كانت تدفع الى
التحرك • واشتد هذا التحرك الى درجة جعلت الهيئة العربية العليا
ترسل احتجاجا الى الرئيس الاميركي على مساندة الولايات المتحدة
الامريكية لاسرائيل •

وقد وجد هذا التحرك الجديد تعبيراً أدبياً أيضاً عنه ، وخاصة في الشعر الذي كتبه كمال ناصر ومعين بسيسو وفدوى طوقان وغيرهم ، ممن وصفوا آلام اللاجئين وآمالهم في العودة .

في الاردن

وجد الفلسطينيون ظروفًا خاصة في الاردن . فبعد ضم الضفة الغربية الى حكومة عمان ، أصبح الفلسطينيون الجانب الأكثر تطوراً من السكان ، اقتصادياً واجتماعياً ، وبالتالي سياسياً . وقد ترتب على هذا نتيجة مزدوجة ومتناقضة في آن واحد : فمن جهة ، تم استيعاب الفلسطينيين في الدولة الاردنية لفترة طويلة ، مما أجل طرح القضايا المتعلقة بالقومية الفلسطينية الى ما بعد عام ١٩٦٣ . ومن جهة أخرى ، قوى ذلك الوضع من العداء الطبقي بين حكام عمان - المستندين الى مشايخ القبائل والاستعمار الاجنبي - وبين البورجوازية الصغيرة والفلاحين والعمال واللاجئين الفلسطينيين ، وكذلك البورجوازية القومية الفلسطينية . وقد انضمت البورجوازية المتوسطة المنحدرة من أصول فلسطينية الى الطبقة الحاكمة الاردنية ، مما زاد من خفوت القومية الفلسطينية في تلك الفترة . ويرى الحزب الشيوعي الاردني انه في الستينات ، استطاعت سياسة الاستعمار الجديد تحقيق فوائد للفئات العليا من البورجوازية الوطنية الخاصة ، وفئاتها الاخرى بمقادير متفاوتة كذلك . ولكنها في الوقت نفسه ربطت بقيود مالية غير منظورة . ويشير الحزب المذكور انه قد نشأ عن هذه السياسة وضع جديد في علاقات القوى الطبقية ، وفي درجة التمايز فيما بينها ، وانتقلت الفئات العليا من البورجوازية الوطنية الى التحالف مع طبقة كبار الملاك العقاريين والرأسمالية الكوميرادورية . وانعكس هذا في تركيب الوزارات نفسها وفي البرلمان ؛ حيث دخلت اليه عناصر كانت قد انسحبت منه في عام ١٩٥٧ . وبالإضافة الى ذلك فقد اتسعت وتعززت مواقع

البورجوازية الكومبرامورية بسبب التسهيلات التي قدمتها الاخيرة بالتعاون مع المصارف لتغطية عمليات البيع بالتقسيط . واخذ صغار الفلاحين وفقراؤهم يتأثرون سلبيا بقيام تربية الدواجن والمواشي ، وكذلك بالتسهيلات التي كانت تقدم لاغنياء الفلاحين في مجالات التسويق والاقراض والاعفاء من الرسوم الجمركية على الآلات والمواد الزراعية ، بسبب ما يجره ذلك من فروق في الانتاجية لصالح اغنياء الفلاحين ولصالح اصحاب مزارع الدواجن والمواشي . الامر الذي زاد من عمليات الهجرة الى المدن والخارج (١٨) .

وتولت البورجوازية الوطنية قيادة الحركة الشعبية في النصف الاول لهذه المرحلة ، ولكن سرعان ما انكشف ضعفها الجذري ، وعدم قدرتها على الدفع بالقوى الثورية الى آخر الشوط (وزارة النابلسي) . وقد كان فشلها بداية لانعطافة ادت الى ظهور الشخصية الفلسطينية ، مرة اخرى ، تحت قيادة البورجوازية الصغيرة في منتصف الستينات .

وكان الوضع الخاص الذي تمتعت به البورجوازية الصغيرة الاردنية (حيث اجتذبت في أجهزة الدولة المختلفة) يقلل من طاقتها الثورية ، كحليف للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء في النضال من أجل التغيير الاجتماعي والاقتصادي الديمقراطي ، وفي حركة التحرر بأكملها . هذا في حين ساهمت البورجوازية الفلسطينية المتوسطة والصغيرة في المدن بفاعلية في النضال الوطني . ولم يحدد موقفها من الدولة انتماءها الى هيئة الموظفين البيروقراطيين ، بل كان يحرك هذه الطبقة مصالحها الخاصة ، التي تقتضي الاشتراك في النضال ضد الامبريالية ، ومن أجل الاستقلال والتقدم (١٩) .

وأخيرا كان الاردن مسرحا للصراع بين الاستعمارين الانجليزي والامريكي واتفاقهما ايضا ، ومطمعا لهما ؛ باعتباره

قاعدة هامة في الشرق الاوسط . ولهذا تميزت الاحداث فيه بالشد
والجذب العنيفين ، بسبب الدور المتزايد الذي لعبته الجماهير
الشعبية في الحركة الوطنية .

نظم الملك عبدالله « المؤتمر الفلسطيني الوطني » في مواجهة
حكومة غزة ، ونال هذا التشكيل تأييد بعض الاعيان الفلسطينيين ،
الذين عملوا في ادارة الانتداب من قبل ، أو كانوا يساندون مشروع
سوريا الكبرى ، مثل احمد بك خليل ، رئيس بلدية حيفا السابق ،
وسليمان طوقان وعوني عبد الهادي . واجتمع المؤتمر في أريحا ،
في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ ، برئاسة الشيخ محمد علي الجعبري ،
وأصدر نداء لاستمرار النضال لتحرير فلسطين ، كما طالب بضرورة
توحيد فلسطين مع شرق الاردن ، باسم « سوريا الجنوبية » (٢٠) .
وفي اليوم نفسه اعلنت الحكومة البريطانية - رسميا - ان قواتها
سوف تدافع عن شرق الاردن اذا تعرض للهجوم . وفي أول كانون
الاول (ديسمبر) اجتمع مؤتمر أريحا مرة أخرى ، وبايع عبدالله
ملكا على فلسطين ، وأيد البرلمان الاردني الضم في الثالث عشر من
الشهر نفسه . وتلى هذا تدفق القوات البريطانية طوال النصف
الاول من عام ١٩٤٩ ، الى العقبة ، بناء على طلب الحكومة الاردنية .

وفي أيار (مايو) ١٩٤٩ ، عدل توفيق ابو الهدي وزارته بضم
ثلاثة من الفلسطينيين اليها . وهم : موسى ناصر ، خلوصي
الخيرى ، وروحي عبد الهادي . وهم المعروفون بعلاقاتهم القديمة
بالاسرة الهاشمية ، وبالانتداب البريطاني . وتم تعيين يوسف هيكل
- رئيس بلدية يافا السابق - أول سفير اردني لدى الولايات المتحدة .
وارتبطت هذه الخطوة الاستيعابية بنفسى العنصرين الوطنيين
البارزين : عبدالله الريمائي وكمال ناصر (الاخير هو رئيس تحرير

الجيل الجديد التي كانت تصدر في رام الله (الى نقطة الحدود «الباير» الصحراوية . وفي التاسع والعشرين من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥١ ، ألقى القبض على فؤاد نصار ، الامين العام الاول للحزب الشيوعي الاردني ، وعلى ثلاثة من مساعديه ، حيث صدرت عليهم أحكام قاسية بالسجن لسنوات عديدة في العشرين من شباط (فبراير) ١٩٥٢ .

وفي أوائل ١٩٥٠ ، صدر قانون التجنيد الاجباري لجميع الاردنيين ، ولكن تقوية الجيش الاردني لم يقصد بها الوقوف في وجه اسرائيل ، بدليل ان الملك عبدالله أخبر الدول العربية ان بنيته عقد معاهدة عدم اعتداء مع تل ابيب ، وهي المعاهدة التي قدم مشروعا موسى شاريت الى مجلس الوزراء الاسرائيلي ، في الثامن والعشرين من شباط (فبراير) من السنة المذكورة ، والتي وافق عليها من حيث المبدأ ، البرلمان الاردني الجديد في وقت لاحق . وأشار هذا الموضوع ضجة ، خاصة بعد أن طلب عبدالله التل - القائد السابق للقوات الاردنية في القدس - أن يدلي بشهادته أمام مجلس الجامعة العربية ليدين عبدالله بالخيانة .

وعندما أجريت الانتخابات لاول مجلس نواب اردني ، في نيسان (ابريل) ١٩٥٠ ، اختار الناخبون في الضفة الغربية أفرادا عرفوا بمعارضة الملك . وخاصة من أولئك المرتبطين بحزب البعث . وقيل ان عبدالله شجع سليمان النابلسي على تشكيل الحزب الوطني الاشتراكي (٢١) ، بغية ايجاد التوازن مع البعث ، ولكن الزمام افلت من أيدي السلطة الاردنية في هذا الحزب بسبب التفاف البورجوازية الفلسطينية حول النابلسي وحزبه .

وقد تأكدت النية الاردنية الودية نحو اسرائيل، في أيار (مايو) عندما طردت القوات الاسرائيلية نحو ١٢٠٠٠ عربيا من قريتين قريبتين من الخليل ، واحتلت اراضيها ، فاعلنت حكومة عمان ان

الاسرائيليين تصرفوا طبقا للحقوق المعترف بها لهم في اتفاقية
الهدنة ٠٠٠

وعندما صدر الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٤٩ - ١٩٥٠
اتضح ان اكثر من ٢٥٪ من المصروفات مخصصة للبوليس
والسجون ٠ وفي آب (اغسطس) ١٩٥٠ قررت الحكومة تطبيق قانون
مكافحة الشيوعية على الفلسطينيين ؛ وشددت الرقابة على الصحف
في ايلول (سبتمبر) من السنة نفسها ٠ ولكن موجة المعارضة أخذت
في التزايد واكتسبت جريدة النابلسي ، «الميثاق» ، شعبية كبيرة ،
فمنعتها الحكومة من الصدور في آذار (مارس) ١٩٥١ ٠ ورفض
مجلس النواب التصديق على الميزانية ، فبادر عبدالله الى حله في
ايار (مايو) من السنة نفسها ٠ وفي ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥١ قتل
عبدالله على يد مصطفى شكري عشو ، وهو ترزي فلسطيني شاب
من القدس ، ووجهت الحكومة الاردنية لعبدالله التل ول بعض عائلة
الحسيني وفلسطينيين آخرين ، تهمة تنظيم المؤامرة لاغتيال الملك ٠

وخلف طلال والده عبدالله ، ففتح أبواب الاردن على مصاريحها
للفزو الامريكي الاقتصادي ، ووثق علاقته بالعربية السعودية ،
وأجرى بعض الاصلاحات بهدف كسب الرأي العام الى جانبه ؛ منها
اعطاء مجلس النواب حق اسقاط الوزارة بأغلبية معينة ، ورفع
الرقابة على الصحف ، وافرغ من بعض المعارضين ٠ وان كانت
الحملة ضد الشيوعيين استمرت واتسعت ، اذ ألقي القبض - كما
رأينا - على فؤاد نصار وسليم الياس وجابر حسين والياس حنا
شماح ، وحكم عليهم بعقوبات تتراوح بين ٦ و ١٠ سنوات ٠ وفي
الشهر نفسه الذي صدرت فيه الاحكام كانت حكومة طلال توقع
اتفاقا للمعونة الفنية مع الولايات المتحدة الامريكية ، تبعه اتفاق
آخر مع شركة «التايلان» الامريكية لمرور الزيت السعودي بالاراضي
الاردنية ٠

واستطاعت الشبكة البريطانية في الاردن تنحية طلال ،
واستعادة نفوذها المهدهد ؛ عن طريق تنصيب حسين ملكا في آب
(اغسطس) ١٩٥٢ .

واشتد عود المعارضة في اواخر عام ١٩٥٢ ، اذ تفجرت
المظاهرات في القدس ونابلس ورام الله تطالب باستقالة توفيق أبو
الهدى ، كما أضرب الطلبة في عمان . وردت الحكومة الاردنية
بأعمال قمع عنيفة ، في الوقت الذي كان فيه الامريكان والانجليز
يفقدون عليها بالاموال ، تحت عناوين مختلفة .

وخلال سنة ١٩٥٢ ، بدأت بعض الاعمال الفدائية ضد اسرائيل،
فقامت القوات الاسرائيلية بهجوم «تأديبي» على قرية قبية ، في
الرابع عشر من تشرين الاول (أكتوبر) ، قتلت فيه ٥٣ عربيا .
واندلعت المظاهرات في الاردن كله ، وقذف المتظاهرون السفارة
الفرنسية ومكاتب النقطة الرابعة والمجلس البريطاني في عمان
بالحجارة . والملاحظ ان النشاط الفدائي الفلسطيني استمر منطلقا
من الاردن حتى عام ١٩٥٦ ، ثم انقطع الى أن تجدد مرة أخرى ،
عام ١٩٦٥ . ففي عامي ٥٤ و ١٩٥٥ أصدرت المحاكم الاردنية
احكاما بالسجن على ٩٩٧ فلسطينيا بتهمة « التسلل » الى فلسطين
المحتلة ، بالاضافة الى عدد كبير آخر صدرت ضدهم احكام مع وقف
التنفيذ بالتهمة نفسها . وطرد بعض المخاتير من وظائفهم ، وعوقبوا
لانهم امتنعوا عن التعاون مع الحكومة الاردنية والادلاء بمعلومات
عن «التسللين» .

وابتداء من ١٩٥٤ ، أخذت مختلف القوى الاستعمارية ،
والموالية للاستعمار ، تضغط لضم الاردن الى مشاريع الاحلاف
المعروفة . فأعلنت « النقطة الرابعة » منح حكومة عمان عشرة ملايين
دولار ، وزار الملك سعود العاصمة الاردنية ، في حزيران (يونيو) ،
فاستقبل بالمظاهرات المعادية « لأمريكا الصهيونية وبريطانيا

والحكومة الاردنية» * ورفض مجلس النواب اعطاء الملك حسين حق حل المجلسين (النواب والاعيان) ، ثم تهيأ المجلس لاسقاط وزارة أبي الهدي ، فعاجله حسين بقرار حله (حزيران ١٩٥٤) ، وبتعطيل الصحف ، وبشن حملة اعتقالات واسعة ضد العناصر الوطنية واليسارية * وأجريت الانتخابات النيابية في ظل الارهاب الذي لم يمنع الجماهير من التحرك في معظم المدن ، وخاصة في عمان ، حيث اشعلت النار في مكتبة وكالة الاستعلامات الامريكية * ونجحت القوى الوطنية في ايصال العديد من العناصر الديمقراطية والمعادية للاستعمار الى البرلمان *

وفي عام ١٩٥٤ ، أيضا ، بدأ الحزب الشيوعي الاردني في تكوين جبهة وطنية ، ضمت الشيوعيين والديمقراطيين المنحدرين من أصول بورجوازية صغيرة ، بالاضافة الى ممثلي البورجوازية الوطنية التقدميين * وأعلنت كل الاحزاب المشاركة في تلك الجبهة ذات الاهداف الاشتراكية ؛ وكان هذا انعكاسا لمزاج الجماهير التي رأت ان التقدم الاجتماعي هو الوسيلة الوحيدة لضمان الاستقلال الحقيقي * وأدت الاعمال المشتركة التي قامت بها أحزاب المعارضة الى اسقاط الحكومة الرجعية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٥ * وان كانت القوى التقدمية قد عجزت ، بسبب نقص خبرتها في النضال السياسي وتبعثرها ، عن أن تستفيد من التغيير الذي حدث * وقد استغلت الرجعية الاردنية ، المسنودة من الامبريالية ، والامبريالية الامريكية في المقام الاول ، كل ذلك ، فقامت باسقاط الحكم الوطني في الاردن في ربيع عام ١٩٥٧ ، ثم استغلت هذا التمزق الذي تلا انقسام القوى الوطنية عام ١٩٥٩ ، فشنت هجوما شرسا وشاملا على الشيوعيين والديمقراطيين في الاردن (٢٢) *

وكان جلال بايار - رئيس الجمهورية التركية - قد زار الاردن في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥ ، لعرض شروط الانضمام الى

حلف بغداد على الحكومة الاردنية . وتبعه الجنرال البريطاني ، تمبلر ، فزار عمان في الشهر التالي ، حيث قابلته العاصمة الاردنية بالاضراب العام والمظاهرات العنيفة ، وامتدت شرارتها الى الخليل وأريحا ، فاستقال سعيد المفتي ، وخلفه هزاع المجالي في رئاسة الوزراء ، الا ان المظاهرات اجبرته هو الآخر على تقديم استقالته . واستمرت المظاهرات ، وأحرقت مركز المعونة الفنية الامريكية في عمان (٧ - ١ - ٥٦) وطالبت بطرد جلوب ، مما اضطر الملك حسين الى تنحيته في آذار (مارس) ١٩٥٦ . وفشل مشروع ضم الاردن الى حلف بغداد . وكان للجماهير الفلسطينية الفضل الاكبر في احراز هذا الانتصار التاريخي ، الذي كان المقدمة لوصول الوطنيين الى الحكم في خريف ١٩٥٦ .

وقد شكلت وزارة النابلسي الوطنية في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٦ ، بعد ان حصلت الاحزاب الوطنية الاردنية على الاغلبية في الانتخابات النيابية . وقامت هذه الوزارة باجراء العديد من الاعمال الوطنية (الغاء المعاهدة مع انجلترا ، عقـد التحالف العسكري مع مصر ، الغاء القوانين الرجعية المقيدة للحريات الخ (٠٠٠) . وان كانت قد تقدمت بطلب الى الولايات المتحدة للحصول على معونة تعوض الاردن عن المعونة البريطانية (١٧ - ١ - ٥٧) ، ورفض الامريكيون الطلب . كما تركت الوزارة الملك حسين يواجه نداءاته المتتالية ضد القوى اليسارية ، والشرطة تنفذ تعليماته بمصادرة الصحف التقدمية والقبض على العناصر اليسارية . ولم يقف حزب النابلسي - الوطني الاشتراكي - بحزم ضد استفزازات جناحه اليميني بزعامة انور الخطيب للاحزاب التقدمية واتصالاته المشبوهة بالقصر . وقد ترتب على ذلك عزل الوزارة عن الجماهير الشعبية ، ونجاح الملك في اقالتها (نيسان ١٩٥٧) ؛ وقد تبع هذا اعلان الاحكام العرفية وتعطيل البرلمان وحل الاحزاب الوطنية ، والقبض على الالوف ، واعداد العشرات ؛ وتعاونت عناصر الاخوان

المسلمين وحزب التحرير الاسلامي والقوميين السوريين في اغتيال اليساريين والتقدميين . واسفر الانقلاب عن قبول الاردن مشروع أينزهاور وتعزيز روابطه بالعجلة الاستعمارية الامريكية .

ودللت قصر الفترة التي عاشتها وزارة النابلسي الوطنية ، وسرعة هزيمتها على يد الرجعية الاردنية العميلة ، دللت على ضعف البورجوازية الوطنية الفلسطينية ، وعجزها عن الاستمرار في قيادة الحركة الشعبية ، بل وعدم رغبتها - أو ترددها - في الثورة على النظام الهاشمي . ومنذ هذه الهزيمة اخذت تتكون قيادة البورجوازية الصغيرة للحركة الوطنية الفلسطينية ، تلك القيادة التي تبلورت من خلال المنضال الدامي ضد العائلة الهاشمية . ولعب الشيوعيون والبعثيون والقوميون العرب ، الدور الاساسي في هذا المنضال وتحمل أعضاؤهم تضحيات هائلة .

واستطاع الملك حسين ان يضم الاردن الى حلف بغداد ، بشكل غير مباشر ، عن طريق تكوين الاتحاد الهاشمي الاردني - العراقي ، في الرابع عشر من شباط (فبراير) ١٩٥٨ . وفي اليوم نفسه أعلن الملك حسين « تعهده باستعادة الحق العربي الذي اغتصبته اسرائيل في حرب ١٩٤٨ » . وهكذا كان الادعاء بحماية القضية الفلسطينية غطاء جيدا لخianات بعض القادة العرب .

وعلى أي حال ، لم يدم حلف بغداد طويلا ، اذ تحررت بغداد نفسها بثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ ، ولم ينقذ حكام عمان من الحركة الوطنية الاردنية سوى حراب الجنود البريطانيين ومظاهرات الطائرات الحربية والاسطول السادس الامريكي ، التي أتت جميعها بناء على طلب الملك حسين ، وبعد ان سمحت تل ابيب باستخدام المجال الجوي الاسرائيلي لنقل القوات البريطانية الى الاراضي الاردنية . وكان طبيعيا ان يرتبط هذا كله بالحملات المسعورة ضد الحزب الشيوعي الاردني . وانتشر في هذه الفترة اسلوب تكوين

المجموعات السرية المسلحة ضد الحزب الشيوعي الاردني * وانتشر في هذه الفترة اسلوب تكوين المجموعات السرية المسلحة بين اللاجئين والجيش ، بهدف مقاومة السياسة الاردنية ، واغتيال الملك والقيام بانقلاب عسكري يطيح بالنظام الهاشمي .

وفي الوقت الذي كانت فيه الطبقة الحاكمة الاردنية تتلقى المعونات من انجلترا وامريكا ، وتسيطر على الشعبين الاردني والفلسطيني بالحديد والنار ، لم تجد بدا من مقاطعة بعض الشركات الاجنبية ، لقيامها بالتجارة مع اسرائيل (١٨ - ١٢ - ١٩٥٨) ؛ اذ ان هذه المقاطعة كانت ثمنا بخسا لنذر الرماد في عيون العرب .

أما الحقيقة ، فهي ان الطبقة الحاكمة الاردنية قاومت ، بعنف وشراسة ، كل محاولة لان يقـرر الفلسطينيون مصيرهم بأنفسهم * ففي الثاني عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ ، مثلاً ، أعلن هزاع المجالي أمام مجلس النواب الاردني انه لم تعد هناك هيئة تستطيع الادعاء بالتحدث عن الفلسطينيين ، لان الحكومة الاردنية تمثل أغليبيتهم الساحقة * وبينما كانت المناقشات تجري في الجامعة العربية حول تمثيل الفلسطينيين ، انتقد الملك حسين الزعماء العرب « لنظرتهم غير المسؤولة » الى المشكلة الفلسطينية ، ولأنهم يستعملون اللاجئين « كقطيع شطرنج لتحقيق اهدافهم السياسية الانانية » (١٧ - ١ - ١٩٦٠) * وأكد هزاع المجالي المعنى نفسه ، في خطاب آخر له أمام مجلس النواب (٢٣ آذار) قائلاً أن انشاء كيان فلسطيني خاص ، يعني « تصفية القضية الفلسطينية والتهرب من المسؤولية » * * * وانه لن يقبل - أبداً - الفكرة القائلة بأن استعادة الحقوق ودفع الخطر هما مسؤولية الفلسطينيين بأنفسهم * وعقدت العناصر الموالية للملك مؤتمراً في الخليل ، في ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٦٠ ، استنكرت فيه « بدعة الكيان الفلسطيني » * وهكذا ، ففي حين حاولت أغلبية الدول العربية استيعاب الحركة القومية الفلسطينية المتجددة في اوائل الستينات ،

لم يستطع النظام الاردني الا مجابهتها بالرفض التام ، لان أي بذرة لفكرة تقول بكيان فلسطيني، كانت تعني - في ذلك الوقت - انفصال فلسطين عن شرق الاردن . وعلى كل حال، فمنذ عام ١٩٦٠ بدأت بوادر الصدام تظهر بين الدوائر الاردنية الحاكمة وبين الشعب الفلسطيني، لا باعتباره الجناح المتقدم لسكان الاردن فقط ، بل لكونه ذا قومية خاصة ، تسعى الى تقرير مصيرها . وسيكون هذا الصدام السمة البارزة في تاريخ الاردن ، في المرحلة التالية وحتى مذبحة أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ .

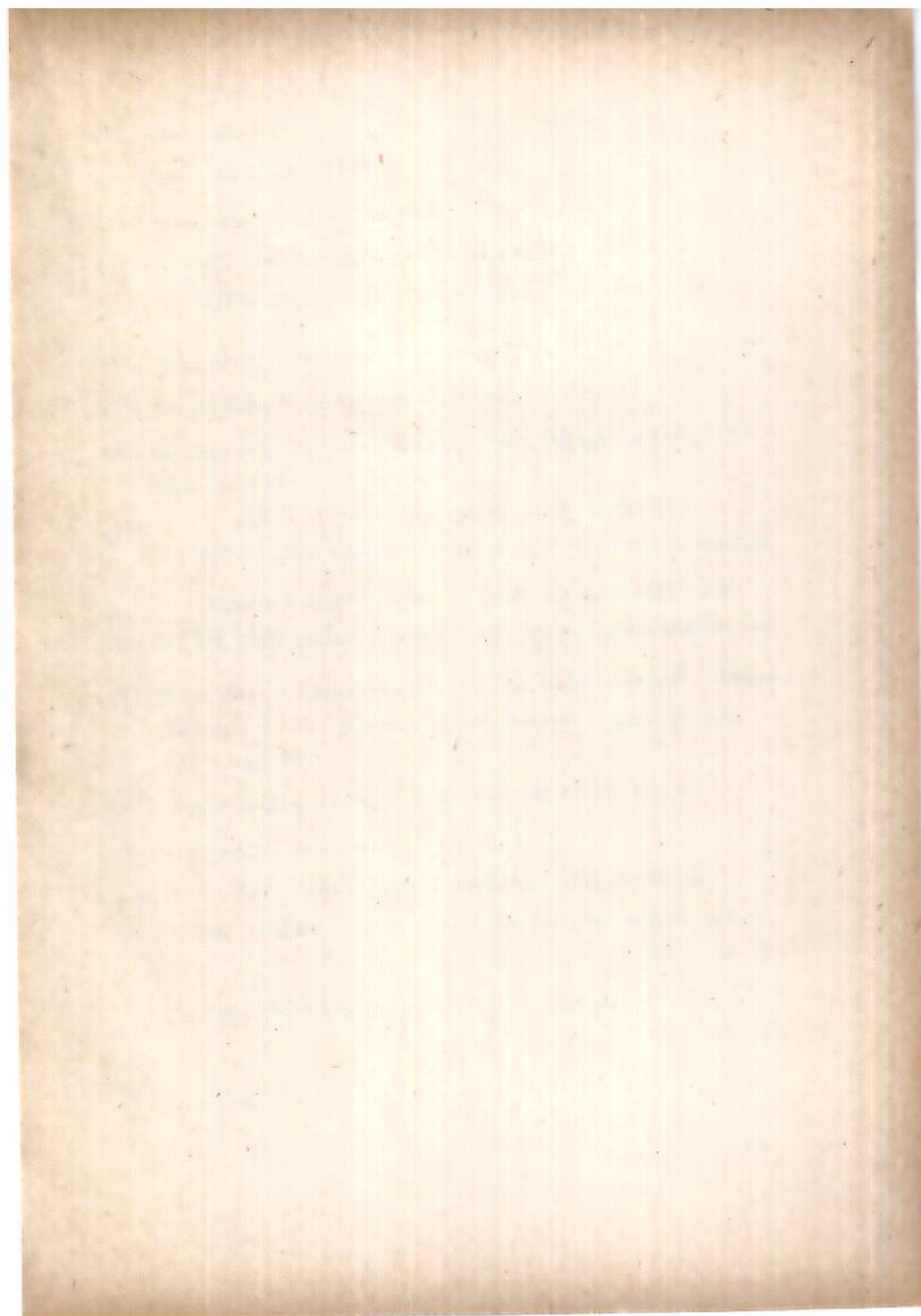
ونمت شيئاً فشيئاً العناصر المتضاربة ، التي شكلت أزمة النظام الاردني في نهاية الفترة، في الوقت الذي كان النظام الناصري يصل فيه الى اوج صعوده : فأمريكا تعطي الاردن ٥٦٥ مليون دولار ، في عام ١٩٦٠ ، مشترطة ان يستورد الاردن بنصف هذه القيمة بضائع امريكية . وتدفع شركة التابلاين أربعة ملايين دولار سنوياً للحكومة الاردنية ، ابتداء من آذار (مارس) ١٩٦٢ ، كما تبدأ المانيا الغربية في منح المعونات المالية للاردن (٢٠٠ مليون مارك للبرنامج الصناعي في شباط ١٩٦٠) ؛ ويتسع نشاط الشركات البريطانية والأمريكية الكبرى في بناء ميناء العقبة . وتزداد مقاومة الشعب الاردني ، فتزداد الحكومة الاردنية بمزيد من الارهاب ، ومن اعتقال الشيوعيين والبعثيين لوقوفهم في طليعة النضال من أجل الاستقلال والديمقراطية ، ولنجاح الحزب الشيوعي الاردني في الارتباط الوثيق بالطبقة العاملة وتنظيماتها ، التي أيدت مقاطعة السفن الأمريكية اثر حادث السفينة المصرية « كليوبترا » في نيسان (ابريل) ١٩٦٠ ، والسفن والطائرات الفرنسية اثناء حرب استقلال الجزائر في كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ . غير ان الحركة الشعبية الاردنية لم تكن محصورة في هذين الحزبين ، بل اخذت اشكالا مختلفة ، منها الاغتيالات السياسية الفردية (مثل قتل هزاع المجالي وعشرة آخرين يوم ٢٩-٨-١٩٦٠) ، ومحاولات الانقلاب والمقاومة

العسكرية (علي أبو نوار يؤسس المجلس الاردني لقيادة الثورة في المنفى في نيسان ١٩٦٣ - مؤامرة اغتيال الملك حسين فسي أب المؤيدة للنظام الناصري والمطالبة بالوحدة مع مصر (نيسان ٦١ و ١٩٦٢) ، وخصوصا المظاهرات والاضرابات الجماهيرية الواسعة المؤيدة للنظام الناصري والمطالبة بالوحدة مع مصر (نيسان ١٩٦١ - ١٩٦٢) ، وهي الحركات الواسعة التي اضطرت النظام الهاشمي - أكثر من مرة - الى التراجع واجراء الانتخابات والاعتراف بالاحزاب وبالنظام الجمهوري في اليمن ، ثم على اقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي (آب ١٩٦٣) . وان ظلت الدوائر الحاكمة الاردنية على موقفها القديم من القضية الفلسطينية : الدفاع الكلامي عن الحق الفلسطيني والحشد والتعبئة اللفظية ، مع الرفض الحاسم والقاطع لان يكون للفلسطينيين أنفسهم اي دور في هذا .

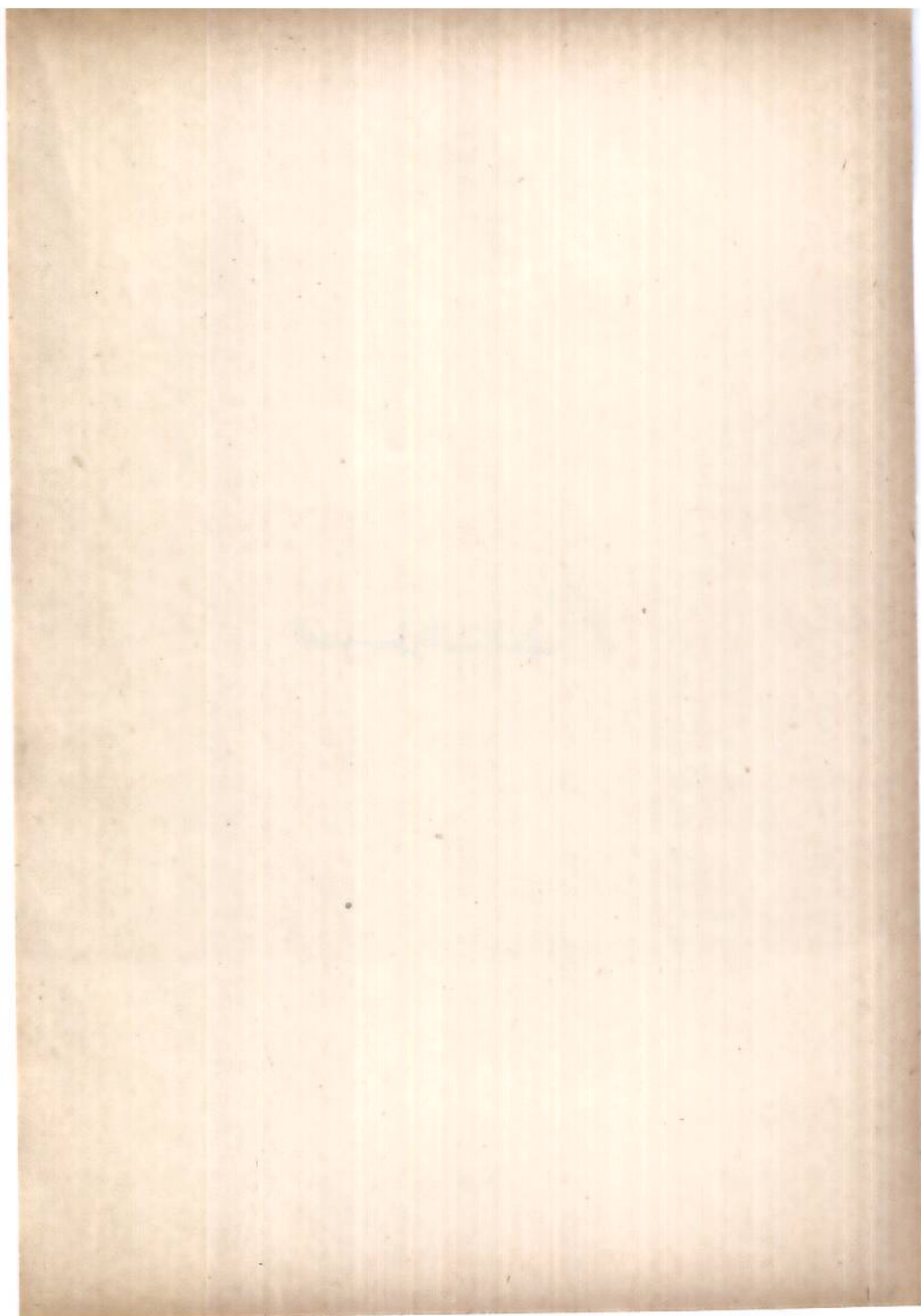
هوامش

- (١) M. ALAMI: The Lessons of Palestine, The Middle East Journal, Vol. 3, No. 4, Oct. 1949, P.P. 374 - 375.
- (٢) الانتباء (اسرائيلية) ، ١٠ - ٥ - ١٩٧٠ .
- (٣) كوهين ، مصدر سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ٨٩٧ .
- (٤) احمد صادق سعد ، تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ، الكاتب (القاهرة) ، العدد ١٤٦ ، مايو (أيار) ١٩٧٣ ، ص ٩١ .
- (٥) جون باجوت جلوب ، جندي مع العرب ، ترجمة عفيف حسن المصمدي، دار النشر للجامعيين د.ت. ، ص ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٦١ .
- (٦) المصدر نفسه ، ص ١٦٣ .

- (٧) المصدر نفسه ، ص ١٦٤ .
- (٨) المصدر نفسه ، ص ١٩٢ .
- (٩) المصدر نفسه ، ص ١٧٨ - ١٨١ .
- (١٠) رودنسون ، مصدر سبق ذكره (الطبعة العربية) ، ص ٥٠ - ٥١ .
- (١١) The Middle East Journal, Vol. 3, No. 2, April 1942, P.182.
- (١٢) عدلي حشاد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٤ و ١٠٩ .
- (١٣) صبري جريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩ ، ٩٨ .
- (١٤) علي محمد علي ، في داخل اسرائيل ، المدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت. ، ص ١٦٥ .
- (١٥) G. STEVENS: Arab Refugees; 1948 - 1952, The Middle East Journal, Vol. 6, No. 3, Summer 1952, P. 291.
- (١٦) F.C. BRUHMS: A study of Arab refugees attitudes, The Middle East Journal, Vol. 9, No. 2, Spring 1955, P.P.130-132.
- (١٧) ثروت كاتبة ، تحويل العمل الفدائي الى قضية جماهيرية ، الطليعة (القاهرية) ، العدد السادس ، السنة الخامسة ، يونيو (حزيران) ، ١٩٦٩ ، ص ٦٤ .
- (١٨) الحزب الشيوعي الاردني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ و ٧ .
- (١٩) سالم خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ .
- (٢٠) E. WRIGHT: Abdallah's Jordan; 1947 - 1952, The Middle East Journal, Vol. 5, No. 6, Autumn 1953, P.P. 445 - 446.
- (٢١) G. SPARROW: Op. Cit., P. 22 - Also, E. WRIGHT: Op. Cit., P.P. 458 - 459.
- (٢٢) سالم خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥ - ٤٦ .



الفصل الثالث



الشخصية الفلسطينية تؤكد نفسها

١٩٦٤ - ١٩٧٠

تطورت الاوضاع الدولية ، منذ منتصف الستينات ، بحيث
اصبح المعسكر الاشتراكي هو الذي يقرر مجرى الامور الدولية ،
بشكل عام ، ويحسمها . وبدأت المرحلة - على النطاق العربي -
بمد ثوري قادته البورجوازية الصغيرة (الاصلاح الزراعي
والقائمات في مصر) التي ما لبثت سلبياتها ان ظهرت في هزيمة
١٩٦٧ . ومع ذلك ، تميزت هذه المرحلة بمواجهة اشد حدة وعمقا
بين الحركة الوطنية العربية وبين الاستعمار العالمي ، وعلى رأسه
امريكا ، كما تميزت بصلات اوثق واعمق بين تلك الحركة وبين
المعسكر الاشتراكي والاحزاب الشيوعية والعمالية في العالم .

اثر الظروف الجديدة تلك على الحركة الوطنية الفلسطينية ،
وسهلت مولد قيادة جديدة لها - هي البورجوازية الصغيرة بأجنحتها
المختلفة . غير ان مولدها حدث بترحيل زمني عن التطورات المحيطة
بها ، اي عندما كانت الازمة الداخلية الكامنة قد امسكت بتلك القيادة
على نطاق الوطن العربي . وترتب على هذه الاوضاع بروز عراقيل
جديدة في وجه القضية الفلسطينية ، ومحاصرة متكررة للحركة

الوطنية الفلسطينية ، تعاونت فيها بعض الانظمة الوطنية العربية
مع انظمة عربية عميلة اخرى .

وصعدت « حركة التحرير الوطني الفلسطيني » (فتح) في
نفس الوقت الذي ظهرت فيه « منظمة التحرير الفلسطينية » الى
الوجود على ايدي الجامعة العربية عام ١٩٦٤ . ولعل الصراع بين
الكتلة العربية التي كانت تقودها مصر وبين تلك التي ترأسها
السعودية ، لعب دورا في تلك الظروف . ولا شك ان الاسلوب المقاتل
لفتح ، وتأكيدها على الشخصية الفلسطينية المستقلة عن الانظمة
العربية ، ولهجة فتح الثورية والتقدمية ، كانت بلورة للمرحلة
الجديدة . لقد تركت تلك القيادة المنطق التقليدي العربي ، وضغطت
على اهمية التنظيم ، والعقلانية ، والعلم ، والتدريب ، واخذت تدرس
العبرية ، والفن العسكري الاسرائيلي ، حتى تفهم العدو وتقيمه
تقييما اقرب الى الواقع ، كما حددت انحيازها الى المعسكر المعادي
للاستعمار (١) .

وكان صعود البورجوازية الصغيرة الى مركز القيادة في
الحركة الوطنية الفلسطينية ، نتاجا طبيعيا لهزال البورجوازية
الوطنية الكمي والكيفي (حجمها وطاقاتها الاقتصادية) ، والفشل
السريع الذي منيت به قيادتها في الاردن من جهة ، ومن جهة اخرى ،
فان ضعف الطبقة العاملة النسبي ، والطبيعة الاصلية الفلاحية
والبورجوازية الصغيرة للغالبية الساحقة من الفلسطينيين واللاجئين
اوجدا الارضية الاجتماعية اللازمة لظهور تلك القيادة الجديدة ،
التي سرعان ما جمعت حولها اعدادا كبيرة من الافراد . فقبل حرب
حزيران (يونيو) لم تكن عضوية فتح تزيد عن بضعة مئات ، ولكنها
زادت عند معركة « الكرامة » (اذار ١٩٦٨) الى حوالي ٢٠٠٠ ،
ثم قفزت الى ما يقرب من ١٥٠٠٠ في الشهور الثلاثة التي تلت
المعركة المذكورة ، الى ان ارتفعت اعداد الفدائيين الفلسطينيين الى

٢٥٠٠٠ رجل مسلح بعد ذلك (٢) . وساهم الفلسطينيون - من مختلف الطبقات الاجتماعية - في مؤازرة المنظمات الفدائية ماليا ومعنويا ، بصورة تناقض تماما تفتت النشاط الوطني الفلسطيني من قبل . وليس من شك في ان نجاح العمليات الفدائية وتصاعدها حتى عام ١٩٧٠ ، كان عنصرا فعالا في جذب عواطف الجماهير الفلسطينية خاصة ، والعربية عامة ، نحو المنظمات الفدائية .

ومن المعروف ان فكرة « فتح » كانت قد نبتت في اذهان بعض الشبان الوطنيين في اعقاب العدوان الثلاثي ، وخرجت الفكرة الى الوجود في الكويت حيث الحرية النسبية ، وحين توفرت لاصحاب الفكرة الاموال اللازمة التي جمعوها من عملهم في البلد المذكور . وسارعت سوريا الى احتضان « فتح » ، كما بادرت الصين الشعبية الى منحها التأييد السياسي والمادي . وترى فتح ان فلسطين تؤول جزءا من الوطن العربي ، ولن تكون دولة اجنبية او غريبة في وسطه . وعند قيامها رفضت فتح « الافتراض القائل بان اليهود الذين عاشوا قبل ١٩٤٨ او قبل ١٩١٤ والمنحدرين منهم سوف يحظون بالقبول » . كما اشارت المنظمة في وثائقها المبكرة الى أنه « اثناء عملية الاستيلاء على حطم المشردون اغلالمهم وطردها رجالات البوليس السري ، وعملاءهم ، وسائر المستغلين ، لكي يقيموا ادارة ذاتية على اساس ديمقراطية صحيحة » . واصرت فتح على « ان تتجنب المعارك السياسية والفكرية مع القوى الاخرى ، مهما كان السبب ، لان هذه المعارك ستؤثر على سرعة نموها » . و اضافت « ان توجيه الجزء الاكبر من نشاطها الى العمل السياسي - في مراحلها الاولى ، سيفقدها قوة الاستمرار كحركة ثورية ، وسيحيلها بالنتيجة الى هيئة او منظمة سياسية مناورة » . ورأت الحركة « ان اسرائيل بحكم طبيعة تكوينها ، تمثل مجتمعا مغلقا وعنصريا ، مرتبطا بالامبريالية ، وهي بحكم هذا التكوين ، لا يمكن ان تحدث القوى التقدمية في داخلها اي تغيير جذري يلغي طبيعتها المرتبطة

بالامبريالية ، ولذلك فإن هدف الثورة الفلسطينية هو تصفية الكيان
سياسيا وعسكريا واجتماعيا وثقافيا ، وتحرير فلسطين
كاملة . * ورفضت فتح ضرب المدنيين الاسرائيليين على اعتبار
« ان أي عمل تقوم به فتح ، يؤدي بالتاثير او المساس بالمدنيين ،
يكون له ردة فعل سيئة على الراي العام العالمي » (٣) .

اما « قوات التحرير الشعبية » فقد انبثقت عن جيش التحرير
الفلسطيني في اعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، وهي بمثابة جناح العصابات
في الجيش المذكور . وقد رأت هذه القوات في مطبوعاتها ان «اليهود
الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو
الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين » وبالنسبة لعلاقاتها بالانظمة
العربية المختلفة رأت قوات التحرير الشعبية ان « تتعاون منظمة
لتحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية ، كل حسب امكانياتها ،
وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير ، وعلى
اساس ذلك ، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة عربية » (٤) .

وانبثقت عن الفرع الفلسطيني بحزب البعث بسوريا ، عام
١٩٦٦ ، « طلائع حرب التحرير الشعبية » (الصاعقة) ، وهي تقول
بانها تؤمن بالاشتراكية العلمية ، وترى ان « الصراع الطبقي في
وطننا لم يتبلور نتيجة انقسام حاد في المجتمع وانما برز نتيجة
عجز طبقات مهترئة اقطاعية وبورجوازية عن قيادة وحماية ثروات
الوطن العربي من الغزو الاستعماري ، وعن عجزها في تطوير
المؤسسات المتخلفة القديمة لانقاذ الجماهير العربية الواسعة من
الجوع والفقر » . وتضع الصاعقة البورجوازية الفلسطينية وقرينتها
الاردنية في سلة واحدة ، بل وترى « ان الطبيعة اللاوطنية
للبورجوازية الفلسطينية - الاردنية ، شأنها شأن سائر البورجوازيات
العربية ، قد جعلت منها حليفا مباشرا لقوى الاستعمار والامبريالية ،
وبالتالي للحركة الصهيونية » . وترى الصاعقة « ان حركة التحرير

الوطني الفلسطينية والعربية ترتبط ارتباطا عضويا ومصيريا بالبلدان الاشتراكية ، وبكل حركات التحرر الوطني في العالم ضد العدو المشترك : الاستعمار والامبريالية ، ولا تخلو تحليلات المصاعقة ولا ادبياتها من النظرة الطباقية للمسألة الوطنية ، اذ تؤكد « ان العلاقة بين القضية الوطنية في التحرير وبين مطالب الطبقة الكادحة هي علاقة اساسية » ولدى انشاء الحزب الشيوعي الاردني « قوات الانتصار » الفدائية ، رحبت المصاعقة بالمنظمة الجديدة ، وان تحفظت بان تلك القوات « لم تنطلق من منطلق التحرير الشامل لفلسطين ، مما يجعلها تسير في خط يختلف عن خط سير باقي فصائل المقاومة » . ومع ذلك لا تتخلى المصاعقة عن نظرتها الوجدانية القومية وتؤكد ، انها وان كانت « تجد مرحليا ضرورة ابراز الشخصية الفلسطينية امام المجتمع الدولي ، لاسباب معينة ، فانها تقف بحزم ضد جميع النظريات الاقليمية ، ولا تميز مطلقا ليس فقط بين فلسطيني و اردني ، بل بين عربي وعربي ، مهما اختلفت الاقطار التي ينتمون اليها » . ولذلك فالطلائع تؤكد على الوحدة الوطنية على صعيد المساحة الفلسطينية والمساحة العربية ككل » . وتبرر المصاعقة للاتحاد السوفياتي موقفه من القضية الفلسطينية وترجييه بالحل السلمي ، وترجع ذلك الى « طبيعة الظروف الدولية واحتمال التصادم بين الدولتين العملاقتين ، مما سيجر الكوارث على الجنس البشري » . وبالطبع فان ذلك ليس في صالح حركات التحرر في العالم ، (٥) .

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، اندمجت « جبهة التحرير الفلسطينية » و « شباب الثار » (الجناح العسكري للقوميين العرب) و « ابطال العودة » في منظمة فدائية جديدة اطلقوا عليها اسم « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » ، الا ان التناقضات سرعان ما اعملت في هذه الجبهة تفتيتا وتقسима ؛ ففي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨ ، انشق احمد جبريل ، زعيم جبهة التحرير

الفلسطينية ، عن الجبهة الشعبية ، مكونا « الجبهة الشعبية - القيادة العامة » وفي الحادي والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٦٩ ، انشق الجناح اليساري من الجبهة الشعبية مكونا « الجبهة الشعبية الديمقراطية » . وادانت الجبهة الشعبية الاحزاب الشيوعية العربية ووصمتها بالفشل ، وكان ذلك طبيعيا لانها كانت ترى في نفسها البديل لتلك الاحزاب ! ورأت الجبهة ان مضمون شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية هو في « توفير حل ديمقراطي للمسألة اليهودية في فلسطين ؛ اي ان كافة المواطنين اليهود يجب ان يتمتعوا في فلسطين المحررة - المتحدة ، عضويا بالوطن العربي والامة العربية - بكافة حقوقهم كمواطنين دون تمييز » وامتدحت الجبهة الصين الشعبية ، لتبنيها نفس الاستراتيجية التحررية التي تعتمدها شعوب الدول النامية لمواجهة الاستعمار . وترى الجبهة ان الاتحاد السوفياتي يتبنى « موقفا يقتصر على منع اسرائيل من التوسع والعدوان ، دون التعرض لاساس وجودها » (٦) .

وبعد انسلاخها عن الجبهة الشعبية ، عارضت « الجبهة الشعبية - القيادة العامة » شعار دولة فلسطين الديمقراطية ، لانه ليس نابعا من تنظيمات منبثقة عن الشعب الفلسطيني (٧) .

وفي اوائل حزيران (يونيو) ١٩٦٩ اندمجت اغلبية « المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين » و « عصابة اليسار الثوري » بالجبهة الشعبية الديمقراطية . واتسم نشاط الجبهة الديمقراطية بالعمق السياسي والطبقي في آن واحد . واسهمت اسهاما ملموسا في النشاط الايديولوجي والسياسي لجعل حركة المقاومة ، فقد اكدت ان « النضال ضد الامبريالية هو اساسا نضال طبقي ، فالامبريالية تحكم سيطرتها وهيمنتها على المنطقة العربية من خلال تحالفها مع الاقليات العربية الحاكمة في الانظمة الرجعية ، ومن خلال عجز انظمة بورجوازية الدولة عن شن نضال حازم ومذهبي ومتماسك ضد

الامبريالية » . وترى الجبهة الديمقراطية « ان انتصار القضية الفلسطينية يعتمد على خلق اداة ثورية عريضة موحدة ، ذات استراتيجية متناسقة موحدة ، تخوض نضالا متكاملا على صعيد المنطقة كلها . ولكن خلق هذه الاداة يفترض مسبقا وجود القوى المطبقة القادرة على خوض النضال الطبقي المعادي للامبريالية . ولكن معضلة الثورة العربية ككل ، وبضمنها المقاومة الفلسطينية ، تكمن في ان هذه القوى بالكاد موجودة . ذلك ان السقوط التاريخي للقومية البورجوازية الصغيرة . . . لم يترافق مع بروز طبقة جديدة على المسرح السياسي العربي . ومن هنا ، فان المهمة المركزية للثوريين الجدد هي بناء القوى الشعبية من العمال والفلاحين والشرائح الدنيا من البورجوازية الصغيرة ، وخوض النضال بقيادة ايدولوجية الطبقة العاملة وبرامجها وشعاراتها ، عندئذ سيتفرز او اصر التحالف العظيم وسيتمكن بناء الاداة الثورية العربية الواحدة » . اما التنظيم الثوري فتري الجبهة « ان طبيعة التركيب الطبقي للشعب الاردني - الفلسطيني ، تتميز بالضعف النسبي للطبقة العاملة . . . وتتكون الغالبية الساحقة من الجماهير الكادحة ، من الفلاحين والبورجوازية الصغيرة والبروليتاريا الرثة . . . ولذلك لا بد من المرور بمرحلة انتقالية طويلة نسبيا ، يجري خلالها المزج بين الاولويات على صعيد التنظيم الداخلي ، بشكل يمهّد لتوفير الشروط الذاتية الضرورية لبناء الحزب ، كنواة صلبة متماسكة داخل تنظيم الجبهة ، ويفسح - بالتالي - لتكثيف الطبيعة الجبهوية لهذا التنظيم » . وتحدثت الجبهة الديمقراطية عن اتكالية الجماهير الفلسطينية وحاولت تفسيرها ؛ فقالت ان « حركة المقاومة ، بتكوينها ، قد نمت في صفوف الجماهير اتكالية من نوع جديد ، هي الاتكالية على المنظمات الفدائية ، التي لا زالت قطاعات هامة من الجماهير تتطلع اليها لانجاز مهمة التحرير ، دون مساهمة جماهيرية واسعة » . وبالرغم من ان الجبهة الديمقراطية لم تحبذ عمليات خطف الطائرات

« التي كانت تقوم بها الجبهة الشعبية ، الا انها كادت تتخذ نفس موقف الجبهة الشعبية من الاتحاد السوفياتي ، فرأت « ان سياسة الاتحاد السوفياتي التي تنبع - عالميا - من سياسة التعايش السلمي ، لا تقدم على ممارسة سياسة امنية بروليتارية ثورية في مكافحة الامبريالية واشعال الحرائق الثورية ٠٠٠ وهي - في التحليل الاخير - مع كافة القوى المعادية للامبريالية » ٠ ولا تتخذ الجبهة الديمقراطية الموقف المحبذ للموقف الصيني شأن الجبهة الشعبية ، بل ترى « ان المواقف النظرية الصحيحة للموقف الصيني ٠٠٠ لا تأخذ طريقها الى الترجمة العملية الملموسة » (٨) ٠

وفي اوائل نيسان (ابريل) ١٩٦٩ انبثقت عن حزب البعث في العراق منظمة فدائية جديدة هي « جبهة التحرير العربية » ، ومنذ قيامها رأت في شعار دولة فلسطين الديمقراطية « شعارا للتسوية بمعزل عن انتصار الثورة العربية الشاملة ، ولا يمكن ان تكون هذه الدولة تقدمية واشتراكية ، ويعبر هذا الشعار عن العقلية القطرية الفلسطينية » ، ولدى قيام « قوات الانصار » كانت جبهة التحرير العربية ضمن الفصائل الفدائية القليلة التي رحبت بها (٩) ٠

وبعد الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧ ، ومن بعض قطاعات القوميين العرب ، تشكلت « جبهة النضال الشعبي الفلسطيني » ، وهي ترى ان طبقة البورجوازية الكبيرة العربية - او الطبقات الاقطاعية والراسمالية الوطنية - طبقة اصطنعها الاستعمار ، اما البورجوازية الصغيرة فهي - في رأي جبهة النضال - حليف للثورة ٠ وترى الجبهة المذكورة ان قوى الشعب العامل - فلاحين وعمال ومثقفين وثوريين فقراء - هي الطبقة الثورية الراغبة في التغيير ٠ وتؤمن جبهة النضال الشعبي بالكفاح الاشتراكي ، وترى في الوجود الطبقي في كل امة حقيقة واقعة ٠ كما ترى ان توزيع الانتاج والثروة في وطننا - تحت ظل النظام الرأسمالي -

توزيع ظالم ، ويجب اعادة التوزيع بشكل عادل وبحيث يصبح ملكا
لجميع الشعب (١٠) .

وفي اعقاب هزيمة ١٩٦٧ نشأت بين فلسطيني العراق منظمة
لموازرة المقاومة الفلسطينية ، الا انه سرعان ما تحولت الى منظمة
اخرى ، اضيفت الى عداد المنظمات الفلسطينية ، وعرفت باسم
« الهيئة العاملة لتحرير فلسطين » ، وقد رأت ان المسألة اليهودية لا
تحل الا باقناع اليهود بالانصهار مع الشعوب المضيفة . وأشارت
هذه المنظمة ، اليالغة الصغر ، انها تعمل على ازالة الكيان
الصهيوني وليس لايادة اليهود . وأشارت الهيئة العاملة الى ان
فلسطين لن تتسع للشعب العربي الفلسطيني والطائفة اليهودية ،
وأشارت في مطبوعاتها ، الى ان حل المشكلة اليهودية يكون في
تقديم التسهيلات الكافية لترحيل اليهود الذين هاجروا الى فلسطين
بعد انتهاء الانتداب الى اوطانهم الاصلية او اية بلاد اخرى . في
حين يمنح اليهود الذين استوطنوا فلسطين قبل نهاية الانتداب حقوق
المواطنة الكاملة . وتشكك الهيئة في موقف الاتحاد السوفياتي من
القضية الفلسطينية ، وتطلب الى المقاومة الفلسطينية ضرورة
« العمل على تعقيد العلاقات السوفياتية - الامريكية ، للحيلولة دون
توصلهما الى مخطط استراتيجي موحد » . وتناشد الهيئة العاملة
المقاومة الفلسطينية الى قبول « اليد المخلصة الممتدة من الصين » (١١)،
وان كان هذا لا يعني ان هذه المنظمة تتبنى الماركسية ، او تتحيز
للجانب الصيني في الصراع الايديولوجي الناشب بين الحزبين
الشيوعيين في الصين والاتحاد السوفياتي . وقد انضمت المنظمة
المذكورة الى فتح في شباط (فبراير) ١٩٧١ .

ولم تستطع « الجبهة الشعبية - القيادة العامة » المحافظة
على وحدتها ان سرعان ما خرج منها احد قادتها ، في اوائل آب
(اغسطس) ١٩٦٩ وهو احمد زعرور ، مشكلا فصيلا جديدا حمل

اسم « منظمة فلسطين العربية » ورأت هذه المنظمة في « تدخل الدول العربية امر طبيعي ، لوجود الفلسطينيين على ارضها ولجاورتها لفلسطين ، ولكن المقاومة تطالب بتحديد التدخل ونوعه . فالشعار الذي طرحته بعدم التدخل في الشؤون العربية ، ترك المجال واسعا لبعض الدول ان لا تستعد للمعركة او بأن تحصرها على شريط معين من الحدود » . وعارضت المنظمة شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية لانه - حسب رأيها - « يتعارض مع ايسر اهداف المقاتلين الثوريين : اعادة راية العروبة على فلسطين » . وطالبت منظمة فلسطين العربية بضرورة « صياغة نظرية علمية لحل تناقضات العالم الثالث ، مستنيرة بالفكر الماركسي اللينيني ، متجاوزة اياه ، ومتممة للمسائل التي لم يطرحها بشكل سليم او متكامل » (١٢) . وبالرغم من هذا الطموح والتعالي على الماركسية - اللينينية ، الا ان منظمة فلسطين العربية لم تساهم - مساهمة تستحق التسجيل - في حل مشاكل العالم الثالث ، بل انتهت بان انضمت الى فتح مع شقيقتها الهيئة العاملة :

وفي عام ١٩٦٤ ، انسلخت مجموعة صغيرة عن الحزب الشيوعي الاردني ، وشكلت ما عرف بـ « المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين » ، وانضمت اغليبيتها الى الجبهة الديمقراطية ، كما رأينا ، وبقيت الاقلية مستمرة في تنظيمها . ونقول المنظمة تلك انها تسترشد بالماركسية - اللينينية ، وقد عرف عنها ميلها للخط الصيني . وهي ترى ان الجبهة الشعبية الديمقراطية ترفع شعار الماركسية اللينينية بينما تمارس ممارسات بورجوازية صغيرة . وشنت هذه المنظمة حملة ضارية على الحزب الشيوعي الاردني وعلى فصيلة المقاتل « قوات الانصار » . وترى المنظمة انه اذا كان المقصود بالدولة الفلسطينية الديمقراطية « معايشة اليهود الذين اتوا الى فلسطين بعد ١٩٤٨ ، فهو منطق متخاذل مرفوض . وقد ارجعت المنظمة المذكورة

هزيمة ١٩٦٧ الى قيادة البورجوازية لحركة الثورة • وواصلت هجومها على الاتحاد السوفياتي ، مرددة المضمون نفسه الذي يذيعه الصينيون ، فالاتحاد السوفياتي في رأي هؤلاء «اولئك وسلك مسلك الاستعمار الجديد ، منذ المؤتمر العشرين ، اي منذ ان فقدت الدولة السوفياتية صفتها الكادحة » ! (١٣) •

اما الحزب الشيوعي الاردني فقد ظل معارضا للعمل الفدائي الفلسطيني ، باعتباره يحول دون التوصل الى تسوية سلمية ! الا ان الصراع سرعان ما دب في الحزب ، واستعر مع صعود العمل الفدائي نفسه • وقد ادى هذا الموقف الخاطيء الى انعزال الحزب وفقدانه لاغلب قواعده ومؤيديه • وفي اذار (مارس) ١٩٦٩ ، عبر الحزب الشيوعي الاردني عن سياسة جديدة ، اعتبرت انتصارا للجناح المناادي بضرورة الكفاح المسلح على الجناح المعارض له في الحزب الشيوعي الاردني • وكان مؤشر ذلك الانتصار ، هو البيان الذي اصدره الحزب ، في التاريخ المذكور ، والذي دعا فيه الى «حماية المقاومة المسلحة الناشئة ، وتنميتها ، وتنظيمها ، وتوحيدها» • كما اشار بيان الحزب الى « ان جميع الظروف آخذة في النضوج لاقامة جبهة شعبية ثورية ••• تكون مؤهلة لقيادة الجماهير الشعبية في الاراضي المحتلة بشكل واع ، وتعمل على رفع مستوى الجماهير السياسي والكفاحي ، وتغرس فيها روح التنظيم ، وتطور كفاحها ، وتتولى انشاء منظمات للمقاومة في احياء المدن والمعاهد الدراسية واماكن العمل وفي القرى » كما طالب البيان بتنسيق « العمل بين قطاعي المقاومة في الاراضي المحتلة والضفة الشرقية » • ونوه الحزب في بيانه الى انه اذا « كانت الجماهير الشعبية الفلسطينية في الاراضي المحتلة انما تناضل لتصفية الاحتلال الاسرائيلي كهدف مباشر في الوقت الراهن ، فهذا لا يعني ابدا تنازلها عن حقوقها المغتصبة ••• ومما لا شك فيه ان تصفية الاحتلال الاسرائيلي ستفتح الطريق لمواصلة النضال لحل القضية الفلسطينية حلا عادلا

لمصلحة الشعب العربي الفلسطيني وحركة التحرر العربية « (١٤) .
واعتبر البيان المذكور علامة هامة ومنعطفا تاريخيا في خط الحزب
الشيوعي الاردني ، الذي دأب منذ هزيمة ١٩٦٧ ، على وضع
شعار « الحكومة الوطنية » في مواجهة شعار « الكفاح المسلح »
الذي رفعتة منظمات المقاومة . لذا فقد اعتبر الترحيب بالمقاومة ،
والاشارة الى ضرورة النضال لاقامة حكومة وحدة وطنية في الاردن
جنباً الى جنب مع دعم المقاومة المسلحة ، اعتبر هذا تصحيحاً للخط
الانعزالي للحزب ، ومقدمة ضرورية لخوض الحزب غمار الكفاح
المسلح .

وفي ربيع ١٩٧٠ ، عقد الحزب « كونفرانس » ، ادان الخط
السياسي للحزب ، وصادق على الخط الجديد ، الذي وضع الكفاح
المسلح ضمن اساليب نضاله ، وقد عزز هذا الكونفرانس موقف
الجناح المطالب بالكفاح المسلح داخل اللجنة المركزية للحزب ؛ مما
مكنه من اجراء تعديلات جوهرية في مناصب اللجنة المركزية ، وبدا
تحقق عزل الجناح الثاني وتم سحب المناصب الحزبية الهامة من
عناصره . وان كانت هذه العناصر قد عادت وانشقت عن الحزب في
اعقاب مذبحه ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، بعهد ان تهياً لها ان هذه
المذبحة - التي نظمها النظام الهاشمي ضد المقاومة - قد اثبتت صحة
خطها المناهض للكفاح المسلح .

وفي وقت لاحق القي الحزب الشيوعي الاردني الضوء على
اسباب قصوره وتخلفه وتردده في السنوات الثلاث التي اعقبت
نكسة ١٩٦٧ . فأرجعها الحزب الى « غياب البرنامج السياسي
والزراعي والاقتصادي ، المستند الى الفهم الواقعي لمعطيات الحالة
الموضوعية في البلاد ولنشاط الاستعمار الجديد وللظروف الجديدة
على المستوى العالمي ، والافتقار الى فهم تناسب القوى الجديد ،
وتقييم ادوار مختلف الفئات والطبقات استنادا الى الوقائع

الملموسة ، بدلا من الانسياق وراء قوة العادة ، والتفوق داخـل
تقييمات عفا عليها الزمن » (١٥) .

وبينت الوثيقة الحزبية المشار اليها ، الى انه على الرغم من
ان الكونغرس الحزبي قد وجه لطة قوية للانحراف اليميني « الا
ان الحزب ظل يعاني من نتائج هذا الانحراف في المجالات الجماهيرية
والتنظيمية والسياسية » (١٦) .

وفي الثالث من اذار (مارس) ١٩٧٠ ، صدر البيان الاول
لقوات الانصار (١٧) ، وكان بمثابة برنامج المنظمة الفدائية الجديدة،
والتي ساهمت في تكوينها الاحزاب الشيوعية في كل من الاردن
والعراق وسوريا ولبنان . وقد اشارت « الانصار » في بيانها الى
انها « لاتبغي منافسة او معارضة اية منظمات مقاتلة ضد العدو ،
(بل) ستكون رافدا من روافد المقاومة يصب في نهرها العام » .
ونوه البيان الى ان هدف قوات الانصار هو « الدفاع عن شعبنا
وحقه في تقرير مصيره على ارض وطنه ، ولتحقيق الغايات الوطنية
الكبرى التي تعمل لها حركة المقاومة ، من اجل تحرير فلسطين » .
وفي الوقت نفسه ، تعارض وتقاوم كل الحلول والمشاريع والمؤامرات
الانهزامية والاستسلامية ، والتصفوية ، التي تسعى قوى الاستعمار
والصهيونية والرجعية فرضها على شعبنا » . واكد بيان الانصار
على تمسك المنظمة « بمبادئ النظرية العلمية ، وبروح الوطنية
والاممية » . ووضحت قوات الانصار في بيانها « الاسس والاعتبارات »
التي تستلهمها « في نضالها ضد العدو الامبريالي الصهيوني
وعملائه » ، وحصرتها في خمس ، هي :

« اولا : ان النضال بالسلاح ، وبالاساليب الاخرى ايضا ، ضد
العدو واجب وطني ، ينبغي تطويره ، وتصعيده ، وتعميقه على
الدوام » .

ثانيا : ان نضال شعبنا ضد العدو ، يتلاحم ويترابط ، مع

نضال الجماهير الشعبية الكادحة والحركة الوطنية في الاردن .

ثالثا : ان هذا النضال يتلاحم ويترايط مع نضال ومصالح حركة التحرر والتقدم في البلدان العربية .

رابعا : ان هذا النضال يتلاحم ويترايط ، في النطاق العالمي ، مع النضال الذي تخوضه قوى الحرية والتقدم والسلام والاشتراكية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ، ضد قوى الامبريالية والرجعية الدولية والصهيونية العالمية .

خامسا : ان تحقيق وترسيخ الوحدة الوطنية بين جميع منظمات المقاومة والحركة الوطنية والشعبية ، شرط ضروري واساسي للنجاح ، والانتصار ، وتحقيق الاهداف الوطنية المشتركة .



وبعد هذا العرض البالغ الايجاز لمنظمات المقاومة ، لعل من المطلوب والمفيد رصد ابرز سماتها ومميزاتها . وقد لوحظ انه في حين تميزت قيادة البورجوازية الوطنية بملاينة الاستعمار ، وبالتحديث المستمر عن الحق والقانون والمشروعية ، اتسمت قيادة المقاومة بسمات مغايرة تماما :

- اولها : رفض اي حلول مرحلية او جزئية .
- ثانياتها : تمجيد العمل الفدائي الفردي ، واحتقار النشاط السياسي والمطلبي .
- ثالثتها : تجاهل الكفاح الطبقي ، وبالتالي رفض الاحزاب الشيوعية ، لفترة غير قصيرة .
- رابعتها : الايمان بالقومية العربية في مفهومها المطلق .

فالبيان السياسي الصادر عن «فتح» في اول كانون الثاني
(يناير) ١٩٦٩ ، يقول (١٨) :

« ٢ - اعتبار هذه المرحلة من نضال شعبنا ، مرحلة كفاح
وطني ، لا بد وان يستوعب كافة الطاقات الفلسطينية ، الامر الذي
يحتم وحدة كافة الفئات الفلسطينية ، وانصهارها في بوتقة الثورة »

« ٤٠٠٠ - رفض أية مساومة على حقوق الشعب الفلسطيني »

« ٥٠٠٠ اعطاء معركة تحرير فلسطين الاولوية على كافة

القضايا العربية »

وفي رسالتها الى المؤتمر الخامس للاتحاد العام لطلبة
فلسطين ، المنعقد في عمان في ٢١-٧-١٩٦٩ ، قالت « فتح » ،
ان وجود الاحزاب الفلسطينية تسبب في «غياب التنظيم الفلسطيني
والقيادة الفلسطينية الملتفة اولا حول قضية تحرير فلسطين » (١٩) .

وفي مقدمة الكتاب السنوي المذكور ، قالت المنظمة نفسها :
« كان علينا ان نحدد طبيعة الصراع بيننا وبين عدونا ، لنحدد على
ضوئها بمن سنقاتل ؟ هل الصراع طبقي ؟ ام وطني ؟ وبالتأكيد
ليس الصراع القائم الآن على ارضنا المحتلة صراعا طبقياً مع قوى
الاحتلال . ولكنه صراع يتطلع فيه كل شعبنا المطرود من فوق ارضه
الى معركة يحرر فيها ارضه . بما يحدد طبيعة معركتنا ، مرحليا ،
في شكل حركة تحرير وطني تتحالف فيها الجماهير الفلسطينية
المشردة » (٢٠) .

وفي المذكرة التي قدمتها « منظمة التحرير الفلسطينية » (تحت
قيادة فتح) الى مؤتمر القمة العربي الخامس ، المنعقد في الرباط في
٢٠-١٢-١٩٦٩ ، قالت المنظمة (٢١) :

« ٢ - ان التحرير يقصد به تحرير كل اراضي فلسطين العربية

المحتلة »

« ٤ - ٠٠٠ ان مسؤولية تحرير فلسطين والاراضي العربية الاخرى المحتلة ، تقع على الامة العربية ، حكاما وشعبا . ويمارس الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية مسؤولية طليعية في هذا المجال » .

وفي الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩ ، قالت فتح (٢٢) : « ارتكب كثيرون خطأ فاحشا ، عندما ربطوا فلسطين الثورة بمساحة الاراضي التي سماها الاستعمار : فلسطين . اننا في حركة فتح نعتبر فلسطين بعدا قوميا وليس بعدا جغرافيا » .

ومن حيث الاساليب النضالية ، فقد كانت البورجوازية الوطنية العربية تجتهد لركوب المرجات الثورية الجماهيرية ؛ بغية الافادة منها في المساومة مع الاستعمار ، وايقاف الزحف الجماهيري في اقرب فرصة ممكنة . اما البورجوازية الصغيرة الفلسطينية ، فقد تميزت اساليب نضالها ، لفترة طويلة وفي الاساس ، بالايمان بالشكل العسكري القذافي البحت ، واستصغار النشاط السياسي والفكري . وانطوى هذا على الاعتقاد بأن الجماهير تحتاج الى العمل البطولي الذي يوقظها من سباتها ، فالعمل الفلسطيني ، في رأي كاتب فلسطيني « يوقظ نضالية الجماهير ، ويشل ذبذبة القوي الوسطية ، ويحسم التناقض القائم بين الشعب وعملاء الامبريالية لصالح الشعب » ! (٢٣) .

وفي بيانها السياسي الصادر في اول كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ ، قالت فتح في النقطة الاولى لبرنامجها (٢٤) :

« ١ - اعتماد الكفاح المسلح والثورة الشاملة كاسلوب وحيد لتحرير فلسطين وتصفية الكيان الصهيوني » .

وقد ادى رفع اساليب النضال الممكنة الى مرتبة المبدأ الاساسي والمذهبي ، الى نتائج خطيرة ، لعل اولها ان منظمات المقاومة لم تستطع ان تقيم العلاقات العضوية الدائمة والثابتة مع

ال جماهير الفلسطينية وغيرها في البلاد العربية ، وانما اكتفت
بالعلاقات العاطفية والقائمة على الحماس السطحي .

على ان الحركة الوطنية الفلسطينية احرزت تقدما عظيما في
ظل هذه القيادة الجديدة ، واهم جوانب هذا التقدم هو تأكيد
الشخصية الفلسطينية ، وتحول شعب المخيمات الى شعب مناضل ،
وعلى حد تعبير الحزب الشيوعي الاردني ، قامت المقاومة بنشاط
ايجابي « في مقاومة الاحتلال ، وابرار الشخصية الفلسطينية
والمساهمة في رفع معنويات الجماهير في المناطق المحتلة ، وجذبها
للمصمود والنضال والمقاومة ، وفي تنظيم الجماهير وتعبئتهم ضد
الامبريالية والصهيونية والرجعية » (٢٥) وهذه فتحة تؤكد أن
نضالها « في بداية الثورة » من اجل تصريح ال ارادة الفلسطينية
وتأكيد استقلالها عن الوصاية العربية الرسمية، التي عطلت انطلاقنا
عشرين عاما . ان شعبنا لا يزال يرفض محاولات بعض الدول خلق
وصاية جديدة من خلال زرع امتدادات أو محاور في الساحة
الفلسطينية » (٢٦) .

وقد لعب هذا العامل دورا هاما جدا على مسرح الاحداث
العربية ؛ فيه اخذت القضية الفلسطينية تثار بعنف جديد لا امام
الفلسطينيين فحسب بل وامام الاسرائيليين والدول العربية والعالم
اجمع ، بحيث وضع مزيدا من الصعاب في طريق الاجنحة المهادنة .
تقول الجبهة الشعبية الديمقراطية : « ٠٠٠ مؤتمرات القمة ، التي
كشفت التجارب المرة انها ليست شكلا للتضامن العربي ضد الغزو
الصهيوني الامبريالي ، ومن اجل سحق العدوان وتدمير قواعده ،
بقدر ما هي اطار للتضامن بين الرجعية والقوى المتخالفة العربية
من اجل تخطيط عملها المشترك للوصول الى تسوية سلمية مع العدو
على حساب شعب فلسطين والتحرر الوطني للشعوب العربية
كلها » (٢٧) .

وقد كسبت حركة المقاومة الفلسطينية شعبية ونفوذا واسعين بين الجماهير العربية ، الامر الذي كان ذا مغزى كبير بالنسبة لمستقبل التطورات الداخلية في البلاد العربية . ونظمت بعض الانظمة الحاكمة العربية اجراءات حصار ، بل وقمع ، متوالية ضدها .

وثمة جانب هام آخر للتقدم الذي احرزته الحركة الوطنية الفلسطينية ، في ظل القيادة الجديدة ، وهو الاعلان الواضح الصريح بأنها لا تحارب الشعب الاسرائيلي باعتباره يهوديا :

« ان حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) لا تقاتل ضد اليهود كطائفة دينية ، بل تقاتل ضد اسرائيل كتعبير عن الاستعمار القائم على نظام ديني عنصري وتوسعي . . . وتعلن رسميا بأن الهدف النهائي لنضالها هو اقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية ، يتمتع فيها كل المواطنين ، بغض النظر عن دياناتهم ، بحقوق متساوية » (٢٨) .

وكان هذا دليلا على المتطور التقدمي الذي احرزته الحركة الوطنية الفلسطينية ، وعلى ان هناك بعض الجسور التي يمكن ان تقام بينها وبين تلك الاقسام من المجتمع الاسرائيلي التي تبحث عن انشاء نظام عادل وانساني (٢٩) .

ومع ذلك ، فقد احتوت قيادة البورجوازية الصغيرة الفلسطينية - بطبيعتها - على نواح سلبية هامة ، كانت السبب في تعثرها في نهاية المرحلة وفي الازمة التي واجهتها حينذاك .

اولاها - دون شك - ان اختزالها النضال الوطني الى سلسلة من المعارك الفدائية دون برنامج سياسي ، جعل اغلب نشاطها محصورا في الصفوة المقاتلة، وجمد اساليب نضالها بشكلها الضيق ، وقد حال هذا دون ارتباطها المطلوب بالجماهير العربية والفلسطينية

ايضا التي اصبحت منذ الستينات تربط بين الاهداف الوطنية والتقدم الاجتماعي ، ربطا وثيقا . واستفادت بعض الانظمة العربية - وخاصة في الاردن ولبنان - من هذه الفجوة ، بين حركة المقاومة وبين الجماهير ، لتوجه للمنظمات الفدائية ضربات موجعة .

وثاني السليبيات هي - في حقيقتها - الوجه الآخر للاولى . فاققتصار حركة المقاومة على الصفوة دون الجماهير - لامد غير قصير - جعل اغلب المنظمات الفدائية تعتمد على مختلف الدول العربية ، سواء في المعونة المالية او التأييد السياسي ، اعتمادا حيويا ، مما جعل تلك المنظمات خاضعة - في الواقع - لشروط تلك الدول الى درجة كبيرة .

اما ثالث السليبيات الاساسية لحركة المقاومة - في المرحلة التي اسبقناها - فهي تضخيم مبالغ فيه للخصوصية المميزة للقضية الفلسطينية ، وتفسير عديمي للتجارب التاريخية للشعوب ، على الرغم من كثرة ما تردد على الساحة رموز المقاومة من استرشاد حركة المقاومة بخبرات الثورتين الفيتنامية والكوبية ، وعلى الرغم من ترديد شعارات امنية ، تعبر عن الاعجاب اكثر مما تعبر عن الاقتداء ، مثل شعار «هانوي الثورة» وما اليه . وهي شعارات تبين مدى الخلط وعدم ايلاء ظروف الواقع الاهمية المطلوبة .

وتختلف الجبهة الشعبية ، والديمقراطية ، عن « فتح » في نقاط هامة وجوهرية ، منها الاعلان بتبني الماركسية - اللينينية كمذهب رسمي ، واعتماد التحليل السياسي على اساس وجود التناقضات الطبقية داخل المجتمع الفلسطيني (٣٠) . مع بذل الجهود للارتباط بالقواعد الشعبية الجماهيرية ، العمالية والفلاحية والطلابية (٣١) على اساس برنامج سياسي وعسكري . ولذلك فالجبهة الشعبية لها وجود عضوي بين جماهير الضفة الغربية ، جنبا الى جنب مع الحزب الشيوعي الاردني . غير ان اساليب الحرب

النفسية (خطف الطائرات) التي اشتهرت بها لفترة طويلة، وضعتها
- في نهاية الامر - مع قيادة البورجوازية الصغيرة .

قبل ان نستعرض ، في عجالة ، التطورات الرئيسية التي طرأت
على القضية الفلسطينية في المجال العربي ، نود الإشارة الى ان
المنطقة العربية كانت - وما زالت - مسرحا للشد والجذب بين
العديد من القوى الاجتماعية المحلية والاجنبية ، وان كلا منها لجأت
الى مختلف المناورات وعمليات الكر والفر المتتالية ، وترتبت على
هذا اوضاع غايصة في التعقيد والتركيب ؛ تتكون فيها الجبهات
المعارضة ، وتتفكك لتتكون من جديد ، على اسس مختلفة وجديدة
وبمشتعلات متباينة . ولذلك ، فلا يكاد يبدو ان الحوادث حسمت
امرا بصورة قاطعة ، الا وتثار مشكلته مرة اخرى ، حتى تصل
الازمة الى ذروتها ، بمنبحة ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ .

ولقد بدأت سنة ١٩٦٤ بمؤتمر القمة العربي الاول ، الذي
اظهر الصف العربي موحدا في موقفه من المخطط الاسرائيلي لتحويل
نهر الاردن (٣ كانون الثاني) . وكان عبد الناصر يقود الهجوم
السياسي على اسرائيل لانها « بغير الاستعمار لا تكون » هي له
ولخدمته ولاهدافه في السيطرة والاستغلال . ويرتبط بذلك ان
وجودها امتداد للوجود الاستعماري . وينبع من ذلك ان انتصار
الحرية والسلام في تصفية الوجود الاستعماري لا يمكن ان يمضي
بغير اثر على الوجود الاسرائيلي « (٢٢) .

فانشىء صندوق فلسطين في الكويت . واعترضت الهيئة
العربية العليا على مشروع الكيان الفلسطيني ، في اذار (مارس)
ونيسان (ابريل) ، وقاطعت المؤتمر الوطني الفلسطيني الاول ،
المنعقد في القدس في ٢٨ ايار (مايو) ١٩٦٤ ، والذي قرر انشاء

منظمة التحرير الفلسطينية ، والذي كان احمد الشقيري اول رئيس لها . و اقر مؤتمر القمة العربي الثاني مبدأ الكيان الفلسطيني ومشروع تشكيل جيش فلسطيني ، وتم تعيين وجيه المدني - الضابط الفلسطيني الذي يعمل في الجيش الكويتي - قائدا عاما لهذا الجيش في ايلول (سبتمبر) من السنة نفسها .

واخذت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تعلن (في تشرين الثاني) انها بصدد دراسة مشروع لتكوين مجلس قومي فلسطيني بالانتخاب السري المباشر ، فكاد الزمام يقلت من ايدي النظم العربية الحاكمة ، وخاصة الاردني واللبناني . فرغم ان مشروع الميثاق الوطني الذي قدمه الشقيري ، نص على ان « لا تمارس هذه المنظمة اية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الاردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ، وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية » . الا انه نص في الوقت نفسه على انه « بعد ان يتم تحرير فلسطين ، يختار الشعب الفلسطيني ، لحياته العامة ، ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية » كما اشار الى ان « المواطنين اليهود الذين هم من اصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين ، اذا كانوا راغبين بأن يلتزموا المعيش بولاء وسلام في فلسطين » (٢٣) .

وهي آراء تنبئ بأن الشعب الفلسطيني اخذ ينظر الى مستقبله نظرة محورها التأكيد على شخصيته المستقلة .

وبلغ جيش التحرير ما يقرب من ١٢٠٠٠ رجل ، وكان في هذا ما يكفي لاحداث ردود فعل معارضة ، خاصة بعد ان قامت فتح بأولى عملياتها الفدائية داخل الارض المحتلة مع مطلع عام ١٩٦٥ .

ففي الوقت الذي تقرر فيه عدم مقاطعة البنك الامريكي الاحتكاري « تشيس منهاتن » ، كانت القيادة العربية الموحدة تصدر التعليمات

المشددة بعدم تشجيع الفدائيين الفلسطينيين وعدم اذاعة اي عملية عسكرية لقوات العاصفة التابعة لفتح (٢٤) .

ومع ذلك فان الدول العربية لم تجد صعوبة في ان تتبنى الموقف الرسمي لمنظمة التحرير، الداعي الى عدم الاعتراف بإسرائيل او التعايش معها ومصالحتها (نيسان ١٩٦٥) . وارتبط هذا الموقف بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والجزائر من جهة وبين ألمانيا الغربية من جهة أخرى (ايار ١٩٦٥) . ولكن هذا الموقف الموحد لم يعمر طويلا ، اذ سرعان ما دب الخلاف والشقاق بين مصر وسوريا . وكانت تونس قد انعزلت في وقت سابق . وفي مؤتمر القمة الثاني ، المنعقد في الدار البيضاء (ايلول ١٩٦٥) ، شكك المشقيري من عدم تأييد اعضاء كثيرين لمنظمة التحرير الفلسطينية . وفي مؤتمر القمة الثالث المنعقد في الدار البيضاء ، في اذار (مارس) ١٩٦٦ ، قدمت « فتح » مذكرة لفتت فيها نظر المؤتمرين الى « التآمر الفاضح الذي يتعرض له النضال الفلسطيني ٥٠٠ فوق التراب العربي ، لخلق المارد الفلسطيني الذي عرف طريقه ، وبدأ يمارس حقه ٥٠٠ ففي حين يتوجب على الدول العربية ان تجند قواها لحماية الابطال الفدائيين ، نجدها تلاحقهم ، وتعذيبهم وتقتلهم » . وختمت فتح مذكرتها بالمطالب التالية :

١ - احترام حق الشعب العربي الفلسطيني في النضال من اجل تحرير وطنه وبناء تنظيمه الثوري .

٢ - اطلاق حرية العمل لجميع القوى الثورية الفلسطينية التي تؤمن بالكفاح المسلح طريقا للتحرير .

٣ - ضرورة تهيئة كل ارض عربية محيطة بفلسطين لتكون منطلقا للتحرير ، وليس سجنا للمناضلين « (٢٥) » .

وبقيت هذه المطالب بدون استجابة حقيقية حتى اليوم !

وقد اقترنت المواقف الوطنية ، باستمرار ، بتوثيق العلاقة مع
المعسكر الاشتراكي والاحزاب العمالية والشيوعية . فان العلاقات
المصرية - السوفياتية ، والسورية - السوفياتية ، اخذت تتوطد في
هذه الفترة بصورة ملحوظة . واعلن الشقيري انه ينوي ارسال
جنود جيش التحرير الفلسطيني الى فيتنام ، ليحاربوا جنبا الى
جنب مع الثوار الفيتناميين ، واعلن ان عددا كبيرا من الفلسطينيين
يتلقى تدريباً وسلاحاً من الصين الشعبية ؛ ولكنه في الوقت نفسه ،
نقى التهمة التي وجهتها الحكومة الاردنية الى منظمة التحرير بأنها
«تتحول الى الشيوعية» ؛ وذلك في اجتماع القمة المنعقد في حزيران
(يونيو) ١٩٦٦ .

وانتهى عام ١٩٦٦ بالاتفاقية العسكرية التي عقدت بين مصر
وسوريا في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ ، واحست
اسرائيل بالحصار العربي يضيق حولها ، فبادرت بالهجوم في
حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . وقد ادت الهزيمة العسكرية السريعة التي
منيت بها جيوش الدول العربية الثلاث (مصر ، سوريا ، الاردن)
الى تعزيز الاعتقاد بأن الاسلوب الوحيد للقضاء على الدولة
اليهودية هو في حرب العصابات المتواصلة ، خاصة وان هذه الحرب
نجحت في الجزائر ، وبدأت تثمر في فيتنام . كما ترتب على تلك
الهزيمة - ايضا - جفوة جديدة في الصفوف العربية ، خاصة بين
مصر والجزائر . وقد رفضت جميع منظمات المقاومة الاعتراف
بوقف اطلاق النار الذي تم في ١٩٦٧ ، وكذلك بقرار مجلس الامن
الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة ذاتها ، والذي يطلب
الى اسرائيل الانسحاب من « اراض عربية احتلتها » .

ومن جهة اخرى ، سارت بعض اجنحة الحركة الفلسطينية
وراء الخط المعتدل ، الذي التزمت به مصر . ففي حين كان المتحدث
الرسمي المصري يعلن ، في ٨-١١-١٩٦٧ ، ان « الجمهورية العربية

المتحدة تعترف بحق اسرائيل في العيش بسلام ، ولكنها لن تعترف بها اعترافا دبلوماسيا « كان يحيى حمودة - الرئيس الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية - يصرح لصحيفة « النهار » البيروتية ، في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ان « الواقع هو الواقع ، وسيكون من الحمق من جانبنا ان نطلب من اليهود ترك فلسطين من اجل العودة الى البلدان التي جاؤا منها . ولكن اذا اراد اليهود البقاء في فلسطين بدون التخلي عن الصهيونية ، فعليهم الاكتفاء بالمحافظة على المناطق التي احتفظوا بها قبل سنة ١٩٤٨ » .

ولكن الكتلة الاكبر من الحركة الفدائية سارت في الاتجاه المعاكس ، ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ اجتمعت ثماني منظمات فدائية - ليس بينها الجبهة الشعبية ولا منظمة التحرير - في مؤتمر دعا الى الوحدة الوطنية من خلال العمل المسلح ، والى رفض كل الحلول الدبلوماسية كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني (٢٦) وفي اذار (مارس) ١٩٦٨ ، عقد اتفاق مبدئي بين منظمة التحرير وفتح والجبهة الشعبية على توحيد النضال الفلسطيني في المجالات العسكرية والسياسية ، وانشئ لهذا الغرض مجلس عسكري ضم مندوبين عن المنظمات الثلاث ، في تشرين الاول (اكتوبر) ، بعد ان اعلنت فتح ان كل قواعد المقاومة موجودة في الارض المحتلة . ومع تصاعد العمليات الفدائية اخذت تتأكد وتتعزز الفكرة القائلة بأن النظرية تنبع من فوهة البندقية ، وهي الفكرة التي طالما تعرضت للنقد من المنابر الماركسية الفلسطينية والعربية ، ففي تموز (يوليو) ١٩٦٨ كتبت نشرة « المقاومة » السرية الصادرة عن الجبهة الوطنية المتحدة في قطاع غزة (منظمة يسارية) تقول : « ان محاولة التقليل من اهمية ودور النضال السياسي وقدرته هي استهانة بال جماهير ، وضيق افق ، وتقدير مريض في معرفة الواقع الموضوعي السذي يعيشه شعبنا في هذا الجزء المحاصر من الوطن . كما انها - في

اغلب المظن - محاولة لتغطية روح الانهزامية والهروب من المشاركة
في العمل الجماهيري والتصدي لمؤامرات المحتلين ، وارهابهم ،
وعدوانهم » (٣٧) *

وقد شهدت السنوات الثلاث التالية للنكسة ، اتساع نفوذ
المنظمات الفدائية ، وخاصة فتح ، التي نجحت في اعلاء صوتها ؛
ففي شباط (فبراير) ١٩٦٩ اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني ،
وانتخب ياسر عرفات - زعيم فتح - رئيسا لمنظمة التحرير
الفلسطينية بدلا من يحيى حمودة ؛ وانتقلت الاغلبية في اللجنة
التنفيذية لمنظمة التحرير الى ايدي ممثلي النشاط الفدائي . كما
تكونت في اذار (مارس) ١٩٦٩ «قيادة الكفاح المسلح» التي انضمت
اليها - شيئا فشيئا - معظم منظمات المقاومة . وقامت هذه القيادة
بالتنسيق بين منظمات المقاومة واصدار بياناتها العسكرية . وظهر
ان حركة المقاومة قد نجحت في تعبئة الشعب الفلسطيني حول
ثورتها ، وفي اقامة هيكل تنظيمي متواضع ولكنه ثابت وفي فرض
احترام وجودها على الحكومات العربية ، وكذلك في اثارة القضية
العربية امام الشعب الاسرائيلي ، بشكل ملح (٣٨) *

وفي الوقت نفسه ، اخذت الثغرة تتسع بين منظمات المقاومة
وبين اغلب الحكومات العربية: فالعلاقات تزداد وثوقا بين السعودية
وبين الولايات المتحدة ، والجيش الاسرائيلي يعاود الهجوم على
قواعد الفدائيين في الاردن وسوريا ، دون رد فعل ملموس ، وفي
العاشر من شباط (فبراير) ١٩٦٩ ، نشرت مجلة «نيوزويك» الامريكية
حديثا لعبد الناصر، قال فيه انه لو تم انسحاب اسرائيل من الاراضي
العربية المحتلة ، فسوف تعرض مصر اعلانا بعدم الاعتداء
وبالاعتراف بسلامة اراضي جميع الدول في الشرق الاوسط ، بما
فيها اسرائيل ، وبحريية الملاحة وبحل عادل لمشكلة اللاجئين
الفلسطينيين . هذا في حين اصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

بيانا ، في العاشر من نيسان (ابريل) ١٩٦٩ « حول مساعي الدول الكبرى لحل الازمة » قالت فيه ، ان « الوجود الصهيوني لا يملك حق الحياة وحق البقاء في فلسطين ، وان الشعب الفلسطيني يعلن للدول الكبرى ، ولغيرها ، انه يرفض ويقاوم كل حل للقضية الفلسطينية يبقى على الوجود الصهيوني في فلسطين » (٣٩) .

وكان البيان يسجل ان الاتحاد السوفياتي قد « ثابر على الخطأ في موقفه من القضية الفلسطينية ، وفي تجاهله لحق الشعب الفلسطيني في كل وطنه » . وكانت العلاقات تزداد وثوقا بين العديد من منظمات المقاومة وبين الصين الشعبية ، حتى ان مندوبو الصين الشعبية دعوا لمحضور اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني ، كمراقبين في عمان (٢٦-٨-١٩٧٠) ، دون الاتحاد السوفياتي . وقد علق الحزب الشيوعي الاردني على هذه الاوضاع قائلا : « في رأس مهمات حركة المقاومة الفلسطينية وحركة التحرر العربية ، ان تعمل على زيادة عرى التحالف مع الاتحاد السوفياتي ، وان تعرف حركة المقاومة الفلسطينية الباسلة كيف تجد طريقها بحذق ومهارة لمواصلة الكفاح ضد المعتدين الاسرائيليين ٠٠٠ لا ان تقع في الفخ الامبريالي ، وتجد نفسها تتحول من الهجوم على الامبريالية واسرائيل الى الاتحاد السوفياتي ٠٠٠ و ج . ع . م » (٤٠) .

وكان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني قد انعقد في عمان على اثر موافقة مصر على مبادرة روجرز وايقاف حرب الاستنزاف التي كانت القاهرة قد بدأتها في القناة عام ١٩٦٩ ، فرفض المجلس تلك المبادرة واعلن ادانته لاي زعيم فلسطيني يشترك في محادثات سلام .

وكانت كل منظمات المقاومة - عدا « فلسطين العربية » و «الاتصار» - قد شنت هجوما شديدا على حكومة مصر لموافقتها على مبادرة روجرز .

وقد كانت تلك المبادرة خاتمة لمرحلة بأكملها من التطورات الجارية في البلاد العربية ، وخاصة في النظام المصري ؛ ذلك أن غياب الديمقراطية فيه والضغط المتزايد الذي مارسه البورجوازية الجديدة عليه ، فتحا الباب للتراجعات أمام المناورات الاستعمارية . وكانت مذبحه أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، دون أن تفعل الانظمة العربية شيئا لانقاذ المقاومة والشعب الفلسطيني من براثن قوات الملك حسين ، التي اعملت تقتيلا ، تحت سمع وبصر الملوك والرؤساء العرب ، ونجحت تلك القوات في الحاق خسائر فادحة في الارواح والاموال الفلسطينية ، بلغت نحو ٢٠ الف اصابة ، عدا الاموال والممتلكات . واخيرا جاءت الاتفاقية بين الملك حسين وبين المقاومة والتي مهدت لتصفية المنظمات الفدائية في الاردن وخروجها منه ، مشيعة بالمصمت الرسمي العربي ، بل ومباركة بعض الانظمة العربية لهذه التصفية .

تحت الحكم الاسرائيلي :

شهدت الحركة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحتلة تطورات تكاد تكون موازية للسير العام الذي وصفناه آنفا ؛ اي عودة الشخصية الفلسطينية الى الظهور بقوة جديدة . ولكن الظروف الخاصة بهذه المناطق اعطت الحركة الوطنية فيها طابعا مميزا - وهو التحرك الجماهيري الواسع . وفي تقديرنا ان هذا الطابع يعود الى سببين اجتماعا ، فاثمرا مستوى اعلى من النضال الوطني: اما السبب الاول ، فهو وجود كتلة كبيرة من الفلسطينيين (اكثر من نصفهم) يشتركون في النشاط الاقتصادي السريع ، ويواجهون العدو الوطني مباشرة ؛ والسبب الثاني ، هو الدور الطليعي الذي لعبه كل من الحزبين الشيوعيين الاردني والفلسطيني بقطاع غزة ، ونفوذ الجبهة الشعبية ، واستناد حركة هذه التنظيمات الثلاثة على

المخلفة التي يفرسها الحزب الشيوعي الاسرائيلي - القائمة الجديدة
(ركاح) *

وقد سارت الدوائر الاسرائيلية الحاكمة - ازاء النشاط الوطني
الفلسطيني - تطبق الخطة القديمة نفسها ، وذلك حتى حرب الايام
الستة * فقد عملت كل ما يمكنها لتمديد الشخصية الفلسطينية
و «صهينتها» اذا جاز التعبير ، بالاعتماد على تعاون القشرة الرقيقة
من اغنياء العرب والعملاء ؛ وبدا وكأنها نجحت فيما تريد : ففي
١٩٦٣ ، مثلاً ، ايدت الاحزاب العربية المتضامنة مع الماباي ، حكومة
ليفيا اشكول عند تأليفها بعد استقالة بن غوريون ، وفي اذار (مارس)
١٩٦٥ ، ايد حزبان عربيان في الكنيست قرار مجلس الوزراء
القاضي باقامة علاقات دبلوماسية مع المانيا الغربية (١١) ، اي سار
يد بيد مع الرجعية الصهيونية *

وابتداء من عام ١٩٦٦ ، ومع اشتداد الانتفاض على القهر
الاسرائيلي ، اخذت الحكومة تدخل بعض الاصلاحات الشكلية في
معاملتها للعرب (١٢) ، فالغت الحكم العسكري من حيث الاسم ،
اذ نقلت اختصاصه الى الادارة المدنية ، كما اعطى الهستدروت
المساواة في الحقوق للعرب المنضمين اليه *

وعندما انتهت حرب ١٩٦٧ بالاستيلاء على مناطق عربية
جديدة ، مأهولة بالسكان ، اتبعت الطبقة الاسرائيلية الحاكمة سياسة
مزدوجة حيال هؤلاء السكان ؛ القمع العسكري الشرس ، وتحويل
تلك المناطق الى مستعمرة ملحقـة من جهة ، والتعاون السياسي
الوثيق مع اعيان المناطق المذكورة من جهة اخرى ؛ لادارة الضفة
الغربية وقطاع غزة بواسطتهم * واتجه البحث الى تحويل هذا
التعاون الى شكل من اشكال الاستقلال الذاتي الفلسطيني او الدولة
الفلسطينية المستقلة زعما والمستعمرة فعلا ، بفضل المصلحة التي
يحققها رواج السوق المشتركة (العربية - الاسرائيلية) لتلك الطبقة

الهزيمة من المنتفعين الاغنياء من العرب (٤٣) *

واخذت القيسادات البورجوازية العربية التقليدية تستقبل الحكام الاسرائيليين ، وتبحث معهم موضوع الكيان الفلسطيني * واتسعت آمال تل ابيب : ففي ٢٧-٩-١٩٦٧ ، صرح ابا اييان ، وزير الخارجية الاسرائيلية ، في مؤتمر صحفي ، ان اسرائيل ترغب في تكوين « مجتمع اقتصادي مشترك » مع لبنان والاردن ، واقتسام مينائي حيفا وايلات مع عمان ، ونزع سلاح سيناء ، والتسليم بسيادة الاردن على الاماكن المقدسة بالقدس * وفي كانون الاول (ديسمبر) شكل الوجهاء العرب في بعض مدن الضفة الغربية «لجانا قومية» ، واجتمعت هذه اللجان في القدس العربية ، وقررت تكوين «لجنة قطرية» ، لاجراء المفاوضات مع الحكومة الاسرائيلية واقامة الاتصالات مع لجان مماثلة في قطاع غزة *

وكانت الاجنحة «اليسارية» الصهيونية - مثل هاغولام هازيه ، والمابام ، وماكي - تبارك الاتصال بتلك الفئة العربية المحدودة ، بدعوة التفاوض مع شعب فلسطين (٤٤) * واخذ الدكتور حمدي التاجي الفاروقي - في رام الله - يدعو الى انعقاد مؤتمر فلسطيني ينتخب مجلسا قوميا ، واصدر بيانا يستحث فيه الفلسطينيين على تولي مصيرهم بأنفسهم (٤٥) ، وتشكلت حوله كتلة تنادي بانشاء دولة فلسطينية توضع تحت اشراف الامم المتحدة لمدة خمس سنين ، وتمعد معاهدة عدم اعتداء مع اسرائيل * وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨ ، صدرت اول جريدة عربية ، « القدس » ، ورفعت شيئا فشيئا القيود على الاتجار مع المناطق المحتلة ومنها الى شرقي الاردن ، الامر الذي رجب به كبار التجار في نابلس وغيرها من المدن العربية * غير ان ذلك الاتجاه « المعتدل » لم يحرز نجاحا كبيرا ، لان الدوائر الاسرائيلية الحاكمة ظلت تمارس سياسة القهر والضم السافرة * وكتب الدكتور انور نسيبة - الوزير الاردني السابق - في

صحيفة «لامرحاف» يوم ١٢-١-١٩٧٠ ، يرد على الفاروقي ، قائلاً:
«كيف تطلب الينا الحوار مع الاسرائيليين ، وامامك التصريحات
المتكررة التي تثبت ان الاسرائيليين لا يرغبون في الصلح ، بل في
المضم ؟»

والى جاذب ذلك التيار الفلسطيني المتهادن ، وجد تيار وطني
آخر ، وهو المتمثل - اساسا - في « جماعة الارض » ، ذات الميول
القومية ، والتي نشطت بصورة بارزة في اواسط الستينات ، والتي
حاولت خوض المعركة الانتخابية للكنيست السادس (١٩٦٥) بقائمة
مستقلة * الا ان السلطات الاسرائيلية شنت عليها حربا عشواء ؛
لان محور سياستها هو اعتبار عرب فلسطين جزءا من القومية
العربية الشاملة ، وهذا رغم ان جماعة الارض طالبت بحل القضية
فلسطين على اساس قرارات الامم المتحدة ، مما يعني موافقتها على
التقسيم والاعتراف باسرائيل (٤٦) *

هذا وقد وقعت طوال تلك المرحلة تحركات جماهيرية واسعة ،
ففي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ اضرب موظفو المجالس البلدية
العربية احتجاجا على انخفاض مستواهم الوظيفي بالمقارنة مع
الموظفين اليهود. وفي ايار (مايو) ١٩٦٧ ، انزلت الاعلام الاسرائيلية
المرفوعة على المدارس العربية في كفرقاسم والطيرة في المثلث العربي ،
عشية ذكرى قيام اسرائيل ، وتم احراقها * وفي الاسبوع الاول
لشهر حزيران (يونيو) - قبل العدوان مباشرة - عقد مؤتمر شعبي
في الجليل اعلن تأييده لعبد الناصر وهتف الحاضرون بسقوط
اسرائيل (٤٧) *

وعند العدوان ، برزت ظاهرة جديدة ، تدل على مدى عمق
التطور الاجتماعي والسياسي الذي طرأ على عرب فلسطين ، حيث
ان نسبة كبيرة منهم لم تهرب امام القوات الاسرائيلية الغازية، مثلما
حدث عام ١٩٤٨ * بل ان نسبة كبيرة من العرب الذين فروا حاولوا

العودة ، واضطرت السلطات الاسرائيلية الى قبول بعضهم فعلا .
وكان لهذا تأثير كبير ، لانه كان دلالة على انعطافة هامة في الحركة
الوطنية الفلسطينية .

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ ، تشكلت في الضفة
الغربية جبهة واسعة ضمت الحزب الشيوعي الاردني والقوميين
العرب وحزب البعث وجبهة تحرير فلسطين ، وقد استبعد الاخوان
المسلمون والعناصر الموالية لامريكا ؛ وكانت هذه الجبهة تعارض
اقامة دولة فلسطينية تحت كنف الاحتلال الاسرائيلي (٤٨) . وفي
منتصف ١٩٦٩ اعيد تشكيل « جبهة المقاومة الشعبية » ونسقت
الكفاح مع « الجبهة الوطنية المتحدة بقطاع غزة » . وظلت هذه
التنظيمات تعمل في المناطق المحتلة وتتضامن مع الموقف المصري (٤٩) .
والحاصل ان هذه المرحلة شهدت تجديرا قويا للجماهير العربية
وزيادة ارتباطها بالاحزاب الشيوعية (الاردني ، الفلسطيني بقطاع
غزة ، ركاح) : ففي انتخابات ايلول (سبتمبر) ١٩٦٩ للجنة التنفيذية
للهستدروت ، اعطى ٣٩٪ من الناخبين العرب اصواتهم لقائمة
ركاح (مقابل ١٩٪ عام ١٩٦٥) . ولعب الحزب الشيوعي الاردني
دورا طليعيا في توحيد صفوف التنظيمات الوطنية في الضفة الغربية ،
كما قام الحزب الشيوعي الفلسطيني بقطاع غزة بعمل تنظيمي وفكري
هام بفضل اشتراك عناصره في اعمال المقاومة الشعبية ، وفي توضيح
اهدافها عن طريق البرنامجين اللذين اصدرهما عامي ١٩٦٧
و ١٩٧١ (٥٠) .

وهكذا انتقل النضال الوطني الفلسطيني في اسرائيل الى
مستوى اعلى ، وفرض القضية القومية الفلسطينية على الحكام
الاسرائيليين ، بفضل التحرك الجماهيري الواسع . فمنذ الشهور
الاولى التي تلت الاحتلال ، قامت اعمال العصيان المدني ، واضرابات
المدارس ، والامتناع عن دفع الضرائب ، ومقاطعة البضائع

الاسرائيلية ، وفرض حظر التجول ، واجريت اعمال التفتيش
الواسعة الهمجية، ونسفت المنازل، وجرى اعتقال مئات الفلسطينيين
ونفي العشرات منهم خارج البلاد . وارتبط النضال الوطني الشعبي
بالاعمال المفدائية المتكررة ، فكان هذا كله تأكيدا للضعف الكامن
للهيكل السياسي الاسرائيلي بالنسبة للقضية الفلسطينية (٥١) .

ففي اب (اغسطس) ١٩٦٧ انتشرت المنشورات التي تدعو
مدينة القدس العربية الى الاضراب العام ، ونفذ هذا التوجيه في
اجماع رائع ، واغلقت جميع المحال ، وتوقفت المواصلات العامة .
وفي اول ايلول (سبتمبر) اصدر المدرسون في الضفة الغربية بيانا
اتهموا فيه الحكومة الاسرائيلية بتزييف المناهج الدراسية ودعوا
الى مقاطعة الدراسة ؛ وفي التاسع عشر من الشهر نفسه ، اضربت
المدن العربية في الضفة الغربية احتجاجا على الاحتلال ، بمناسبة
افتتاح دورة الجمعية العامة للهيئة الامم . وفي ٢٣ منه نفت
السلطات الاسرائيلية الشيخ عبد الحميد السايح ، رئيس المحكمة
الشرعية العليا ، واحد ابرز قادة الحركة الوطنية في الضفة الغربية
ابعدته الى الضفة الشرقية بتهمة التحريض على الثورة . وفي كانون
الاول (ديسمبر) قامت مظاهرة للعمال العرب العاطلين في رفح
تطالب بالخبز ، فاطلق الجنود الاسرائيليون النار عليهم وقتلوا
احدهم . والشاهد ان المحكمة العسكرية القائمة في نابلس وحدها
- على سبيل المثال - نظرت في شهرين اثنين من عام ١٩٦٧ فيما
يقرب من ٦٥٠ قضية اهانة للبوليس والجيش الاسرائيليين ، كما ان
٢٠٠ فدائي - تقريبا - قدموا الى المحاكمة العسكرية في قطاع غزة
في الفترة نفسها .

وفي الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ شمل قطاع
غزة اضراب عام ، احتجاجا على الاحتلال الاسرائيلي وتنديدا بوعد
بلفور . وقد نظم هذا الاضراب استجابة لدعوة « الجبهة الوطنية

المتحدة » ، وهي الجبهة التي كانت قد تشكلت في القطاع - في
ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ - من الحزب الشيوعي وحزب البعث وجبهة
تحرير فلسطين وبعض القادة النقابيين . في حين تشكلت في موازاتها
«طلائع المقاومة الشعبية» من القوميين العرب ومؤازريهم . وقد
فشلت المحاولات العديدة بين المنظمين المذكورين .

وفي ايار (مايو) ١٩٦٨ ، اضربت مدينة رام الله ، احتجاجا على
الاستعراض العسكري الاسرائيلي ، وتظاهر النساء والطلبة في غزة
ضد الاحتلال اربعة ايام متتالية ، والقيت القنابل على الجنود
الاسرائيليين ، ثم تتابعت المظاهرات احتجاجا على عمليات التفتيش
والاعتقال ، التي ردت بها سلطات الاحتلال ، ودارت معارك حقيقية
في دير البلح اثناء الاحتفال الاسرائيلي بذكرى الاستيلاء على
القدس ، بعد ان اقام الطلبة المتاريس التي سدوا بها الطريق الرئيسي
وقذفوا السيارات الاسرائيلية بالحجارة ، وحالت النساء والطلبات
الفلسطينيات دون مرور الاسرائيليين في طريق معسكر النصيرات .
وتكررت المظاهرات النسائية في ح�يران (يونيو) في القدس ورام الله
ونابلس ؛ احياء لذكرى شهداء حرب الايام الستة ، ثم انضم اليها
المتظاهرين الذين قذفوا سيارات الجنود الاسرائيليين بالحجارة .
وفي تموز (يوليو) عقد اجتماع رسمي لرؤساء البلديات العربية ،
انقلب الى ادانة اجماعية لسياسة الاضطهاد القومي ضد العرب (٥٢) .
وفي تشرين الاول (اكتوبر) تظاهرت مئات الطالبات العربيات في
نابلس ، احتجاجا على الاحتلال الاسرائيلي ، ثم شملت المظاهرات
مدينة جنين ، فنفت السلطات محمد توفيق حسن ، نائب رئيس بلدية
المدينة . وفرض نظام حظر التجول على اريحا لقيام المظاهرات فيها
يومين متتالين ، والقي القبض على نديم الزور ، رئيس بلدية رام الله
«لدواعي الامن» . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) اضرب اصحاب
المحلات التجارية في القدس الشرقية ونابلس وبيت لحم ، احتجاجا

على ذكرى وعد بلفور ، ورفض طلبية هذه المدينة مواصلة الدراسة مطالبين بالافراج عن زملائهم ومدرسيهم المعتقلين ؛ ورفض منع التجول في القدس العربية وغزة ، لانفجار الغام ومقتل جنود اسرائيليين . والقت السلطات القبض على بعض القادة النقابيين الفلسطينيين ، بسبب رفضهم الانضمام الى المهستدروت .

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ ، اضرب عدد من السيدات الفلسطينيات عن الطعام ، واعتصمن في كنيسة القبر المقدس ، احتجاجا على عمليات القمع الاسرائيلي في المناطق المحتلة . وفي شباط (فبراير) اقام نحو ثلاثة الاف طالبة في غزة المتاريس في الشوارع ، وقذفن السيارات الاسرائيلية بالحجارة ، هاتفات « يحيا ناصر ! » ، فهاجمهن البوليس وجرح نحو ٩٠ طالبة ، فاندلعت المظاهرات في نابلس ، واضطرت السلطات الى فرض حظر التجول والاستعانة بالجيش لتفريق المتظاهرين . وفي حزيران (يونيو) اضربت المحلات في القدس العربية (الشرقية) ونابلس ، في ذكرى حرب ١٩٦٧ . وبلغ عدد المظاهرات ، خلال ١٩٦٩ ، اثنتين وستين مظاهرة في كل ارجاء فلسطين .

وفي اول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ ، اعلن الجنرال ديان - امام الكنيسة - ان ٩٩٩ عملا تخريبيا وقع خلال ثمانية اشهر من عام ١٩٦٩ ، قتل فيها ٤٠ فدائيا و ٢٣ جنديا اسرائيليا ، وجرح ٥٨٨ فردا ؛ وقد ردت السلطات الاسرائيلية بقتل ٥٠ عربيا وجرح ٥١٦ ، ونسفت ٥١٦ منزلا عربيا . وفي ايار (مايو) ١٩٧٠ ، اضرب اصحاب المحلات في القدس العربية ، تعبيرا عن رفضهم لضريبة الدفاع الاسرائيلية . وهكذا كان تاريخ المقاومة العربية سلسلة طويلة متصلة من المظاهرات ، والاضرابات ، والعمليات المسلحة ضد الاحتلال .

في الاردن :

ان المتأمل في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية بالاردن ، لا بد من ان يستنتج دروسا قاسية ، من ترابط تسلسل الحوادث بها .
فهنا ايضا ، انبثقت الشخصية الفلسطينية ، وناضلت نضالا بطوليا ؛ لتحقيق اهدافها التحررية ، وهنا ايضا استعملت الفئة الحاكمة اسلوبا مزدوجا لمقاومتها : القمع الوحشي من جهة ، والمناورة لاحتواء الحركة الوطنية الفلسطينية من جهة اخرى ، وخاصة باعلان الاستعداد لقبول الدويلة الفلسطينية في ظل الحكم الهاشمي العميل .
غير ان اعداء التحرر الوطني الفلسطيني في الاردن - الاستعمار وعملاءه - نجحوا في نهاية المرحلة في توجيه ضربة كبرى للحركة الوطنية الفلسطينية ، بفضل استغلال هؤلاء الاعداء لعاملين سلبيين في هذه الحركة : الاولى بعثرة المنظمات الفدائية . والثانية ، الخط القومي العربي المطلق لهذه المنظمات ، الامر الذي مكن الدوائر الحاكمة الاردنية من استمرارها في تضليل الحركة الوطنية مدة طويلة ، ودفعها الى المآزق . والثالثة عزلتها عن النظام الوطني المصري ، والرابعة ، اعتمادها على الحماس السطحي للجماهير العربية ، دون الارتباط العضوي بها .

وقد ادركت الولايات المتحدة والمانيا الغربية وبريطانيا ، الامكانات الواسعة التي تقدمها الرجعية الاردنية للاستعمار العالمي ضد حركة التحرر العربي ، خاصة للقضاء على القوة الفلسطينية الوطنية المتصاعدة (٥٣) ؛ فأغرق الاستعمار الحكومة الاردنية بسيل من المعونات والاسلحة واتفاقات « التنمية » ! وان كانت المبالغ قد هبطت بعض الشيء ، ابتداء من ١٩٦٥ ، اي منذ تكوين منظمة التحرير الفلسطينية وقيام فتح . وفي حزيران (يونيو) ١٩٦٥ ، اخذ الخبراء الامريكيين يدرسون امكانيات الجهاز الحكومي الاردني :

لمساعدته على النهوض . واتسعت وتعددت المحادثات بين الملك حسين وبين حكام بيـون وواشنطن ، في الوقت الذي أعلنت فيه (١٩٦٧-٩-٥) ، انه « يعتبر ان تجديد النشاط الفدائي في المناطق الاردنية التي تحتلها اسرائيل ، جريمة ترتكب ضد اخواننا الفلسطينيين » .

ونفذ الملك حسين تهديده ، بأن القى القبض على الفدائيين الذين اغاروا على ايلات ، في الثامن من نيسان (ابريل) ١٩٦٩ . وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠ ، المح في مطالبة الولايات المتحدة بثمان مذبحة ايلول (سبتمبر) وبدأت المفاوضات فعلا بين الجانبين : الامريكي والاردني ، للحصول على قرض مقداره ٢٠٠ مليون دولار من واشنطن .

وكان وزير الخارجية الاردني ، عام ١٩٦٧ ، قد ارسل الى السفير الاردني في واشنطن خطابا سريا يقول فيه :

« ان اقامة دولة فلسطينية في فلسطين ، وضم الضفة الغربية اليها ، يؤثر تأثيرا كبيرا على الكيان الاردني ويشجع ابناء فلسطين . . . على التمرد . . . وهذه ليست لصالح امريكا ، ولا لصالح اسرائيل . واذا استمرت اسرائيل في مشروعها هذا ، فاننا مضطرون لالغاء جميع الاتفاقات السرية المرتبطة بها مع اسرائيل . . . وان الحكومة الاردنية سترى نفسها مضطرة للتعاون مع الدول العربية ، ودول الكتلة الاشتراكية . . . ولكننا سنحتفظ بصداقة الولايات المتحدة الامريكية الى ابعد الحدود » (٥٤) .

هذا ما كان يجري في السر ، اما في العلن ، فقد كانت الحكومة الهاشمية تكرر - طوال سنتي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ - الوعود بأنها ستتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حق تقرير مصيره بحرية ، بعد جلاء اسرائيل ، وتؤكد انها تعارض المشروع الاسرائيلي لانشاء الدولة الفلسطينية (تصريح وصفي التل في ١-٢-١٩٧١) ؛ وفي

الوقت نفسه كان حسين يقول لا يغال ألون ، اثناء المحادثات السرية بينهما ، انه يوافق على منح نوع من الاستقلال الذاتي للفلسطينيين ، ولكن بشرط ان يكونوا تحت رقابته ، وليس باعتبارهم دولة فلسطينية مستقلة (٥٥) . واخيرا ، اعلن حسين مشروع الدولة العربية المتحدة (الاردنية - الفلسطينية) الذي يعتبر جزءا من التسوية الاستعمارية مع اسرائيل ، وتعترف فيه بالسيادة الاردنية على الضفة الغربية وقطاع غزة ، مقابل بقاء هذه المناطق تحت السيطرة العسكرية الاسرائيلية ، باساليب مختلفة . وهكذا تم اغلاق دائرة الحصار على القضية الفلسطينية ، بالاتفاق المصلي بين الحكومة الاسرائيلية والدوائر الهاشمية مرة اخرى : لقد اتفق الطرفان عام ١٩٤٨ على تمزيق فلسطين ومحو اسمها من الخريطة ، واليوم ، وازاء ضغط الحركة الوطنية الفلسطينية ، يتفكان على اقامة دولة مسخ ، يتقاسمان السيطرة عليها !

والحاصل ان التصادم بين الدوائر الاردنية الحاكمة وبين الحركة الوطنية الفلسطينية ، اخذ يتصاعد ، بصورة مستمرة ، منذ بدء هذه الفترة ، ليس حول قضايا الديمقراطية والتحرر الوطني الاردني فحسب (كما حدث من قبل) ، بل حول قضية تحرير فلسطين ، وحق تقرير مصير الفلسطينيين بالذات ، وهو الامر الجديد الجدير بالانتباه . غير ان وقوع قيادة البورجوازية الصغيرة الفلسطينية ، في مصيدة القومية العربية المطلقة ، فتح امام الرجعية الهاشمية الابواب على مصاريعها ، للقيام بمختلف المناورات التي تلف القضية الفلسطينية بالغموض ، كما ان الانفصال العضوي بين هذه القيادة وبين الجماهير الكادحة الفلسطينية ، مكن تلك الرجعية من توجيه المضربات الشرسة الى حركة المقاومة .

والملاحظ ان ظهور القيادة البورجوازية الصغيرة قد ارتبط بمد جماهيري عام في الاردن . ودعت نقابة المحامين - في عام

١٩٦٤ - الى مؤتمر عام لكافة النقابات المهنية والعمالية ومندوبي الصحف ، لمناقشة مشروع ميثاق وطني فلسطيني ، مما يبين مدى انصهار القضية الفلسطينية في القضية العامة ، وقدمت النساء الاردنيات في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ ، التماسا الى مجلس النواب لمنحهن حق الترشيح للمجالس البلدية ٠٠٠ ونشطت الاحزاب التقدمية - رغم عمليات الاعتقال - التي زادت شدتها ضد اعضاء البعث والشيوعيين والقوميين العرب .

وفي حزيران (يونيو) ١٩٦٥ ، وافقت الوزارة الاردنية على مشروع قانون يرمي الى تقوية الدفاع عن القرى والمعسكرات المتاخمة للحدود ، بواسطة قوات من المتطوعين ، وتدريب الطلبة والموظفين على استعمال الاسلحة والدفاع المدني ، وفي الشهر نفسه كان الشقيري يزور عمان ، ويصرح بأن منظمة التحرير الفلسطينية مصممة على تنسيق جهودها مع الاردن ، وتم لقاء بينه وبين حسين اشيع بعده ان الملك تعهد بمنح تأييده الكامل للمنظمة ؛ غير ان الخلافات سرعان ما ظهرت على السطح ، واشتدت ، بسبب رفض الحكومة الاردنية تنظيم الفلسطينيين تنظيما عسكريا في الضفة الغربية ، وبسبب رفضها فرض ضريبة خاصة عليهم لحساب منظمة التحرير ، وان تتولى تنظيمات الشباب الفلسطيني تقوية الدفاع عن الحدود مع اسرائيل . وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، وصلت المحادثات بين الاردن وبين منظمة التحرير الى المأزق الكامل ، ولكن وكالات الانباء اذاعت ان هدنة في المجال الدعائي قد وقعت بين الطرفين ، واعلن على اثرها ان الحكومة الاردنية سوف تسمح ببعض النشاط للمنظمة ، غير ان عمليات القبض على الفلسطينيين استمرت ، ووجهت اليهم تهمة العمل مع الاحزاب التقدمية (الشيوعي البعث ، والقوميين العرب) .

ومنذ اواخر ١٩٦٦ ، بدأت تفوح رائحة الاتفاقات والتنسيق

بين الحكومة الاردنية وبين المخابرات الامريكية والبريطانية والسعودية ، ضد الحركة الوطنية الفلسطينية (٥٦) . وكانت هذه تمهيدا لاعتداءات اسرائيلية جديدة ، ومركزة على المراكز الفدائية ، مثل الهجوم على قرية السموع (١٣-١١-١٩٦٦) ؛ غير ان هذا الحادث استثار الجماهير بشكل لم يكن متوقعا ، اذ قامت المظاهرات الواسعة في انحاء الاردن ، تطالب بأعطاء حرية الحركة للفدائيين الفلسطينيين . واستمرت اعمال العنف في نابلس والقدس وجنين وطولكرم وبيت لحم الخ . ٠٠٠ حتى اوائل كانون الاول (ديسمبر) ، تطالب بالسلاح . ووقعت مصادمات دامية بين المتظاهرين والبوليس الاردني ، مما حدا بالحكومة الى فرض حظر التجول في رام الله ، ووصلت الحركة الى قمتها بالاضراب العام في معظم المدن الاردنية (٢٥-١١-١٩٦٦) . وقد دعا الزعماء الفلسطينيون الى عقد مؤتمر في القدس ، لتسجيل المطالب الوطنية التي ستقدم الى الملك حسين ، غير ان الحكومة منعت الاجتماع ، وفرضت منع التجول في نابلس والخليل . ومن كانون الثاني (يناير) حتى ايار (مايو) ١٩٦٧ ، اخذت منظمة التحرير تهاجم الملك حسين علنا ، ودعا احمد الشقيري الى اسقاطه .

وجرت الانتخابات النيابية الاردنية ، وسط ذلك التحرك الجماهيري ، ومنعت الحكومة الاردنية الاحزاب التقدمية والوطنية من الاشتراك في المعركة الانتخابية ، ولكن هذا الحرمان استثنى منه الاخوان المسلمين وجماعة المفتي السابق - امين الحسيني - الذي صالحه الملك حسين ، على اساس العداء المشترك لحركة المقاومة الفلسطينية . وكان هذا التمييز للجبهة الداخلية ، هو السبب للهزيمة العسكرية التي لحقت بالاردن في حرب ١٩٦٧ .

وبعد الهزيمة ، خصصت الحكومة الاردنية ٤٥٪ من ميزانيتها لدعم القدرة العسكرية ، ولكن الهدف لم يكن الدفاع ازاء اسرائيل

بل لمحاربة الحركة الوطنية الفلسطينية ، وبشكل خاص المنظمات
الفدائية (٥٧) .

وفي شباط (فبراير) ١٩٦٨ ، هاجم الملك حسين النشاط
الفدائي ، في تصريح له قال فيه انه لن يسمح لاحد ان يقدم لاعداء
البلاد مبررا جديدا ، وتلا هذا التصريح بشن غارة لقوات الامن
الاردنية على معسكرين للفدائيين ، في الاغوار بجنوب الاردن ، ثم
في غمان والمدن الاردنية الاخرى في تشرين الثاني (نوفمبر) ،
وتوالى حملات القمع في شباط (فبراير) ١٩٧٠ ، ثم في حزيران
(يونيو) من العام نفسه ، الى ان امتدت وتحولت الى مذبحه عامة
في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، وتلتها مذبحه اخرى في تموز (يوليو)
من العام الذي تلاه . ومما زاد من سعار الرجعية الاردنية ، ان
القوات الفدائية نجحت في افشال الهجوم الاسرائيلي على « الكرامة »
في ٢١ اذار (مارس) ١٩٦٨ ، فأكسبها ذلك عطف الجماهير العربية
العريضة . والملفت للنظر ان قوات اردنية كانت قد شنت هجوما على
التمركز الفدائي في « الكرامة » ، في ٢ شباط (فبراير) من السنة
نفسها ، اي قبل شهر ونصف من الاعتداء الاسرائيلي في المكان
نفسه .

وبعد معركة الكرامة تشكل « التجمع الوطني » من كل
الاتجاهات الوطنية والايوان المسلمين ، والنقابات المهنية ، وممثلي
بعض منظمات المقاومة ؛ واختير سليمان النابلسي امينا عاما له .
متراجعين امام الضغط الحكومي ، كما انسحبت منه المقاومة ، مما
فقت تلك المحاولة لتوحيد الصفوف الاردنية (٥٨) ، وخدم - موضوعيا
- الحملة الرجعية والاستعمارية ؛ التي اتهمت التجمع بأنه مكون
من عناصر « موالية للروس ومتطرفة » (٥٩) .

وقد اعاد الحزب الشيوعي الاردني فشل التجمع الى مزيج
من العوامل والاسباب ، فقال عنه انه « كان مشلولاً ومعزولاً بعد

ولادته ، واقتصر نشاطه على المناسبات ٠٠٠ اوساط المبورجوازية
الوطنية - بكل فئاتها - مسؤولة عن ذلك ، برفضها تبني شعار
حكومة الوحدة الوطنية ، واقامة فروع للتجمع في مختلف مناطق
البلاد ، والمساهمة النشيطة في الدفاع عن مطالب الشعب
وحرياته ٠٠٠ » (٦٠) *

وفي الثالث عشر من تشرين الثاني (اكتوبر) ١٩٦٨ ، ارسل
الملك حسين الى صحيفة « صنداي تلغراف » اللندنية ، خطابا ، يقول
فيه انه لا ينوي تحويل الاردن الى دولة فدايين ، وردت « فتح »
بدعوة جميع الاردنيين للوقوف كدرع للثورة في وجه المؤامرة التي
بدأت لطعن الثورة الفلسطينية في ظهرها * وبالفعل ، افتعلت
المنظمة الفدائية الفلسطينية « كتائب النصر » - وهي المنظمة ذات
القيادة المشبوهة - معركة مع الجيش الاردني ، واستغلت الحكومة
الاردنية هذا الحادث لفرض القيود على حركة المقاومة ، فوصلت
الى موافقة المنظمات الفدائية على التعاون مع نقاط التفتيش
الحكومية ، وعلى عدم دخول رجال المقاومة المدن الاردنية بأسلحتهم ،
وشاع بين حركة المقاومة الوهم بأنها امنت نشاطها ، بفضل هذا
الاتفاق مع الحكومة الهاشمية ، واعلن ياسر عرفات خطته لنقل
جزء كبير من القوات الفلسطينية من مصر وسوريا والعراق الى
الاردن (٦١) *

وتكررت المأساة في عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ * فاثناء زيارته
لواشنطن ، خطب الملك حسين في نادي الصحافة مقترحا الاعتراف
بوجود اسرائيل ، وحدودها ، وحققها في الملاحه في القناة ، بشرط
الانسحاب من الاراضي المحتلة (١٠-٤-١٩٦٩) * اما للاستهلاك
المحلي ، فقائد الجيش - الشريف ناصر - يصرح بأنه يريد المنظمات
الفدائية « المنظمة تنظيما مناسبا » * وكذلك كان تعهد الملك حسين
بتصعيد المقاومة ضد اسرائيل ، الى ان يتم النصر (تموز - يوليو) *

وفي شباط (فبراير) ١٩٧٠ ، أصدرت الحكومة الاردنية مرسوما يمنع حمل الاسلحة ؛ وقبلت المقاومة التحدي ، ووقعت صدامات بين الفدائيين والجيش الاردني ، انتهت بتراجع مؤقت للملك ، ثم افتعلت الحكومة محاولة اغتيال الملك ، واتخذتها مبررا لاعلان الاحكام العرفية في ١٦ ايلول (سبتمبر) ، وشنت حربا ضارية ووحشية ضد الفدائيين واللاجئين الفلسطينيين في مختلف المدن الاردنية والمعسكرات؛ وفقد الفلسطينيون في معارك ايلول (سبتمبر) عددا كبيرا من القتلى والجرحى (قدرته المقاومة بحوالي خمسة وعشرين الف اصابة) * والحقيقة ، ان الجيش الاردني فشل ، حينذاك ، في قهر المقاومة ، اذ بقي رباع مدينة عمان تحت سيطرة الفدائيين لآخر لحظة مثلا ، رغم استمرار المعارك لمدة ١١ يوما على التوالي ، فقد فيها الجيش الاردني نحو ١٢٠ دبابة ومجنزة ، ومئات من القتلى والجرحى * وتم التوقيع على وقف اطلاق النار ، في ٢٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، بالقاهرة ، بالتدخل الشخصي للملك والرؤساء العرب * وطبقا للاتفاق ، تجمعت القوات الفدائية في مراكز منعزلة بعيدة عن المدن ، مما سهل على الجيش الاردني ضربها في تموز (يوليو) ١٩٧١ *

واقترن ضرب المقاومة على يد الجيش الاردني بأن تقدم الرئيس الامريكى ، نيكسون ، الى الكونغرس بطلب منح معونة عسكرية الى الاردن ، قيمتها ٣٠ مليون دولار (١٨ تشرين الثاني - نوفمبر) *

٣ - على ابواب مرحلة جديدة

شهدت السنوات الاولى للسبعينات ، تفتت اغلب الروابط العسكرية والاقتصادية داخل المعسكر الاستعماري ، وفقدان واشنطن لهيبتها كقائدة لهذا المعسكر في كثير من المجالات ؛ وعلى النقيض ، اكتسب المعسكر الاشتراكي مزيدا من القوة والنفوذ . وفي الشرق الاوسط ، فان الهزيمة العسكرية التي الحقت بالانظمة العربية في حرب ١٩٦٧ ، كشفت عن ضعفها الكامن . فساهمت في تجذير اعمق لجماهير العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة (تشكيل الجبهات الوطنية ، واشتراك الحزبين الشيوعيين في سوريا والعراق في الوزارة ، صمود الجبهة القومية في اليمن الشعبية الديمقراطية ، محاولة الانقلاب اليساري في السودان ، حركات العمال والطلبة في مصر) . وفي المجال الفلسطيني ، انعكس هذا التجذر بارتفاع معدل اسهام الشيوعيين في الحركة الوطنية ، وتبني معظم فصائل المقاومة للماركسية - اللينينية ، وفي تحقيق مستوى افضل في مجال الوحدة الوطنية بين الفصائل الوطنية الفلسطينية ، وفي قيام « الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية » ؛ وارتبط هذا الاعتراف بالوجود الشيوعي العربي على مستويات مختلفة ، بدراسات نقدية لتجارب الحركة الوطنية العربية عموما ، بما فيها الحركة الوطنية الفلسطينية .

وكان المخطط الرئيسي لمنظمات المقاومة هو اتخاذ البلدان العربية المحيطة بإسرائيل كنقاط انطلاق لعملياتها المباشرة ، إسرائيل ، غير ان ضرب المقاومة في الاردن ، عام ١٩٧٠ ، وحصارها شبه

التام في لبنان ، وتقييد حركتها في سوريا ، حال دون تمكنها من الاستمرار في التنفيذ . وجاء تداعي الجبهة الداخلية المصرية ، بعد وقف حرب الاستنزاف ، ليحكم حلقات الازمة العربية ، وعجزت عمليات « ايلول الاسود » عن تقديم مخرج لهذه الازمة ، كما ان تطورات المقاومة في داخل الارض المحتلة ، اظهرت انفصالا متزايدا بينها وبين قيادة البورجوازية الصغيرة .

وترسم هذه الاوضاع المتأزمة ، المعالم الحقيقية للمشكلة التي تواجهها الحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلتها الجديدة ، وهي مشكلة لا بد من ان تكسر حلقاتها الرئيسية ؛ لكي تتقدم نحو النصر . فجانبا منها ، ان قوى جديدة ، اكثر شعبية ، بدأت تصعد وتضغط على الاطار السياسي والتنظيمي للحركة الوطنية ، وهي قوى الجماهير العريضة من عمال وفلاحين فقراء ولاجئين ؛ وحتى تستوعبها الحركة الوطنية وتتمكن من تعبئتها ، لا بد من ان يكون لهذه الحركة برنامج سياسي ونظرة شاملة للقضية الفلسطينية ، اي ان تربط بين الاهداف الوطنية وبين المضمون التقدمي والاشتراكي لنشاط الجماهير الكادحة ربطا وثيقا ، وان تتخطى الموقف القومي المطلق .

والجانبا الثالث للمشكلة ، اتخاذ موقف ايجابي واضح من القوى السلامية والتقدمية الاسرائيلية ، وان كانت صغيرة ومحدودة التأثير في الوقت الحالي ؛ فلم يترتب حتى الآن - بعد ربع قرن من انشاء الدولة الاسرائيلية - على خط النقي الشامل العربي لتلك القوى ، نقول لم يترتب عليه سوى مزيد من الحصار الداخلي لها ، ومزيد من العراقيل تنثر امام الحركة الوطنية الفلسطينية في المناطق العربية الواقعة تحت الحكم الاسرائيلي .

المساندة السافرة التي يقدمها الاستعمار الامريكي للدوائر الصهيونية الحاكمة بالقدس ، والدور التخريبي الذي يلعبه اذنابه

من حكام بعض الانظمة العربية ، ليضع امام الحركة الوطنية العربية
والفلسطينية جزء منها ، مهمة توحيد صفوف اعداء الاستعمار
الامريكي في المنطقة بأكملها .

ما كانت مذبحة ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ سوى حلقة ، وان كانت
هامية ، في سلسلة الخطوات التي اقدمت عليها الطبقة الحاكمة
الاردنية ، لتنفيذ الخطة الاستعمارية وتصفية علاقاتها بالقضية
الفلسطينية ؛ واستمرت هذه الطبقة الحاكمة في تثبيت دعائم نظامها
الرجعي ، و « طهرت » اجهزة الدولة والجيش من العناصر الوطنية
الشريفة ، حتى بلغ عدد المفصولين منها نحو ٥٠٠٠ شخص منذ حرب
حزيران (يونيو) حتى اوائل ١٩٧٢ . وخفتت رغبة تلك الدوائر في
العودة الى السيطرة على الضفة الغربية ، وتراودها فكرة العودة
الى مملكة شرق الاردن ؛ اي التنازل الكامل لاسرائيل عن هذه
المنطقة (٦٢) .

واما المنطقة العربية الراححة تحت نير الحكم الاسرائيلي ،
فقد تميزت اوضاعها بعد ١٩٧٠ ، بثلاث سمات رئيسية : الاولى ،
هبوط في النشاط الفدائي . والثانية ، استمرار الحركة الجماهيرية
(مظاهرات ، اضرابات ، اعمال مسلحة) والمطالبة بالتححرر الوطني
وجلاء القوات الاسرائيلية المحتلة . والسمة الثالثة ، هي ظهور
اتجاه واضح لدى قطاع من البورجوازية الفلسطينية للمطالبة بتكوين
دولة عربية ذات استقلال ذاتي ، بدرجات متباينة . فذلك القطاع من
البورجوازية الفلسطينية في الاراضي المحتلة رأى مصلحة طبقته
في الحفاظ على حرية الاتجار بين الضفتين ، التي سمحت بها
الحكومة الاسرائيلية ، وكذلك السماح لفلسطيني شرق الاردن
بالزيارة بعشرات الالوف ، وفتح مجال العمل امام عشرات الآلاف

من العمال الفلسطينيين في المنشآت الاسرائيلية • وبذا ضعفت
الارضية الاجتماعية التي كانت تقف عليها حركة البورجوازية
الوطنية بين الفلسطينيين •

والتف التيار المناادي بدولة فلسطينية مستقلة ، حول ما اسموه
بـ « الجبهة الوطنية الفلسطينية » ، في اواخر ١٩٧٠ ، وفي الوقت
نفسه ، دعا حمدي كنعان - رئيس بلدية نابلس السابق - الى اقامة
دولة اتحادية اردنية - فلسطينية ، ووجدت دعوته هذه تأييدا بين
بعض اعيان نابلس والقدس • ونشط الشيخ محمد الجعبري -
المحرك الاول لمؤتمر اريحا - في اتجاه مواز •

وفي الثامن عشر من اب (اغسطس) ١٩٧١ ، عقد في بيت
ساحور مؤتمر لممثلي البلديات والمجالس البلدية في الضفة الغربية،
اصدر نداء الى الدول العربية ، ناشدها فيه بالغاء القيود على
صادرات الضفة الغربية (٦٣) • وناقش المؤتمر امكانية بناء تنظيم
سياسي فلسطيني في الضفة الغربية • وقد مهد هذا المؤتمر (وغيره
من الاجتماعات والمقالات والكتب) الطريق لاجراء انتخابات المجالس
البلدية في الضفة الغربية ، والتي اجريت في اذار (مارس) ١٩٧٢ ،
طبقا للقانون الاردني ، الذي يحصر الناخبين في المقتردين وكبار
دافعي الضرائب ، لذا فقد كان طبيعيا ان تكون نسبة التصويت
كبيرة (٦٤) ، مما يدل على رغبة البورجوازية الوطنية الفلسطينية
الملحة في اعادة تنظيم صفوفها •

رفض المجلس الوطني الفلسطيني ، عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ ،
فكرة الدولة الفلسطينية ؛ لسببين معا : الاول ، انها ستكون تابعة
لاسرائيل من جهة ، ولانها تتضمن الاعتراف بالدولة اليهودية من
جهة اخرى • والثاني ، انها تفصل بين ضفتي الاردن ، وبالتالي

تضعف النضال الوطني في كليهما (٦٥) . ولكن هذا الرفض وحده لم يحل المشاكل . فان منظمات المقاومة بدأت تدرك بصورة متزايدة وحادة « انعدام نفوذ المقاومة في الاراضي المحتلة ، وعدم قدرتها على النفاذ الى قواعدها الشعبية » (٦٦) ، و « عدم التوجه الجدي لانجاز الوحدة الوطنية ، والتقليل ٠٠٠ من ضرورة الالتحام بال جماهير العربية وطلائع نضالها الوطني ، والمبالغة - احيانا - في تقدير دور الانظمة العربية . وفوق كل هذا - وسببا له - عدم التقيد ببرنامج ٠٠٠ لنضالنا السياسي والعسكري » (٦٧) .

وكذلك ابرز بعض الكتاب التقدميين الفلسطينيين ضرورة عزل اليمين عن مواقع القيادة للحركة الوطنية الفلسطينية ، وضرورة النضال ضد سيادة البورجوازية الوطنية على تلك الحركة (٦٨) . واكد ياسر عرفات ان ازمة المقاومة قد كشفت عن اخطائها ، ومنها انها طرحت نفسها بديلا عن الحركة الوطنية الاردنية ، وعن الجمعيات والنقابات والاتحادات ، و اضاف انه اصدر امرا بتجميد كل التنظيمات الفلسطينية داخل الساحة الاردنية ٠٠٠ (٦٩) .

لقد مرت اكثر من تسع سنوات على انطلاق العمل الفدائي ، واثبتت عملياته البطولية استمرار وجود الشعب الفلسطيني ، واستحالة اذابته في الشعوب العربية ، او تصفية قضيته التحريرية . وفي الوقت نفسه ، فان التطورات الاخيرة ، خاصة بعد مذبحة ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، تشير الى ان المقاومة الفلسطينية لم تحقق تاثيرا ذا وزن على القوى العسكرية للعدو الاسرائيلي ؛ يتعدى حد ازعاجه . وحيث ان النشاط العسكري ظل محور العمل الفدائي لمدة غير قصيرة ، فان هذه النتيجة تدفع الى ضرورة مراجعة سياسة

المقاومة على اساس البحث عن المنهج السدي يعبىء الجماهير
الفلسطينية الكادحة ، وينظمها ، ويوحدها حول اهداف وطنية
ديمقراطية ، واضحة ، تضمن لها - ايضا - تأثير القوى المحبة
للسلام والتقدم في اسرائيل نفسها ، والعالم اجمع . وذلك ان
الحوادث المتتالية تبين ، بشكل متزايد ، ان فاعلية النشاط العسكري
للحركة الوطنية لن تكون الا نتيجة لقوة الاعمال الجماهيرية للطبقات
الكادحة ، وتنظيماتها السياسية ، والديمقراطية ، والتقدمية وليس
العكس .

هوامش

- (١) انظر : فتح . الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩ ، ص ٨١ .
- (٢) ديلي تلغراف ، ٢٠ - ٨ - ١٩٦٨ .
- (٣) غازي خورشيد . دليل حركة المقاومة الفلسطينية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧٠ ، كتب فلسطينية - رقم ٣٢ ، ص ١١ - ٥٥ .
- (٤) المصدر نفسه ، ص ٦٥ - ٨٢ .
- (٥) المصدر نفسه ، ص ٨٥ - ١٠٥ .
- (٦) المصدر نفسه ، ص ١١١ - ١٣٨ .
- (٧) المصدر نفسه ، ١٩٧ - ٢٠٩ .
- (٨) المصدر نفسه ، ص ١٤٣ - ١٦٨ .
- (٩) المصدر نفسه ، ص ١٧٢ - ١٩٣ .
- (١٠) المصدر نفسه ، ص ٢١٥ - ٢٢٥ .
- (١١) المصدر نفسه ، ص ٢٢٩ - ٢٤٣ .
- (١٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤٧ - ٢٦٠ .
- (١٣) المصدر نفسه ، ص ٢٦٣ - ٢٧٥ .
- (١٤) بيان الحزب الشيوعي الاردني ، اواسط اذار (مارس) ١٩٦٩ .
- (١٥) الحزب الشيوعي الاردني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .
- (١٦) المصدر نفسه ، ص ١٦ .
- (١٧) بيان قوات الانصار ، ٣ - ٣ - ١٩٧٠ .

- (١٨) الطليعة (القاهرة) ، العدد السادس ، السنة الخامسة ، يونيو (حزيران) ١٩٦٩ ، ص ٩٥ .
- (١٩) فتح : مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٨ .
- (٢٠) المصدر نفسه ، ص ١١ - ١٢ .
- (٢١) المصدر نفسه ، ص ١٩٨ .
- (٢٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥ .
- (٢٣) عبد القادر ياسين : حول العمل الفدائي . الكاتب ، العدد ٩٦ ، السنة التاسعة ، آذار (مارس) ١٩٦٩ ، ص ٣٤ .
- (٢٤) فتح : مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧ .
- (٢٥) الحزب الشيوعي الاردني : مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥ .
- (٢٦) فتح : مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .
- (٢٧) الجبهة الشعبية الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١ .
- (٢٨) فتح : بيان سياسي صادر في باريس في ١ - ١ - ١٩٦٩ ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .
- (٢٩) حوار بين أبي اياد ولطفي الخولي . الطليعة (القاهرة) العدد السادس ، السنة الخامسة ، يونيو (حزيران) ١٩٦٩ ، ص ٨٧ .
- (٣٠) الجبهة الشعبية الديمقراطية : مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ - ٢٩ .
- (٣١) O. ORTEGO: De l'intérieur d'un getto Palestinien, Tricontinental (La Havana), 6em année, Mai 1971, P.P. 17 - 18.
- (٣٢) خطاب عبد الناصر أمام مجلس الأمة المصري ، في ٢٥ - ٢ - ١٩٦٤ .
- (٣٣) عدلي حشاد : مصدر سبق ذكره ، ص ١١٢ - ١١٤ .
- (٣٤) حوار بين أبي اياد . . . مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣ .
- (٣٥) فتح : مواقف ومنطلقات ثورية . دراسات وتجارب ثورية ، رقم ١٠ ، بدون ذكر مكان وتاريخ النشر ، ص ١٩ - ٢٥ .
- (٣٦) تقارير الشهر : وحدة أداة الثورة الفلسطينية . الطليعة (القاهرة) العدد الثاني ، السنة الرابعة ، فبراير (شباط) ١٩٦٨ ، ص ١١١ .
- (٣٧) ذكره أميل توما في صحيفة الاتحاد - ٢٦ - ٧ - ١٩٧٢ .

M. HUDSON: Op. Cit., P.P. 306 - 307.

(٣٨)

(٣٩) فتح : الكتاب السنوي لعام ١٩٦٩ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٣ -

١٧٤ .

(٤٠) بيان الحزب الشيوعي الاردني في ٣٠ - ٧ - ١٩٧٠ (انظر : الطليعة
(القاهرية) ، العدد التاسع ، السنة السادسة ، سبتمبر (ايلول) ١٩٧٠ ،

ص ١٢٧ .

(٤١) جالينا نيكتينا : مصدر سبق ذكره ، ص ٩٨ ، ١٥٨ .

(٤٢) صبري جريس : ظروف عرب اسرائيل ، الاهرام - ٣ - ٢ - ١٩٧١ .

(٤٣) انظر : السيد عليوة : مخططات اسرائيل لتهويد الارض المحتلة .

الطليعة (القاهرية) العدد الثالث ، السنة السابعة ، مارس (آذار) ١٩٧١

ص ٤١ . وكذلك هالة جمال الدين : الضفة الغربية ، الوضع والاتفاق .

الطليعة (القاهرية) العدد الرابع ، السنة الثامنة ، ص ٤٦ .

(٤٤) أحمد صدقي الدجاني : المواجهة السياسية الاسرائيلية للمقاومة .

الطليعة (القاهرية) العدد السابع ، السنة الخامسة ، يوليو (تموز)

١٩٦٩ ، ص ٢٧ - ٢٨ .

Nouvel Observateur - 15/11/67.

(٤٥)

(٤٦) صبري جريس : العرب في اسرائيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥ .

(٤٧) رفيق مطلق : اسرائيل قبيل العدوان ، مركز الابحاث الفلسطينية ،

بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٣٩ .

(٤٨) الاتحاد : ٣ - ١٠ - ١٩٦٧ .

(٤٩) الاهرام - ٥ - ٨ - ١٩٧٠ .

(٥٠) الطليعة (القاهرية) العدد الثاني ، السنة الثامنة ، فبراير (شباط)

١٩٧٢ ، ص ١٢٢ - ١٢٥ .

N. WEINSTOCK - Op. Cit., P. 456.

(٥١)

(٥٢) الاتحاد : ٣٠ - ٧ - ١٩٦٨ .

(٥٣) مجلة «الثورة الفلسطينية» ، العدد ٣١ ، يناير (كانون الثاني) ١٩٧١

ص ١ - ٢ .

(٥٤) عن صحيفة «فتح» ، في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠ ، (انظر - جلال السيد:
الثورة الفلسطينية المسلحة . الكاتب ، العدد ١٣٢ ، السنة ١٢ ،
مارس (اذار) ١٩٧٢ ، ص ٩١) .

Le Monde - 16/3/1972. (٥٥)

• ١٩٦٦ - ١٠ - ١ - الاهرام

Le Monde - 17/3/1972. (٥٧)

(٥٨) وديع أمين : الحركة الوطنية في مواجهة المخططات الامبريالية .
الطلیعة (القاهرة) ، العدد الرابع ، السنة الثامنة ، إبريل (نيسان)
١٩٧٢ ، ص ٢٨ .

• ١٩٦٨ - ١٠ - ٢٠ - ديلى تلغراف

• (٦٠) الحزب الشيوعي الاردني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

• ١٩٦٩ - ٢ - ٦ - الاهرام

• (٦٢) الاهرام : ماذا يحدث في عمان - ٢٨ - ١ - ١٩٧٢ .

• (٦٣) هالة جمال الدين : مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ .

• (٦٤) انجي رشدي : مشروع الملك حسين . الاهرام - ٢٢ - ٣ - ١٩٧٢ .

• وكذلك الاهرام - ٢٩ - ٣ - ١٩٧٢ ، ص ١ .

• وانجي رشدي : حقيقة الاكراه الاسرائيلي . الاهرام - ٨ - ٤ - ١٩٧٢ .

Le Monde - 5/5/1972. انظر ايضا :

(٦٥) خالد الحسن : لماذا نرفض المملكة العربية المتحدة . الطليعة ، العدد

الرابع ، السنة الثامنة (نيسان) ١٩٧١ ، ص ٧٠ . وكذلك عزيز احمد

عزمي - دولة فلسطين المستقلة . الطليعة ، العدد السادس ، السنة

الثامنة ، يونيو (حزيران) ١٩٧١ ، ص ١٥٧ .

(٦٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام : القضية المطروحة

اليوم أمام الثورة الفلسطينية . الاهرام - ٧ - ٤ - ١٩٧٢ .

(٦٧) لطفي الخولي : الجبهة الوطنية المتحدة للثورة الفلسطينية . الاهرام

• ٢٩ - ٥ - ١٩٧٢ .

(٦٨) عبد القادر ياسين : دروس وخبرات الثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٨ . الطليعة
(القاهرة) العدد الرابع ، السنة السابعة ، ابريل (نيسان) ١٩٧١ ،

ص ١٠٤ .

(٦٩) الاهرام - ١ - ٢ - ١٩٧١ .



فهرس

٥	تقديم
٧	مقدمة
١١	الفصل الاول
١٢	تكوينات ما بعد النكبة
١٣	التقسيم
١٤	الاحتكام للسلاح
٢٠	تشدت جغرافي وانهيار التكوين الطبقي
٢٨	١ (قطاع غزة
٣١	٢ (في الاردن
٤٣	٣ (في ظل الحكم الاسرائيلي
٥٦	هوامش الفصل الاول
٦٣	الفصل الثاني
٦٥	الجدور التاريخية للمقاومة

٦٧ تحت الرماد جمر

٧٧ تمزيق فلسطين

٧٩ المقاومة الوطنية في اسرائيل

٨٣ في قطاع غزة وسوريا

٨٧ في الاردن

٩٨ هوامش الفصل الثاني

١٠١ الفصل الثالث

١٠٣ الشخصية الفلسطينية تؤكد نفسها

١٢٩ تحت الحكم الاسرائيلي

١٣٧ في الاردن

١٤٥ على ابواب مرحلة جديدة

١٥١ هوامش الفصل الثالث

١٥٧ فهرس

مطبعة الرأي الجديد

بيروت - تلفون ٢٣٠٠٣١

ص ١١ - ٢٨١٠

